سلسلة تراث الأزهريين

بصائر أزهرية على

شرح السلم المنورق

للإمام الشيخ

برهان الدين حسن بن درويش القويسني

شيخ الأزهر سابقا، والمتوفى سنة ١٢٥٤هـ

تقديم وتعليق

الأستاذ الدكتور/ جمال فاروق الدقاق

عميد كلية الدعوة الإسلامية سابقا - جامعة الأزهر بالقاهرة

كشيدة للنشر والتوزيع

سلسلة تراث الأزهريين

بصائر أزهرية على

شرح السلم المنورق

للإمام الشيخ

برهان الدين حسن بن درويش القويسني

شيخ الأزهر سابقًا، والمتوفى سنة ١٢٥٤هـ

بقلم

الأستاذ الدكتور/ جمال فاروق الدقاق

عميد كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة - جامعة الأزهر

كشيدة للنشر والتوزيع

الدقاق، جمال فاروق
بصائر أزهرية على شرح السلم المنورق للإمام الشيخ برهان الدين حسن بن درويش القويسني/ بقلم: جمال فاروق الدقاق - الشرقية: كشيدة للنشر والتوزيع، ٢٠٢١
١٥٢ ص؛ ٢٠ سم - سلسلة تراث الأزهريين
تدمك ٣ ٠٨٦ ٨٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨
١- المنطق
٢- القويسني، حسن بن درويش بن عبد الله بن مطاوع، ٠٠-١٨٣٨
أ. العنوان ١٦٠

الطبعة الخامسة
١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م

رقم الإيداع بدار الكتب
٢٠٢١/٢٦١٢٦

الترقيم الدولي ISBN
978-977-848-086-3

الناشر: كشيدة للنشر والتوزيع
العاشر من رمضان - مصر
info@kasheeda-publishing.com
www.kasheeda-publishing.com

كشيدة للنشر والتوزيع

النصِ الأصلي للكتاب خاضع للملكية العامة.
جميع الحقوق الخاصة بصفِ النص وتنسيقه وضبطه لغويا والتعليق عليه محفوظة لدار كشيدة.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، وأرسل إليه رسله وأنزل معهم الكتاب والميزان، وصلى الله على سيدنا محمد المؤيد بالبراهين الساطعة والحجج الواضحة، وعلى آله وصحبه ذوي الفهم والمعرفة.

أما بعد ..

فإن علم المنطق ذو أهمية بالغة، وحاجتنا إليه ملحة، حيث إنه قانون التفكير السليم، ووسيلة الفهم المستقيم، في كافة مجالات العلوم على اختلافها وتنوعها.

فهو معيار التفكير، وميزان الفهم، تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ، وهو معدود في علوم الآلة، لا علوم المقاصد أو الغايات، لأنه ليس علمًا مستقلا، بل هو خادم لجميع العلوم، فلا يتمكن إنسان أن يفكر في أي علم إلا مع مراعاة قوانين المنطق وملاحظة قواعده.

ومن هذا المنطلق سمي المنطق بعلم القسطاس أو الميزان، حيث يزن به الإنسان المعلومات التي يكتسبها ويميز صحيحها من فاسدها أو سقيمها، وهو معيار النتائج السليمة والحجج القاطعة.

والإنسان بفطرته خلق مفكرًا، يدرك ويميز معنى التناقض والتضاد والتقابل والسلب والإيجاب، حيث وهبه الله تعالى نعمة العقل وميزه به عن غيره من الكائنات، إلا أنه معرض للخطأ والزلل، لذا كان لا بد من قواعد عامة تهيئ مراعاتها للإنسان مجال التفكير الصحيح، هذه القواعد العامة أو العقلية هي المنطق بقسميه التصورات والتصديقات.

هذا ويمكننا أن نقف على إدراك أهمية هذا العلم من خلال الأمور التالية:

١- تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في التفكير.

٢- يُميَّز بواسطته بين الفكر الصحيح والفاسد، ويُفرَّق بين الصواب والخطأ، والحق والباطل.

٣- يُشكِّل قوانين عامة تضبط النتائج السليمة للفكر.

٤- يُربِّي في الإنسان ملكة النقد، ويعرف من خلاله قيمة البرهان العقلي.

٥- يوقظ في الإنسان قوة الملاحظة لقوانين المجتمعات البشرية من دينية واجتماعية وغيرها.

٦- تُؤيَّدُ بمراعاته قضايا العقيدة الإسلامية، ويُدفَع عنها الشبه، وتُكشَف المغالطات والتلبيسات والتمويهات، خاصة من أصحاب المعتقدات والديانات الباطلة التي تلبس الحق بالباطل.

٧- تُعِين دراسة المنطق طالب العلم على فهم كتب التراث الإسلامي، والتعامل معها، حيث تمت صياغتها بحسب المصطلحات المنطقية، فكثيرًا ما نرى في كتب الفقه والأصول والكلام والجدل والخطابة وغيرها هذه المصطلحات المنطقية مثل: العموم والخصوص الوجهي، أو العموم والخصوص المطلق، أو مصطلح عكس النقيض المخالف أو الموافق، أو هذه قضية كلية موجبة أو سالبة جزئية، أو هذا عموم السلب أو سلب العموم، إلى غير ذلك.

فمن لم يكن متمكنا أو دارسًا لعلم المنطق يصعب عليه فهم كتب التراث أو الإفادة منها، ويراها في غاية الصعوبة، بل ربما يفهمها بصورة خاطئة معكوسة.

إذن فالمنطق هو معيار العلوم كما قال أبو حامد الغزالي -رحمه الله-: «من لا يعرف المنطق لا يوثق بعلمه»، وهو نعم العون على إدراكها وفهمها.

وتتأكد أهميته بصورة خاصة على طلاب العلوم الشرعية الأزهرية، لا سيما من كان في مجال الدعوة والإرشاد إلى الله تبارك وتعالى، إذ يقول سبحانه: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

فالحكمة هي البرهان العقلي، والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن لا بد أن تقوم على أسس عقلية منطقية.

وإن هذا الكتاب المبارك الذي بين أيدينا للإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف في عصره، الشيخ حسن القويسني -رحمه الله- لمن أنفع الكتب المسطورة في هذا المجال، حيث شرح فيه نظم «السلم المنورق» للعلامة الأخضري -رحمه الله- شرحًا مبسطًا مختصرًا مناسبًا للمبتدئين من طلبة العلم الشريف.

هذا وقد قمت بالتعليق عليه وشرح بعض المواضع التي تحتاج إلى مزيد بيان وتفصيل، وأضفت بعض الفوائد العلمية، ووضعت بعض الرسوم والأشكال والجداول التي تعين على تحصيل المراد وسرعة البيان والتوضيح.

وأسأل الله تعالى أن ينفع به طلاب العلم وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يرزقنا شفاعة النبي المصطفى العظيم، سيدنا محمد، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرًا.

كتبه:

أ.د. جمال فاروق الدقاق

عميد كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة

جامعة الأزهر الشريف

ترجمة الناظم[1]
العلامة الشيخ الأخضري

هو العلامة الفقيه والولي الصالح أبو زيد عبد الرحمن، ابن الشيخ محمد الصغير، ابن محمد بن عامر الأخضري، من بيت علم وصلاح وولاية، كان رحمه الله متفنِّنًا في المعقول والمنقول، له تآليف مشهورة وكرامات مأثورة، مالكيَّ المذهبِ، أشعريَّ العقيدة.

أجمعت جل المصادر على أن مولده في «نبطيوس» ونشأ بها في بداية حياته، وهي قرية من قرى ولاية بِسْكِرَة، بالجزائر. وقد كان مولده سنة ٩١٨ ووفاته سنة ٩٨٣هـ، على خلاف بين العلماء في ذلك.

نشأ العلامة عبدالرحمن الأخضري في بيت علمٍ وصلاح، فوالده هو العلامة الشيخ محمد الصغير بن محمد بن عامر الأخضَري البسكري، كان من أهل العلم والصلاح، وله شرحٌ على ألفية ابن مالك، وشرح على مختصر خليل، ومنظومة في التصوف.

وتزيد مؤلَّفات العلامة الأخضري عن العشرين مؤلفًا بين متن -منظوم ومنثور- وشرح، ومنهجه في التأليف يغلب عليه الطابع التعليمي، حيث كان

---

(١) مقتبسة بتصرف من: الأعلام للزركلي (٣/ ٣٣١)، وكتاب: «عبد الرحمان الأخضري، العالم الصوفي الذي تفوق في عصره» للباحث الجزائري: بوزياني الدراجي.

يعمل على ترويض ذاكرة المتعلمين، إذ ينجز لهم أولا المتن الخاص بالعلم، بغرض تلخيص مبادئه، ثم يسعى بعد ذلك إلى إعداد الشرح اللازم لتوضيح ما يقصده في المتن.

ونتيجة لهذه المنهجية العلمية التعليمية أصبحت كتبه تدرس في أهم المعاهد العلمية، كالأزهر والزيتونة والقرويين. ومن أهم تلك المؤلفات:

١. الدرة البيضاء في علمي الفرائض والحساب، وشرحها في جزأين.
٢. مختصر الأخضري في العبادات، على مذهب مالك.
٣. منظومة الجوهر المكنون في البلاغة، أوجز فيها «التلخيص».
٤. منظومة السلم المنورق في علم المنطق، وشرحها متداول.
٥. منظومة السراج في علم الفلك.
٦. منظومة أزهار المطالب في علم الإسطرلاب
٧. المنظومة القدسية في آداب السلوك.

***

ترجمة الشارح[1]
العلامة الإمام الشيخ حسن القويسني

هو برهان الدين حسن بن درويش بن عبد الله بن مطاوع القويسني. ولد في مدينة قويسنا، محافظة المنوفية، ونُسِبَ إليها، وكان -رحمه الله- كفيف البصر، ولم تأت لنا كتب التراجم بأي شيء عن نشأته ومراحل تعليمه، وأنه اشتهر باسم البرهان القويسني الشافعي.

كان الإمام الشيخ حسن القويسني -رحمه الله- عالما، تقيًّا، مدققًا، محققًا، ورعًا، زاهدًا، متصوفًا، مهيبًا، وقورًا، عزيزَ النفس.

يقول صاحب كتاب كنز الجوهر: «كان رحمه الله من شرف النفس وعلو الهمة بمكان حتى أن محمد علي باشا أحبَّ أن يُنْعِمَ عليه بشيء من الدنيا فأبت نفسه ذلك»، ووصفه على مبارك في الخطط التوفيقية بقوله: «وكان مع انكفاف بصره مهيبًا جدًا عند الأمراء وغيرهم، وله الحل والعقد».

جاور الشيخ القويسني في الأزهر الشريف من سنة ١١٧١ إلى سنة ١٢٠٩هـ، وتخرج بالعلامة الجوهري، والأستاذ الشيخ الشرقاوي، والعلامة أحمد الدردير، والعلامة الأمير الكبير.

---

(١) مقتبسة بتصرف من: «أسانيد المصريين» للعلامة الشيخ أسامة السيد محمود الأزهري، وترجمة القويسني الواردة على الموقع الإلكتروني لدار الإفتاء المصرية.

تخرج على يد الإمام الشيخ القويسني -رحمه الله- كثير من أعلام العلماء من أشهرهم: شيخ الإسلام البرهان الباجوري، والسيد مصطفى الذهبي، والشيخ محمد البناني، والشيخ أحمد المرصفي، ومن ألمع تلاميذه رفاعة الطهطاوي حيث درَّس له «جمع الجوامع» في أصول الفقه، و«مشارق الأنوار» في الحديث. وكان من تلاميذه أيضا العلامة المتقن الشيخ عبد الهادي نجا الأبياري، وكان للشيخ القويسني مزيد عناية به، وكان يقول له «أنت ابن أخي»، وذلك أن والده الشيخ رضوان نجا الأبياري كان رفيق الشيخ القويسني في بداية مجاورته في الأزهر الشريف. وقد ترك الشيخ القويسني عددا من المؤلفات منها:

١. شرح السلم المنورق لعبد الرحمن الأخضري من علماء القرن العاشر الهجري. وهو هذا الكتاب الذي نقدمه اليوم ضمن سلسلة «تراث الأزهريين».
٢. رسالة في المواريث.
٣. سند القويسني، قال في أوله: أخذت صحيح البخاري عن الإمام الفاضل الهمام الشيخ عبد الله الشرقاوي ...، منه نسخة خطية بدار الكتب.

وقد تقلَّد شيخ الإسلام البرهان القويسني الشافعي مشيخة الأزهر بعد وفاة الإمام الشيخ حسن العطار -رحمه الله-، وذلك سنة ١٢٥٠هـ، وبقي بها حتى وفاته سنة ١٢٥٤هـ في القاهرة، ودفن بمسجد الشيخ علي البيومي بالحسينية بالقاهرة.

***

نظم «السلم المنورق»
للعلامة الأخضري

بسم الله الرحمن الرحيم

١. الحمْدُ لِلهِ الذي قد أخْرَجَا * نَتائِجَ الفِكْرِ لِأرْبابِ الحِجَا

٢. وحطَّ عنْهُمْ مِن سَماءِ العَقْلِ * كُلَّ حِجابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ

٣. حتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ * رَأَوْا مُخَدَّراتِهـــــــا مُنْكَشِفَهْ

٤. نَحْمَدُهُ -جَلَّ- عَلَى الإنْعامِ * بِنِعْمَةِ الإيمـــــانِ والإسْلامِ

٥. مَنْ خَصَّنا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا * وخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقاماتِ العُلَا

٦. (مُحَمَّدٍ) سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَىٰ * العَرَبِيِّ الهاشِمِيِّ المُصْطَفَىٰ

٧. صَلَّى عليْهِ اللهُ ما دَامَ الحِجَا * يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعاني لُجَجَا

٨. وَآلِهِ وصَحْبِهِ ذَوِي الْهُدَى * مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُم في الِاهْتِدَا

٩. وبَعْدُ فَالمَنْطِقُ لِلْجَنـــــانِ * نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَـــــانِ

١٠. فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا * وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا

١١. فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَواعِدَا * تَجْمَعُ مِنْ فُنُـــونِهِ فَوائِدَا

١٢. سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ المُنَوْرَقِ * يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ
١٣. واللهَ أَرْجُوْ أَنْ يَكُونَ خَالِصَا * لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا
١٤. وأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلْمُبْتَدِي * بِهِ إِلَى المُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

فصل: في جواز الاشتغال به

١٥. والخُلْفُ في جَوازِ الاشْتِغَالِ * بِهِ عَلَى ثَلاثَةٍ أَقْوالِ
١٦. فابْنُ الصَّلاحِ والنَّوَاوِي حَرَّمَا * وقالَ قَوْمٌ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا
١٧. والقَوْلَةُ المَشْهُورةُ الصَّحِيحَهْ * جَوَازُهُ لِكامِلِ القَرِيحَـــــهْ
١٨. مُمَارِسِ السُّنَّةِ والكِتـــــابِ * لَيَهْتَدِي بِهِ إلى الصَّوابِ

فصل: في أنواع العلم الحادث

١٩. إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عُلِمْ * ودَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ
٢٠. وقَدِّمِ الأَوَّلَ عِنْدَ الوَضْعِ * لِأَنَّهُ مُقَـــــدَّمٌ بِالطَّبْعِ
٢١. والنَّظَرِيْ ما احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ * وعَكْسُهُ هُو الضَّرُوريُّ الجَلِيْ
٢٢. وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ * يُدْعَىٰ بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ
٢٣. وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلَا * بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلَا

فصل: في أنواع الدلالة الوضعية

٢٤. دِلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ * يَدْعُونَها دِلالَةَ المُطَـــــابَقَهْ

٢٥. وَجُزْئِهِ تَضَمُّنًا، وَمَا لَزِمْ * فَهْوَ الْتِزَامٌ إنْ بِعَقْلٍ الْتُزِمْ

فصل: في مباحث الألفاظ

٢٦. مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ * إمَّا مُرَكَّبٌ وإمَّا مُفْـــــرَدُ

٢٧. فَأَوَّلٌ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى * جُزْءِ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا

٢٨. وَهْوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِيْ المُفْرَدَا * كُلِّيٌّ اَوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدَا

٢٩. فَمُفْهِـــــمُ اشْتِرَاكِ الْكُلِّيُّ * كَأَسَـــــدٍ، وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ

٣٠. وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إنْ فِيها انْدَرَجْ * فَانْسُبْهُ أَوْ لِعَارِضٍ إذَا خَرَجْ

٣١. والْكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ * جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصْ

٣٢. وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ بِلَا شَطَطْ * جِنْسٌ قَرِيبٌ أو بَعِيدٌ أو وَسَطْ

فصل: في نسبة الألفاظ للمعاني

٣٣. ونِسْبَةُ الْأَلْفَـاظِ لِلْمَعانِي * خَمْسَةُ أَقْسَـــــامٍ بِلَا نُقْصَانِ

٣٤. تَوَاطُؤٌ تَشَـــــاكُكٌ تَخَالُفُ * والِاشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

٣٥. واللَّفْظُ إمَّا طَلَبٌ أو خَبَرُ * وَأوَّلٌ ثَلاثَةٌ سَتُذْكَـــــــرُ

٣٦. أَمْرٌ مَعْ اسْتِعَلَا وَعَكْسُهُ دُعَا * وفي التَّسَاوِيْ فالْتِمَاسٌ وَقَعَا

فصل: في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

٣٧. الكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ * كَـ«كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ»

٣٨. وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا * فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَـــــا

٣٩. والحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُو الجُزْئِيَّهْ * والجُزْءُ مَعْرِفَتُـــــــهُ جَلِيَّهْ

فصل: في المعرِّفات

٤٠. مُعَرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ قُسِمْ * حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ

٤١. فالْحَدُّ بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا * والرَّسْمُ بِالجِنْسِ وخَاصَةٍ مَعَا

٤٢. ونَاقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أو مَعَا * جِنْسٍ بَعِيدٍ لا قَرِيبٍ وَقَعَا

٤٣. وناقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ * أوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ

٤٤. وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا * تَبْدِيلُ لفْظٍ بِرَدِيفٍ أشْهَرَا

٤٥. وشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرَى مُطَّرِدَا * مُنْعَكِسًا وظَاهِرًا لا أبْعَدَا

٤٦. ولَا مُسَـــــاوِيًا ولا تَجَوُّزَا * بِلَا قَرِينةٍ بِهَـــــــا تُحُرِّزَا

٤٧. وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلَا * مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا

٤٨. وعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ * أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ في الحُدُودِ

٤٩. ولا يَجُوزُ في الحُدُودِ ذِكْرُ «أَوْ» * وجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فادْرِ مَا رَوَوْا

باب في القضايا وأحكامها

٥٠. ما احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى * بَيْنَهُمُ قَضِيَّةً وَخَبَرَا

٥١. ثُمَّ القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ * شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ، والثَّانِي

٥٢. كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ، والأَوَّلُ * إِمَّا مُسَوَّرٌ وإِمَّا مُهْمَلُ

٥٣. والسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى * وأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى

٥٤. إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أو بِلَا * شَيْءٍ ولَيْسَ بَعْضُ أو شِبْهٍ جَلَا

٥٥. وكُلُّهَا مُوجَبَةٌ وسَالِبَهْ * فَهْيَ إذنْ إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ

٥٦. والْأَوَّلُ المَوْضُوعُ فِي الحَمْلِيَّهْ * والآخِرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

٥٧. وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيها قَدْ حُكِمْ * فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ، وَتَنْقَسِمْ

٥٨. أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ * وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَهْ

٥٩. جُزْآهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي * أَمَّا بَيَانُ ذاتِ الاتِّصَالِ

٦٠. مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الجُزْأَيْنِ * وذَاتُ الِانْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ

٦١. مَا أَوْجَبَتْ تَنافُرًا بَيْنَهُمَا * أَقْسَامُهـــــــا ثَلاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا

٦٢. مانعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ أو هُمَا * وَهْوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فاعْلَمَا

فصل: في التناقض

٦٣. تَنَاقُضٌ خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِي * كَيْفٍ وصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِيْ

٦٤. فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ * فنَقْضُهَا بِالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ

٦٥. وإِنْ تَكُنْ مَحْصورَةً بِالسُّورِ * فانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا المَذْكُورِ

٦٦. فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ * نَقِيضُهَا ســـــــالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ

٦٧. وإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ * نقِيضُهـــــــا مُوَجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ

فصل: في العكس المستوي

٦٨. العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ * مَعَ بَقاءِ الصِّدْقِ والكَيْفِيَّهْ

٦٩. والكَمِّ إِلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّهْ * فَعَوِّضُوهَا المُوجَبَ الجُزْئِيَّهْ

٧٠. والعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ * بِهِ اجْتِماعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ

٧١. وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ * لِأَنَّها فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ

٧٢. والعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ * وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

باب في القياس

٧٣. إِنَّ القِياسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا * مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرَا

٧٤. ثُمَّ القِياسُ عِنْدَهُمْ قِسْمانِ * فَمِنْهُ مَا يُدْعَىٰ بِالاقْتِرَانِي

٧٥. وَهْوَ الَّذِيْ دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ * بِقُوَّةٍ، وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ

٧٦. فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا * مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا

٧٧. وَرَتِّبِ المُقَدِّماتِ وانْظُرَا * صَحِيحِهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا

٧٨. فَإِنَّ لازِمَ المُقَدِّمَاتِ * بِحَسَبِ المُقَدِّمَاتِ آتِ

٧٩. ومَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ صُغْرَىٰ * فَيَجِبُ انْدِراجُهَا فِي الكُبْرَىٰ

٨٠. وذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا * وذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُما

٨١. وأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ * وَوَسَطٌ يُلْغَىٰ لَدَىٰ الإِنْتَاجِ

فصل: في الأشكال

٨٢. الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ * يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ

٨٣. مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ * إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

٨٤. وَلِلْمُقَدِّماتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ * أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ

٨٥. حَمْلٌ بِصُغْرَىٰ وَضْعُهُ بِكُبْرَىٰ * يُدْعَىٰ بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَىٰ

٨٦. وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ ثَانِيًا عُرِفْ * وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ ثالِثًا أُلِفْ

٨٧. وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ * وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ

٨٨. فَحَيْثُ عَنْ هَذا النِّظام يُعْدَلُ * ففَاسِدُ النِّظام، أَمَّا الأَوَّلُ

٨٩. فَشَرْطُهُ الإِيجابُ فِي صُغْراهُ * وأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ

٩٠. والثَّانِ أنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ * كُلِّيَّةِ الكُبْرَىٰ لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

٩١. والثَّالِثُ الإِيجَابُ فِي صُغْراهُمَا * وأَنْ تُرَىٰ كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا

٩٢. ورَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ * إِلَّا بِصُورةٍ ففِيهَا تَسْتَبِينْ

٩٣. صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ * كُبْراهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ

٩٤. فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةُ * كَالثَّانِ ثُمَّ ثالِث فَسِتَّةُ

٩٥. ورَابِعٌ بِخَمْسةٍ قَدْ أَنْتَجَا * وغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا

٩٦. وتَتْبَعُ النتيجةُ الأَخَسَّ مِنْ * تِلْكَ المُقدِّمَاتِ هَكَذا زُكِنْ

٩٧. وهَذِهِ الأَشْكَالُ بِالحَمْلِيِّ * مُخْتَصَّةٌ ولَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ

٩٨. والحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ * أَوْ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ

٩٩. وتَنْتَهِي إِلى ضَرُورةٍ لِمَا * مِنْ دَوْرٍ اَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

فصل: في القياس الاستثنائي

١٠٠. ومِنْهُ ما يُدْعَىٰ بِالِاسْتِثْنَائِي * يُعْرَفُ بِالشَّرْطِيْ بِلَا امْتِرَاءِ

١٠١. وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ * أوْ ضِدِّهَا بِالفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ

١٠٢. فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ * أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي

١٠٣. ورَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أوَّلٍ وَلَا * يَلْزَمُ في عَكْسِهِما لِمَا انْجَلَىٰ

١٠٤. وإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا فَوَضْعُ ذَا * يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ، والْعَكْسُ كَذَا

١٠٥. وَذَاكَ في الأَخَصِّ، ثُمَّ إِنْ يَكُنْ * مانعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ

١٠٦. رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ، وإِذَا * مانعَ رَفْعٍ كانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

فصل: في لواحق القياس

١٠٧. ومِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا * لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا

١٠٨. فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ * واقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدِّمَهْ

١٠٩. يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَىٰ * نَتِيجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرَّا

١١٠. مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَىٰ * يَكُونُ أو مَفْصُولَهَا كُلٌّ سَوَا

١١١. وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّي اسْتُدِلْ * فَذَا بِالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ

١١٢. وعَكْسُهُ يُدْعَىٰ القِياسَ المَنْطِقِيْ * وَهْوُ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ

١١٣. وحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِي حُمِلْ * لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ

١١٤. ولا يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ * قِياسُ الِاسْتِقَراءِ والتَّمْثِيلِ

فصل: في أقسام الحجة

١١٥. وحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّهْ * أَقْسَامُ هَذِيْ خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ

١١٦. خَطَابَةٌ شِعْرٌ وبُرْهَانٌ جَدَلْ * وخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ

١١٧. أَجَلُّهَا البُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ * مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِينِ تَقْتَرِنْ

١١٨. مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ * مُجَرَّبَـــــاتٍ مُتَواتِرَاتِ

١١٩. وحَدَسِيَّاتٍ ومَحْسُوسَـاتِ * فتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِينِيـــــاتِ

١٢٠. وفِي دِلَالةِ المُقَدِّمَاتِ * عَلَى النَّتِيجةِ خِلافٌ آتِ

١٢١. عَقْلِيٌّ اَوْ عَادِيٌّ اَوْ تَوَلُّدُ * أَوْ وَاجِبٌ والأَوَّلُ المُؤَيَّدُ

خاتمة في بيان خطأ البرهان

١٢٢. وخَطَأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا * في مادَةٍ أَوْ صُورةٍ، فالمُبْتَدَا

١٢٣. في اللَّفْظِ كاشْتِراكٍ، أَوْ كَجَعْلِ ذَا * تَبايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخَذَا

١٢٤. وفِي المَعَانِي لِالْتِبَاسِ الكَاذِبَهْ * بِذَاتِ صِدْقٍ فافْهَمِ المُخَاطَبَهْ

١٢٥. كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ * أو نَاتِجٍ إحْدَى المُقَدِّمَاتِ
١٢٦. والْحُكْمُ لِلجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ * وجَعْلُ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ
١٢٧. والثَّانِ كالخُرُوجِ عَنْ أشْكَالِهِ * وتَرْكُ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إكْمَالِهِ
١٢٨. هَذَا تَمَامُ الغَرَضِ المَقْصُودِ * مِنْ أمَّهَاتِ المَنْطِقِ المَحْمُودِ
١٢٩. قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ * مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ
١٣٠. نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيلُ المُفْتَقِرْ * لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيمِ المُقْتَدِرْ
١٣١. الأَخْضَرِيُّ عابِدُ الرَّحْمٰنِ * المُرْتَجِيْ مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ
١٣٢. مَغْفِرَةً تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ * وتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ
١٣٣. وأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ العُلَا * فَإنَّهُ أكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا
١٣٤. وكُنْ أخِي لِلمُبْتَدِيْ مُسَامِحَا * وكُنْ لِإصْلَاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا
١٣٥. وأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ * وإنْ بَدِيهةً فَلَا تُبَدِّلِ
١٣٦. إذْ قِيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيحَا * لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا
١٣٧. وقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ * العُذْرُ حَقٌّ واجِبٌ لِلمُبْتَدِيْ
١٣٨. وَلِبَنِي إحْدَى وعِشْرِينَ سَنَهْ * مَعْذِرَةٌ مَقْبولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ
١٣٩. لَا سِيَّمَا فِي عَاشِرِ القُرُونِ * ذِي الجَهْلِ والفَسَادِ والفُتُونِ

١٤٠. وكَانَ في أوائِلِ المُحَرَّمِ * تَأليفُ هَذَا الرَّجَزِ المُنَظَّمِ

١٤١. مِنْ سَنَةٍ إحْدَى وأرْبَعِين * مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المِئِين

١٤٢. ثُمَّ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ سَرْمَدَا * عَلى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى

١٤٣. وآلِهِ وصَحْبِهِ الثِّقَـــــاتِ * السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَـــــاةِ

١٤٤. ما قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أبْرُجَا * وطَلَعَ البَدْرُ المُنِيرُ في الدُّجَا

***

خطبة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي أظهر لأرباب العقول حقائِقَ المعقول على التحقيق، ودلَّهم على تصحيح طُرُقِ التصوُّرِ والتصديق، فاستنتجوا بها بدائعَ الأسرار من دقائِقِ الأنظار، واستخرجوا بها عرائس الأبكار من مُخبَّآتِ الأسرار، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمد الذي شيَّدَ قواعِدَ الإسلام بأفصح منطق وأوضح خطاب، وعلى آله وأصحابه، صلاة وسلاما دائمين متلازمين إلى يوم العرض والحساب.

وبعدُ، فيقولُ مُرْتجي عفوِ ربِّه الغنيِّ حسنُ بن درويشٍ القويسني: قد كنت قرأت في بعض السنين كتابَ «السلم» لجماعة من المبتدئين[1]، فسألوني أن أملي عليه كلمات توضِّحُ ما أُشْكِلَ منه، وتفتحُ ما أُغْلِقَ منه، مع الاقتصار على معانيه وإعراب مبانيه، فأمليتُ عليه ما تيسَّر من حفظي ولم أراجع فيه مادةً سوى محلين أو ثلاث، راجعت فيها شرحَ شيخِ شيوخنا العلامة الملوي[2].

---

(١) (المبتدي) عرفه القويسني في شرحه -عند قول الناظم: وأن يكون نافعا للمبتدي- فقال: هو الذي أخذ في التعليم ولم يقدر على تصور المسائل. اهـ. والحاصل أن العلماء قد قسموا طلاب العلم حسب تقدمهم في دراسة العلم -أي علم- إلى مستويات ثلاثة:
المبتدي: وهو الذي يبدأ في الشروع في العلم ولم يقدر على تصور مسائله.
المتوسط: وهو من قدر على تصور العلم وعجز عن الاستدلال.
المنتهي: وهو من أتم تصور مسائل العلم، وقدر على الاستدلال.

(٢) هو الشيخ الإمام العلامة المعمر أبو العباس شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف المجبري الشافعي القاهري الشهير بالملوي، مسند الوقت، شيخ الشيوخ، ولد في ثالث شهر=

ثم أستأذنني بعضُ الإخوان -عامله الله باللطف والإحسان- أن يجرِّدَه من الإعراب؛ لكونه غيرَ لائقٍ بهذا الشأن، فأذِنْتُ له في ذلك، فجرَّدَه من الإعراب فجاء بحمد الله جملةً كافيةً في فهم الكتاب لذوي الألباب، وأنا أسألُ مَن اطَّلَع عليه أن يتجاوزني عما يراه من خطإٍ وزلل، وعلى الله الاعتِمادُ والتُّكلانُ، وإليه الملجأ وبه المستعان، وأسألُ اللهَ الكريم أن ينفع به النَّفعَ العميم؛ إنه على ذلك قديرٌ وبالإجابة جدير.

قال المؤلف -رحمه الله تعالى-:

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحْمن الرحيم) أي أؤلِّفُ مستعينًا بـ «بسم الله». والاسمُ مشتقٌّ من السمو، و«الله» علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد، و«الرحْمن الرحيم» صفتان مُشبَّهتان استُعْملتا للمبالغة من «رحِم»، و«الرحْمن» أبلغ من «الرحيم»؛ لأن زيادةَ البناء تدُلُّ على زيادة المعنى كما في «قطَع» بالتخفيف و«قطَّع» بالتشديد[1].

=رمضان سنة ١٠٨٨هـ-١٦٧٧م، ودخل الأزهر وطلب العلم وأخذ عن جملة من الشيوخ من أشهرهم: الشهابان أحمد بن الفقيه وأحمد بن محمد الخليفي، وأحمد بن غانم النفراوي، وأحمد الشبراخيتي، ومحمد بن عبد الباقي الزرقاني وآخرون. له من المؤلفات: شرحان على رسالة الاستعارات، وشرحان على السلم للأخضري، وغير ذلك من المؤلفات. توفي في منتصف ربيع الأول سنة ١١٨١هـ-١٧٦٧م. [سلك الدرر ١/ ١١٦-١١٧، الأعلام ١/ ١٥٢].
ولعل الشرح المقصود هنا هو الشرح الصغير للملوي؛ فإنه الذي اشتهر وانتشر، وصنعت عليه الحواشي، منها حاشية العلامة محمد الصبان، وحاشية العلامة عطية الأجهوري، وحاشية الشيخ أحمد بن يونس الخليفي. [حاشية الصبان، ص٢].

(١) قال العلامة الصاوي في حاشيته على الخريدة البهية: «وكون زيادة البناء تدل على زيادة المعنى بشروط ثلاثة: الأول: أن يكون ذلك في غير الصفات الجبلية فخرج نحو شره ونهم. الثاني: أن=

وابتدأ بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملًا بقولِه ﷺ: (كلُّ أمرٍ ذِي بالٍ لايُبدَأُ فيه ببسم الله الرحمٰن الرحيم فهو أبْتَرُ)[1]، أي ناقِصٌ وقليلُ البركة.

=يتحد اللفظان في النوع، فخرج حذر وحاذر، فالأول مع قلة حروفه أبلغ من الثاني لكونه صفة مشبهة. الثالث: أن يتحد اللفظان في الاشتقاق، فخرج زمن وزمان» [ص٨].

(١) هذا الحديث روي بألفاظ متعددة، يقول الإمام الزيلعي في تخريجه ما ملخصه: «روي من حديث أبي هريرة ومن حديث كعب بن مالك.
أما حديث أبي هريرة فأخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأدب، والنسائي في اليوم والليلة، وابن ماجه في النكاح، ورواه ابن حبان في صحيحه في موضعين منه، ورواه الإمام أحمد في مسنده، وابن أبي شيبه في مصنفه في كتاب الآداب، وفي مسنده، وكذلك رواه البزار في مسنده، ورواه الدارقطني في سننه في أوائل كتاب الصلاة، ورواه البيهقي في شعب الإيمان، ورواه إسحاق بن راهويه في مسنده.
والحديث فيه روايات؛ فروي: «كل أمر»، وروي: «كل كلام» وهي عند أحمد والنسائي، وروي: «لم يبدأ»، وروي: «لم يفتتح»، وروي: «بحمد الله»، وروي: «بذكر الله»، وروي: «فهو أقطع»، وروي: «فهو أبتر»، وروي: «فهو أجذم»، وروي: «فهو أكتع» -بالكاف- رواه الإمام إسحاق ابن راهويه في مسنده.
وأما حديث كعب بن مالك فرواه الطبراني في معجمه». اهـ.
[انظر: تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري ١/ ٢٢-٢٤].
الحديث بصيغة الحمدلة: هذه الصيغة رويت في أكثر طرق الحديث، وهي أصح إسنادا من باقي الصيغ، وذكرتها كثير من دووين السنة، وأكتفي بكتب السنن، فرواها ابن ماجه هكذا (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع)، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، حديث (١٩٦٩).
ورواها أبو داود في سننه هكذا: (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم)، كتاب الأدب، باب الهدي في الكلام، حديث (٤٨٤٢).
الحديث بصيغة البسملة: رواه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٦٩، حديث (١٢١٠) ورواه عبد القادر الرهاوي في الأربعين البلدانية.
[انظر: مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر هامش صفحة ٨/ ٣٩٥-٣٩٦].
الحديث بصيغة ذكر الله: رواه أحمد بصيغة: (كل كلام أو أمر ذي بال لا يفتح بذكر الله عز وجل فهو أبتر، أو قال: أقطع). مسند أحمد ، مسند أبي هريرة، حديث (٨٨٣٣).
الحديث بصيغة الحمدلة والصلاة على رسول الله ﷺ: روي هكذا: (كل أمر لم يبدأ فيه بحمد الله والصلاة علي فهو أقطع أبتر ممحوق من كل بركة) رواه الخليلي في الإرشاد ١/ ٤٤٩، ورواه عبد القادر الرهاوي في الأربعين البلدانية.
[انظر: مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر هامش صفحة ٨/ ٣٩٥-٣٩٦].

١. الحمْدُ لِلهِ الذي قد أخْرَجَا * نَتائِجَ الفِكْرِ لِأرْبابِ الحِجَا

(الحمد) أي الوصفُ بجميلِ الصِّفاتِ على الجميلِ الاختياري على جِهة التعظيمِ ثابتٌ (لله) اختِصاصًا واستِحقاقًا، سواء جُعِلَتْ فيه «أل» للاستغراق؛ وهو ظاهر، أم للجنس؛ لأنه يلزمُ مِن اختصاص الجنسِ اختصاصُ جميع الأفراد، أم للعهد؛ بمعنى أن الحمدَ المعهودَ -الذي حمد اللهُ به نفسَه، وحمدَه به أنبياؤُهُ وأولياؤه وأصفياؤه- مختصٌّ بِه.

والعِبرةُ بحمد مَن ذُكِرَ؛ فلا فرد منه لغيره على كل تقدير؛ بدلالة المُطابقة على الاحتمالِ الأول، وبدلالة الالتِزامِ على الثاني، وبالادِّعاءِ على الثالث.[1]

وابتدأ بالحمدلة ثانيًا بعد الابتداء بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملًا بخبر (كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأُ فيه بالحمدِ لله فهو أقْطَع)[2]، وجمعَ بين الابتدائين عملًا بالروايتين، وإشارةً إلى أنه لا تعارض بينهما، إذ الابتداءُ حقيقيٌ وإضافي[3]، فالحقيقيُّ حصَلَ بالبسملةِ، والإضافيُّ حصل بالحمدلةِ.

واختار في جملة الحمدِ الاسميةَ على الفعليةِ اقتداءً بالآيةِ، ولدلالتها على الثَّباتِ والدوام، وقدَّمَ لفظَ الحمْدِ على لفظ الجلالةِ لرعاية المقامِ، وإن كان لفظُ

---

(١) أي فلا فرد من أفراد «حمد» من يعتد بحمده لغيره تعالى على التقديرات الثلاثة، فيكون ذلك بدلالة المطابقة على الأول، وهو أن «ال» في «الحمد» للاستغراق، وبدلالة الالتزام على الثاني، وهو أن يكون فيه «ال» للاختصاص أو للاستحقاق، وبدلالة الادعاء على الثالث، وهو أن تكون للعهد.

(٢) راجع تخريجه في الصفحة السابقة.

(٣) الابتداء الحقيقي: هو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء، والابتداء الإضافي: هو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وإن سبقه شيء.

الجلالة أهمَّ بالتقديمِ لِذاتِه، فرعايةُ المقام أنسَبُ لِلبلاغة؛ إذ هي مطابقةُ الكلامِ لمقتضى المقامِ.

(الذي قد أخرجا[1]) أي أظهر وأوجد.

(نتائج) جمعُ «نتيجة»، وهي قضية لازمة لمقدمتين؛ كقولنا: «العالَمُ حادِثٌ»، اللازم لقولنا: «العالَمُ متغيِّرٌ، وكلُّ متغيرٍ حادِثٌ».

(الفكر) يطلق على المفكَّرِ فيه مجازا، وعلى حركة النَّفْسِ في المعقولات؛ أي انتِقالها من المبادئ إلى المطالبِ، وعلى النَّظر الاصطلاحي اصطِلاحًا؛ فيعرَّفُ الفِكرُ على الأخير بأنه: «ترتيبُ أمورٍ معلومةٍ للتوصُّلِ بها إلى أمر مجهول»، فالأمورُ المعلومة المقدمتان الصُّغرى والكبرى، والأمرُ المجهول هو النتيجة، كما تَقدَّم تمثيلُه.

(لأربابِ) أي أصحابِ (الحِجا) -بالقصر-: أي العقل، وهو نورٌ روحاني، به تدرِكُ النفسُ المعلومات الضروريةَ والنظرية.

وفي تصديرِ الكتاب بذكر النتائج والفكر والعقل براعةُ استهلال[2]، وهي أنْ يأتي المتكلِّمُ في أوَّلِ كلامه بما يُشْعِرُ بمقصوده، ففي ذلك إشعارٌ بالمنطق الذي يُتكلَّمُ فيه عن النتائج، والفكر: أي النَّظَر، وهو مِن الأمور العقلية.

---

(١) الألف التي في آخر «أخرجا» وفي نحوها: زائدة لأجل الشعر، وتسمى: «ألف الإطلاق». وهي الألف الواقعة في آخر الروي إذا كانت حركة الروي فتحة؛ فالصوت ينطلق من غير حبس، ويمتد؛ فيجيء بها.

(٢) الاستهلال صراخ المولود عند ولادته، فكما أن صراخه يدل على حياته، كذلك الابتداء المناسب يدل على المقصود.

٢. وحطَّ عنْهُمْ مِن سَماءِ العَقْلِ * كُلَّ حِجابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ

(**وحَطَّ**) أي أزالَ (**عنْهُم**) أي عَن أربابِ الحِجَا.

(**مِنْ سماءِ العقْلِ**) بدلٌ مِن الجار والمجرورِ قبْلَه؛ أي أزالَ اللهُ عن عقلِهم الذي هو كالسماءِ. فـ «أل» في «العقل» بدلٌ عن الضمير، وشبَّه العقلَ بالسماء؛ لأنه محلٌّ لِطُلوعِ شُموسِ المعارِفِ المعنوية، كما أنَّ السماءَ محلٌّ لِظُهورِ شُموسِ الإشراقِ الحِسِّيَة.

(**كُلَّ حِجابٍ**) مفعولُ «حطَّ»: أي كلَّ مانعٍ.

(**مِن سَحابِ الجَهْل**) أي من الجهلِ الذي هو كالسَّحابِ، فالإضافةُ من إضافة المُشبَّه به لِلمُشَبَّه، كسابِقِه؛ لأنَّ الجهلَ يمنعُ العقلَ عن إدراك العُلوم المعنوية، كما أن السحابَ يمنعُ النظَرَ مِن إدراك الشُموسِ المحسوسة، فكُلٌّ مِنَ السحاب والجهل وجوديٌّ.

٣. حتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ * رَأَوْا مُخَدَّراتِها مُنْكَشِفَهْ

(**حتَّى**) للانتِهاء؛ أي: إلى أنْ (**بَدَتْ**) ظهَرَتْ (**لهم شُموسُ المعرفة**) أي المعرِفةُ التي كالشُّموسِ، والجمعُ للتعظيم.

(**رأَوْا مُخدَّراتِها**) أي: مخدَّراتِ شُموس المعرفة؛ أي: مسائلها الصعبة، شُبِّهَتْ بالعرائس المُستتِرةِ تحت الخِدْرِ. (**مُنكشفة**) أي مُتَّضِحة.

٤. نَحْمَدُهُ -جَلَّ- عَلَى الإنْعامِ * بِنِعْمَةِ الإيمانِ والإسْلامِ

(نحمَدُهُ) أي نُثْني عليه الثناءَ اللائقَ بجَلالِه. وحَمَدَ بالفِعْلية بعد الاسمية تأسِّيًا بحديثِ: (إنَّ الحمْدَ لله نحْمَدُه)[1]، واختار الفعلية هنا الدالة على الحُدوث والتَّجدُّدِ؛ لأنَّه في مُقابلةِ الإنعام الذي يحدُثُ ويتجدَّدُ، والأوَّلُ في مقابلة الذات الدائمة المستمرةِ، فأتَى لِكُلٍّ بِما يُناسبه.

(جَلَّ) أي عظُمَ، جملةٌ لإنشاءِ التَّعظيمِ، أو خبريةٌ حاليةٌ من الضمير.

(على الإنعام) متعلق بـ «نحمده»، (بنعمة) متعلق بـ «الإنعام»، وإضافته لما بعده للبيانِ.

(الإيمانِ) أي تصديقُ القلبِ بما عُلِم مجيءُ النبي ﷺ به ضرورةً، مع الإقرارِ باللسان على قولٍ.[2]

---

(١) هذا الحديث والمشهور بحديث خطبة الحاجة، رواه مسلم في صحيحه، وأصحاب السنن الأربعة، وكثير من دواوين السنة، وروي من حديث ابن عباس، وحديث ابن مسعود.
فأما حديث ابن عباس فرواه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، حديث (٢٠٤٥)، ورواه النسائي في سننه، كتاب النكاح، باب ما يستحب الكلام عند النكاح حديث (٣٢٩١)، ورواه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، حديث (١٩٦٨)، ورواه أحمد في مسنده، مسند عبد الله بن عباس، حديث (٢٧٩٣) (٣٣٣٧).
وأما حديث ابن مسعود فرواه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في خطبة النكاح، حديث (٢١٢٠)، ورواه الترمذي في سننه، كتاب النكاح، باب ما جاء في خطبة النكاح، حديث (١١٢٩)، ورواه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، حديث (١٩٦٧)، ورواه النسائي في سننه، كتاب النكاح، باب ما يستحب الكلام عند النكاح حديث (٣٢٩٠)، ورواه أحمد في مسنده، مسند عبد الله بن مسعود، حديث (٣٧٩٧).

(٢) أي أن النطق باللسان جزء من حقيقة الإيمان على قول لأبي حنيفة وجماعة من الأشاعرة، فيكون الإيمان عندهم اسمًا للتصديق القلبي والإقرار باللسان. [شرح الصاوي على الجوهرة، ص١٣٢]

(والإسلام) أي الخُضوعُ والانقيادُ بقبول الأحكام؛ أي أعمال الجوارح. وجَمَع بينهُما لِتغايُرِ مفهومِهِما، ولأنَّه في مقام الإطنابِ، وهو مقامُ الحمْدِ والإكثارِ مِن عَدِّ النِّعم.

٥. مَنْ خَصَّنا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا * وخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقاماتِ العُلَا

(مَنْ خَصَّنَا) بدَلٌ مِن الضّمير المنصوبِ بـ «نحمَدُه» الراجِع إلى الله؛ أي الذي خصَّنا؛ أي: ميَّزَنا معاشرَ المسلمين (بـ) ـمزايا أو شفاعةِ أو مُتابعةِ (خيْرِ) أيْ أفضَلِ (مَن) أي: نبيٍ (قَدْ أُرْسِلا) لِهدايةِ المخلوقين.

وإنما قَدَّرنا المضافَ قبلَ «خير» لِئلَّا يَرِدَ أنَّ رِسالتَه ﷺ عامةٌ لسائر الأمم، والرُّسل نوّابٌ عنه فلم تكن مقصورةً علينا، بل المقصورُ علينا متابعتُهُ بالفعل أو شفاعته الخاصة أو مزاياه التي أعطيها، كالكوثر والتقدم على سائر الأمم.

(خيْرِ) أي أفضَل (مَنْ حازَ) أي: جَمَعَ (المَقاماتِ) أي المرَاتِبَ (العُلى) جمع «عُلْيا» ضد «السُّفلى» مثل: «كُبْرى» و«كُبَر».

٦. (مُحَمَّدٍ) سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَىٰ * العَرَبِيِّ الهاشِمِيِّ المُصْطَفَىٰ

(مُحَمَّد) يصِحُّ فيه أوجُهُ الإعراب الثلاثةِ، فالجرُّ بدَلٌ مِن «خيْر» ، والرفْعُ خبرُ محذوفٍ، والنَّصبُ مفعولُ «أمدَحُ»، لكنَّ الرسمَ لا يساعِدُ النصبَ، والرَّفعُ أرجَحُ معنىً؛ ليناسِبَ ارتِفاعَ رُتبتِهِ ﷺ.

(سيِّد) يُطلَقُ لمعانٍ، منها: مُتولِّي السَّوادِ؛ أي الجيوشِ العظيمة.

(كُلِّ مُقتَفَىٰ) -اسم مفعول- أي مُتَّبَع مِن الأنبياء والعُلَماءِ، وإذا كانَ سيِّدَ كُلِّ متبوعٍ لزِمَ أن يكونَ سيِّدَ التَّابِعين مِن بابِ أولى.

(العَربيّ) نعتٌ لِـ «مُحمَّد»: أي المنسوب إلى العرَبِ، وهم بنو إسماعيلَ عليه الصلاةُ والسَّلامُ.

(الهاشِميّ) المنسوب إلى هاشِمٍ جَدِّ النَّبي ﷺ الثَّاني.

(المُصطفَىٰ) أي المُختارِ من سائر المخلوقات، وهو أفضَلُهُم على الإطلاق بإجماع مَنْ يُعتَدُّ بإجماعِه.

ولا يخفى حُسْنُ تقديمِ «العربيّ» على «الهاشِميّ»، و«الهاشِميّ» على «المصطفَىٰ»؛ لأنه مِن تقديمِ العامِّ على الخاصِّ، كـ «الحيوان الناطق». وهذا إشارةٌ لقوله ﷺ: (إنَّ اللهَ اصطفَىٰ كِنانةَ مِن ولَدِ إسماعيلَ، و اصطفَىٰ قُرَيْشًا مِن كِنانة، واصطفَىٰ مِن قريش بني هاشِمٍ، واصطفاني مِن بني هاشم، فأنا خيارٌ من خيارٍ من خيار)[1].

٧. صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ ما دَامَ الحِجَا * يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعانِي لُجَجَا

(صلَّى عليْهِ اللهُ) مِن الصَّلاةِ المأمورِ بها، وهي الدُّعاءُ لأنَّ الجملةَ إنشائيةٌ، وهي مِن اللهِ رحمةٌ؛ أي: نطلُبُ مِنك يا اللهُ وندْعوكَ أنْ تُنزِّلَ صلاةً -أي: رحمةً- على النَّبيِّ ﷺ لائِقةً بِجَنابِه.

(١) الحديث من رواية عبد الله بن عمر، انظر: المستدرك للحاكم ٤/ ٨٣، المعجم الكبير للطبراني ١٢/ ٤٥٥، شعب الإيمان للبيهقي ٢/ ٥٢٠، دلائل النبوة لأبي نعيم ١/ ٥٨، دلائل النبوة للبيهقي ١/ ١٧١.

(ما دام الحِجا) أي: مُدَّةَ دوامِ الحِجا؛ أي: العقل. (يخوضُ) أي يقطَعُ (مِنْ بحْرِ المعاني) أي: مِن المعاني التي هي كالبحرِ في الكثْرةِ والاتِّساعِ.

(لُجَجَا) جمعُ «لُجَّة» وهو الماءُ العظيم المضطَرِبُ، فشبَّه المسائِلَ الصعبةَ باللُّجَج، بجامعِ عُسْرِ الخوْضِ في كُلٍّ، واستعارَ اللُّجَجَ للمسائِلِ الصعبةِ على طريقِ الاستِعارة المصرِّحة(١).

وحاصِلُ المعنى: أطلُبُ منك يا اللهُ أنْ تُصلِّيَ على النبي ﷺ مدةَ دوامِ العقْلِ يخوضُ -أي يقطع- مسائِلَ صعبةً في المعاني الكثيرة الشبيهةِ بالبحرِ. وفي الإتيان بـ «مِن» التي للتبعيض إشارةٌ إلى أنه لا يحتوي على جميعِ المعاني إلا اللهُ -تعالى- المحيطُ عِلمُه بجميعِ الأشياء.

٨. وَآلِهِ وصَحْبِهِ ذَوِي الْهُدَى * مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الِاهْتِدَا

(وآلِه) بالجَرِّ عطفًا على الضمير في «عليه» بدون إعادة الخافِض، وهو جائِزٌ عند بعضِ المحقِّقين كابنِ مالِكٍ، وإنْ أوجَبَ الجمهورُ إعادةَ الجارِّ.

وآلُ النَّبيِّ ﷺ هم مؤمنو بني هاشِم والمُطَّلِب في مقامِ الزكاةِ عند الشافعي، والأنسَبُ بمقامِ الدُّعاء حمْلُهُ على أتباعِهِ المؤمنين ليَعُمَّ كُلَّ الأمة، وفي مقامِ المدْح على الأتقياءِ منهم.

---

(١) الاستعارة المصرحة هي ما صُرِّحَ فيها بلفظ المُشبَّه به، كقول الشاعر:
فأمطرَتْ لؤلؤًا مِن نرْجسٍ وسقَتْ * وردًا وعضَّتْ على العُنَّاب بالبَرَدِ
فقد استعار: اللؤلؤ والنرجس والوَرد والعناب والبرد، للدموع والعيونَ والخدود والأنامل والأسنان. [انظر جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي، ص ٢٦٠].

(وصَحْبِه) اسْمُ جَمْعٍ لـ «صاحب» بمعنى الصحابي -وهو مَن اجْتمَعَ مُؤمِنًا بِنبيِّنا بعْدَ البَعْثةِ- ولا يصِح كونه جَمْعًا؛ لأن «فَعْلًا» لا يكونُ جمعًا لـ «فاعِل».

(ذَوي) نعت «صَحْبه» أي أصْحابِ (الهُدَى) أي الهِدايةِ للخلق؛ وهي الدِّلالةُ على طريقٍ تُوصِلُ لِلمقصودِ، سواءٌ حصل الوصولُ إليه أم لا.

(مَنْ) أي الذين (شُبِّهُوا بأنْجُمٍ) جمعُ «نجم»، وهو الكوكب غير الشمس والقمر.

(في الاهتِداءِ) بهم، والمشبَّهُ لهم هو اللهُ -تعالى- أوَّلًا، والنَّبيُّ ﷺ ثانيًا، وقد جاء في بعض الأخبار القُدُسية (أنَّ النبيَّ ﷺ سألَ الربَّ عمَّا يختلفُ فيه أصحابُه، فقال: يا مُحمدُ، أصحابُك عندي كالنُّجوم في السماءِ، بعضُها أضوأُ مِن بعْضٍ، فمَنْ أخَذَ بِشيءٍ مِمَّا اختلَفُوا فيه فهو علَى هَدْي مِني)[1] بفتح الهاء وسكون الدال. وقال ﷺ: (أصحابي كالنُّجومِ بأيِّهِم اقتَديتُم اهتَديتُم)[2].

---

(١) الحديث رواه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى ص١٦٢، والخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية ص ٤٨، والديلمي في مسند الفردوس ٢/ ٣١٠، وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٩/ ٣٨٣، وابن عدي في الكامل ٤/ ١٥١، وابن كثير في مسند الفاروق ٢/ ٧٠٠، وابن بطة في الإبانة الكبرى ٢/ ٥٦٣.

(٢) هذا الحديث والذي قبله تُكُلِم في صحة إسنادهما، وحُكم على إسنادهما بالضعف بل وبالوضع، ويقول الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث:
حديث: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»، رواه عبد بن حميد في مسنده من طريق حمزة النصيبي، عن نافع، عن ابن عمر، وحمزة ضعيف جدا ضعفه ابن معين وغيره.
ورواه الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق جميل بن زيد، عن مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، وجميل لا يعرف، ولا أصل له في حديث مالك، ولا من فوقه.
وذكره البزار من رواية عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن عمر، وعبد الرحيم كذاب، ومن حديث أنس أيضا وإسناده واه. ==

وهذا التشبيهُ للتقريبِ على العُقول بِما أَلِفُوه، وإِلَّا فالاهتِداءُ بالصَّحْب أشرَفُ مِن الاهتِداء بالنجوم؛ لأن الاهتِداءَ بهم يُنَجِّي مِن الهلاكِ الأُخْرَويِّ والخلودِ في النار، بَلْ ومِن الدُّنيوي، بِخلافِ النُّجوم.

***

=ورواه القضاعي في مسند الشهاب له من حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وفي إسناده جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، وهو كذاب.

ورواه أبو ذر الهروي في «كتاب السنة» من حديث مندل، عن جويبر، عن الضحاك بن مزاحم منقطعا، وهو في غاية الضعف، قال أبو بكر البزار: هذا الكلام لم يصح عن النبي ﷺ. وقال ابن حزم: هذا خبر مكذوب موضوع باطل.

وقال البيهقي في «الاعتقاد» عقب حديث أبي موسى الأشعري الذي أخرجه مسلم بلفظ: **(النجوم أمنة أهل السماء، فإذا ذهبت النجوم أتي أهل السماء ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتي أمتي ما يوعدون)**، قال البيهقي: روي في حديث موصول بإسناد غير قوي يعني: حديث عبد الرحيم العمي -وفي حديث منقطع- يعني: حديث الضحاك ابن مزاحم (مثل أصحابي كمثل النجوم في السماء، من أخذ بنجم منها اهتدى)، قال: والذي رويناه ههنا من الحديث الصحيح يؤدي بعض معناه.

صدق البيهقي، هو يؤدي صحة التشبيه للصحابة بالنجوم خاصة، أما في الاقتداء فلا يظهر في حديث أبي موسى، نعم يمكن أن يتلمح ذلك من معنى الاهتداء بالنجوم، وظاهر الحديث إنما هو إشارة إلى الفتن الحادثة بعد انقراض عصر الصحابة؛ من طمس السنن، وظهور البدع، وفشو الفجور في أقطار الأرض، والله المستعان. اهـ. [التلخيص الحبير ٤/ ٤٦٢-٤٦٤].

وبكلام البيهقي وابن حجر وبحديث مسلم: **(النجومُ أمنةُ أهل السماء، فإذا ذهبَتْ النجومُ أتي السماءَ ما تُوعَدُ، وأنا أمنةٌ لأصحابي، فإذا ذهبْتُ أتى أصحابي ما يُوعدون، وأصحابي أمنةٌ لأمتي، فإذا ذهَبَ أصحابي أتي أمتي ما يُوعدون)** [كتاب فضائل الصحابة، باب بيان أن بقاء النبي أمان لأصحابه، حديث ٦٦٢٩] يظهر أن المعنى لا غبار عليه، بل هو صحيح مقبول، وإن كان في إسناده ما سبق ذكره.

٩. وبَعْدُ فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ * نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ

(وبعْدُ) يُؤتَى بِها للانتقالِ مِن أسلوبٍ إلى آخر، والتقديرُ: «مَهْما يكُنْ من شيء، فأقولُ بعد البسملة وما بعدها: المنطق ... إلخ»، وإنما قدَّرنا ذلك؛ لأن الظرْفَ مِن مُتعلَّقات الجزاءِ على الصحيح[1].

(فالمنطِقُ)[2] أي العِلْمُ المخصوص، وإن كان في الأصل اسمًا للإدْراك الكُلِّيِّ، والقوةِ التي هي محلُّ صدورِ الإدراك، وللتَّلفُّظِ الذي يُبرزُ ذلك؛ لأنَّ بذلكَ العِلْم يُصيبُ الإدْراكُ، وتتقوَّى القوةُ العاقِلةُ، وتكونُ القدرةُ على التلفُّظِ المُبرِزِ لذلكَ الإدراكِ؛ فهو مِن تسميةِ الشيء بِاسْمِ ما يتعلَّقُ به، ثم صار حقيقةً عُرفيةً في العِلم المخصوص.

(لِلجَنانِ) أي: القلب؛ بِمعنى اللطيفةِ الرَّبانيةِ المُتعلِّقةِ بالقلب اللَّحْماني تعلُّقَ العَرَضِ بِالجوهر.

(نِسْبَتُهُ) أي المنطق (كـ) ـنسبةِ (النَّحْوِ لِلِّسانِ)، فالمنطِقُ نِسبتُهُ للعقلِ كنسبةِ النَّحْوِ لِلِّسانِ في أنَّ كُلًّا منهما يعصِمُ ما يتعلَّق به.

فالمنطِق يعصِمُ العقلَ عن الخطإ في فكْرِهِ، كما أشار إلى ذلك النَّاظِمُ بقوله:

---

(١) كونها من متعلقات الجزاء أولى من كونها من متعلقات الشرط، وذلك ليكون المعلق عليه مطلقا، فيكون المعلق أقوى في التحقق؛ لأن المعلق على المطلق أبلغ في التحقق من المعلق على المقيد، أي سواء وقع ما تقدم أو بعده أو معه. [حاشية الباجوري على السلم، ص٢١]

(٢) انظر شكل (١) في الصفحة التالية.

(١) المبادئ العشرة لعلم المنطق

١-	الاسم	المنطق، معيار العلم، علم الميزان، مفتاح العلوم العقلية، خادم العلوم، مقدمة العلوم، رئيس العلوم.
٢-	الحد	هو قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر. أو هو العلم الباحث عن أحوال المعلومات التصورية والتصديقية من حيث التأدي بها إلى مجهول تصوري أو تصديقي، أو يتوقف عليها الموصل إلى ذلك.
٣-	النسبة بينه وبين العلوم	باعتبار مفهومه مباين لها، وباعتبار مضمونه كلي لها، لأن كل علم تصور أو تصديق.
٤-	الموضوع	المعلومات التصورية والتصديقية من حيث توصيلها لمجهول تصوري أو تصديقي.
٥-	الواضع	واضع المنطق اليوناني أرسطو.
٦-	الفائدة	يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر.
٧-	المسائل	القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعرفات، والأقيسة، وما يتعلق بها المبرهن عليها فيه.
٨-	الفضل	يزيد على غيره من العلوم بكونه عام النفع فيها، إذ كل علم تصور أو تصديق، وهو يبحث فيهما، لكن بعض العلوم يفوقه من جهة أخرى.
٩-	الاستمداد	من العقل.
١٠-	حكم الاشتغال به	الجواز، وسيأتي تفصيله.

١٠. فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا * وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا

(فيعصِمُ الأفكَارَ) أي: يحفظُها، وتقدَّمَ أنَّ الفِكْرَ هو النظرُ، وهذه إشارةٌ إلى تعريف المنطق بأنه علمٌ يعصِمُ -أي: يحفظ- الأنظارَ (عن) وقوعِ (غَيِّ الخطا)؛ أي: ضلالِه.

والخطأُ ضِدُّ الصوابِ، وإضافة الغيِّ إلى الخطإِ من إضافة العام للخاص[1]، فإن الضلالَ قد يكون عن عمْدٍ، وقد يكون عن خطإٍ.

وهذا العِلمُ تعصِمُ مراعاتُه الذِّهنَ عن الخطإِ في الفِكر؛ أي: النظر؛ لأنه إذا عَلِمَ كيفيةَ تركيبِ القياس مِن تقديم الصُّغرى على الكُبرى، واستيفاءِ شروط الإنتاج، ورتَّبَ المقدمتين، كانت النتيجةُ صوابًا سالِمةً مِن الخطإِ.

(**وعَنْ دقيقِ الفَهْم**) أي الفهم الدَّقيق (**يكشِفُ**) ذلك العِلْمُ (**الغِطا**) أي: السِّتْرَ، شبَّه المفهومَ الدقيق بالشيءِ المُحْتجِبِ تحتَ السِّتْرِ، و«الغِطاء» تخييلٌ و«الكشفُ» ترشيحٌ[2].

١١. فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَواعِدَا * تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوائِدَا

(**فهاك**) اسمُ فِعْلٍ بمعنى «خُذْ» على ما قال ابنُ مالك، والكافُ حرف الخِطاب.

(**مِن أُصُولِه**) أي من أصول المنطق (**قواعِدَا**) أي: خُذْ قواعِد هي بعْضُ أصول المنطق. و«القواعِدُ» جمعُ «قاعدة»، وهي قضيةٌ كليَّةٌ يُتعرَّفُ منها أحكامُ جُزئيات موضوعِها؛ كقولنا: «كلُّ موجَبةٍ كُليَّةٍ تنعكِسُ جُزْئية».

---

(١) إذ الغي الضلال، والخطأ نوع منه، فالغي عام والخطأ خاص، فكل خطأ ضلال، وليس كل ضلال خطأ.

(٢) الاستعارة المرشحة هي التي قرنت بملائم المستعار منه «أي المشبه به» نحو: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] استعير الشراء للاستبدال والاختيار، ثم فرع عليها ما يلائم المستعار منه (من الربح والتجارة)، وسميت مرشحة: لترشيحها وتقويتها بذكر الملائم. راجع جواهر البلاغة ص٢٧٢.

وكيفيةُ تعريفِ أحكام الجُزئيات أن تقولَ مثلا: «كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ» موجبَةٌ كلية، وكُلُّ موجبةٍ كلية تنعكِسُ جزئيةً، فينتُجُ مِن الشكل الأول: «كلُ إنسانٍ حيوان» تنعكِسُ جزئيةً، وذلك مثل قولِك: «بعضُ الحيوانِ إنسانٌ».

(تجمَعُ) تلك القواعِدُ (مِن فُنونِه) أي: المنطق -والجمْعُ لِلتَّعظيم- (فوائِدَا) جمْعُ «فائِدة»، وهو ما استُفيدَ مِن العلم، والمرادُ بها الفروعُ المندرِجةُ تحت القواعِدِ؛ أي: تجمعُ القواعِدُ فروعًا وجزئياتٍ مِن فنِّ المنطِق ويصِحُّ عودُ الضمير في «تجمع» إلى المخاطَبِ؛ أي: تجمعُ أنتَ أيُّها المخاطَبُ بسببِ حِفظِ تلك القواعِدِ فُروعًا مِن فنِّ المنطق[1].

١٢. سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ المُنَوْرَقِ * يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ

(سَمَّيْتُه) أي التأليفَ المفهومَ مِن السياقِ.

(بالسُّلَّم) والسُّلَّمُ ما يُصعَدُ به عادةً إلى أعلى منه، فتسميتُه الكِتابَ بذلك إشارةٌ إلى أنَه يُتوصَّلُ بِه إلى أصعَبَ مِنه مِن الكُتُب[2].

---

(١) انظر شكل (٢).

(٢) قال الأخضري في شرحه: «والسلم المعراج، وهو في الحس ما له أدراج ليتوصل به إلى سطح، وشبهه قوله تعالى: ﴿أَوْ سُلَّماً فِي السَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وهو في المعاني كل ما يتوصل به من قريب إلى بعيد وهو المراد هنا، على أنه حقيقة في الحس مجاز في المعاني، ووجه العلاقة هنا أن هذا التأليف لصغر جرمه، وقربه وسهولة فهمه، بالنسبة إلى غيره من مصنفات المنطق الصعبة المطولة بمثابة السلم الذي يرقى به من أرض إلى سماء؛ لأنه يعين على فهمها والدخول في علمها.
فإن قلت: هذا التأليف من المنطق، فكيف جعلته سلما للمنطق؛ لأن جزء الشيء لا يكون سلما له؟
قلت: المراد أن هذا الكتاب سلم لغيره من كتب المنطق كما مر، وأيضا فإن المنطق منه سهل ومنه صعب، فالمعاني السهلة سلم للصعبة فلا اعتراض». [ص٢٤].

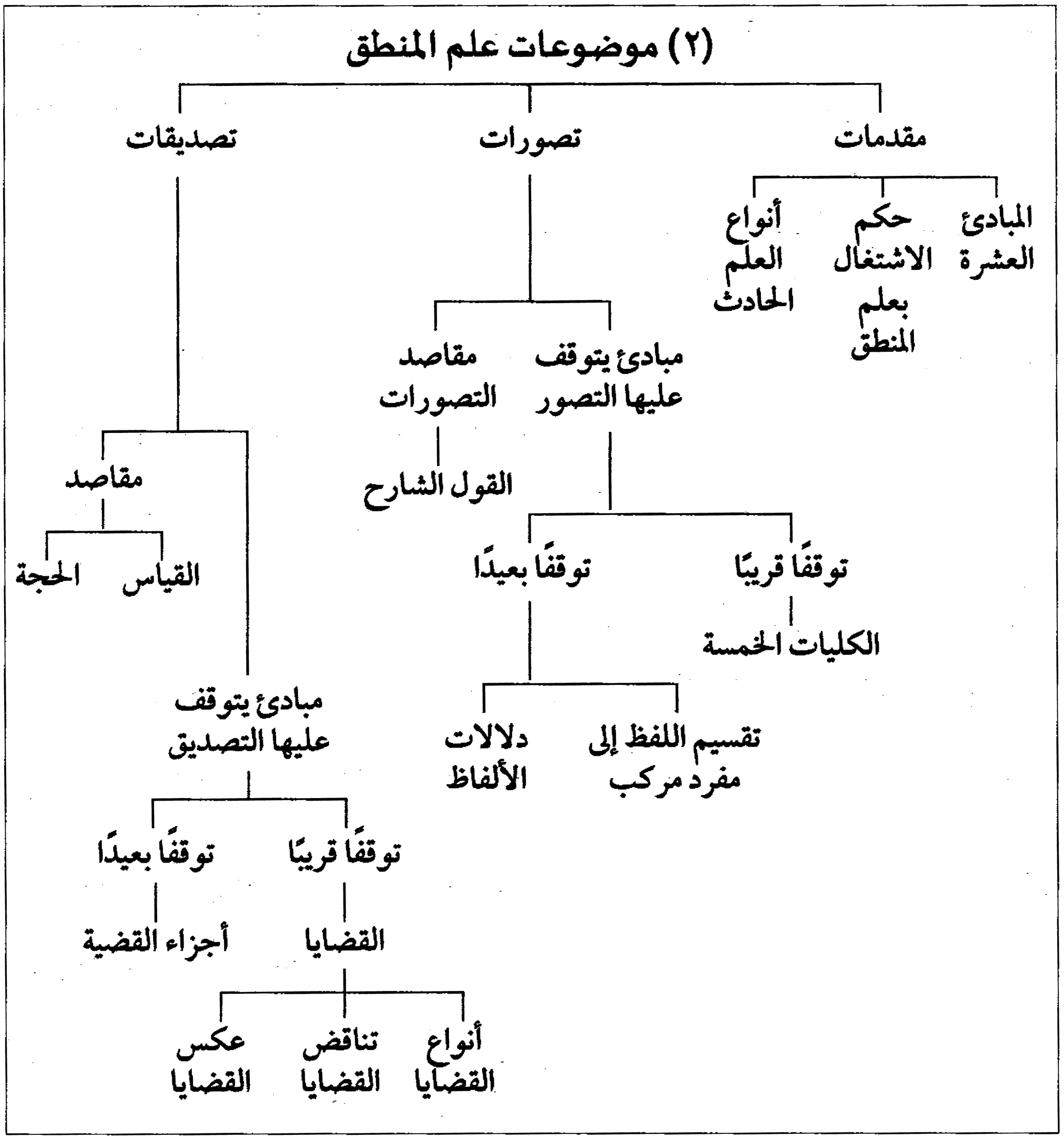

(المُنَوْرَق) بتقديم النون على الراء، كما هو الرِّوايةُ عن المصنِّفِ، ويصِحُّ تقديمُ الراء، ومعناه المزيَّنُ المزخَرف.

(يُرْقَى) أي يُصْعَدُ (به) أي: بهذا التأليفِ.

(سماءَ عِلْمِ المنطِقِ) أي علم المنطق الذي هو كالسماءِ في الرِّفْعةِ والشرف، فالإضافةُ مِن إضافة المشبَّهِ به للمشبه.

ويصِحُّ أن تكونَ السماءُ مستعارةً لِلكُتُب المطولة من هذا العلم؛ أي: يُتوصَّلُ بهذا التأليفِ إلى ما هو أطولُ منه مِن الكُتُبِ المؤلَّفة في ذلك الفن.

١٣. واللهَ أَرْجُوْ أَنْ يَكُونَ خَالِصَا * لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا

(واللهَ) منصوبٌ على التَّعظيم؛ أي: لا غيْرُه، كما استُفيدَ مِن تقديم المعمول، (أرجُو) أي أُؤمِّلُ منه لا مِن غيْرِه (أَنْ يكونَ) ذلِكَ التأليفُ (خالِصًا) مِن الرِّياء وحُبِّ الشُّهرةِ والمَحْمَدةِ (لِوجْهِه) أي: ذاتِه (الكريمِ) أي المُعْطي على الدَّوام.

(ليسَ) ذلِكَ التأليفُ (قالِصًا) أي: ناقصًا، بأن لا يعوقَ عن إكمالِه عائِقٌ، وليس ناقِصًا مِن الثواب والأَجْرِ لِحُبِّ الظُّهور، فيكونُ تأكيدًا لما قبْلَه، أو ليس ناقِصًا مطروحًا في زوايا الخُمول والإهمال بأنْ لا يُنتفَعَ بِه، كما يُشعِرُ به ما بعدَه.

والقالِصُ في الأصل اسمٌ لإحدى شفَتَيْ البعيرِ الناقِصةِ عن الأخرى، ثم تُجوِّزَ به إلى الناقِص مُطلَقًا، مِن استِعمالِ المقيَّدِ في المطلق.

١٤. وأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلْمُبْتَدِي * بِهِ إِلَى المُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

(وأن يكونَ) ذلك التأليفُ (نافِعًا لِلمُبْتَدِي) الذي أخَذَ في التعليم ولم يقْدِرْ على تَصَوُّرِ المسائِل، وهذا مِن التَّواضُع؛ لأنه نافِعٌ لِلمُبتدي ولغيره مِنَ المتوسِّطِ والمُنتهي. ثم بيَّنَ ثمرةَ نفْعِه لِلمُبْتدِي بقوله: (به إلى المُطوَّلاتِ) مِن الكُتُبِ (يَهتدِي)؛ أي: يَتوصَّلُ.

***

فصلٌ: في جَوازِ الاشْتِغالِ بِه

(فصل[1]: في جوازِ الاشتِغالِ بِه) أي: وعدَمِه. واعلَمْ أنَّ المنطِقَ قسمان: قِسمٌ خالٍ عن شُبَه الفلاسفة كهذا الكِتاب، ومختصرِ الإمام السنوسي[2]، وتأليف الكاتِبي[3]. فهذا لا خِلافَ في جوازِه، ولا يَصُدُّ عنه إلا مَن لا معقولَ له، بل هو فرضُ كِفايةٍ؛ لأنَّ القدرةَ على ردِّ شُبَه الفلاسفة لا تحصُلُ إلَّا بِه، ورَدُّها فرْضُ كِفايةٍ، وما يتوقَّفُ عليه الواجِبُ واجِبٌ.

---

(١) الفصل لغة: الحاجز بين الشيئين. واصطلاحا: الألفاظ المخصوصة الدال على المعاني المخصوصة. أو هو: اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على مسائل غالبا.

(٢) مختصر الإمام السنوسي: السنوسي هو الإمام العالم الصالح المتفنن المصنف الحبر البحر النظار أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي التلمساني الحسني من جهة الأم، المحدث المتكلم المنطقي المقريء، له تصانيف ومشاركة في كثير من العلوم، وكتبه نافعة ومفيدة، ولد سنة ٨٣٢هـ-١٤٢٨م، توفي الأحد التاسع عشر لجمادى الآخرة سنة ٨٩٥هـ-١٤٩٠م. [انظر: ثبت الوادي آشي ص ٤٣٦-٤٣٧، الأعلام للزركلي ٧/ ١٥٤، معجم المؤلفين ١٢/ ١٣١-١٣٢].
وللإمام السنوسي كتاب مختصر في المنطق، وهو مختصر عجيب زاد فيه زيادات على ما في كتاب جمل الخونجي، وقد شرحه، واعتمده العلماء وقد شرح حوالي عشرة شروح غير شرح مؤلفه، ولمحمد البناني والباجوري حاشية على هذا المختصر. [انظر: ثبت الوادي آشي ص ٤٤٣].

(٣) تأليف الكاتبي: الكاتبي هو المتكلم العلامة نجم الدين أبو الحسن علي بن عمر بن علي الدبيراني (بفتح الدال وكسر الباء) القزويني المنطقي الفيلسوف صاحب التصانيف، ولد في رجب سنة ٦٠٠هـ-١٢٠٣م، ومن تصانيفه: «العين» في المنطق و«الرسالة الشمسية» مختصرها، و«جامع الدقائق»، و«حكمة العين»، وتوفي في شهر رمضان، وقيل في شوال سنة ٦٧٥هـ-١٢٧٧م. [انظر: فوات الوفيات ٣/ ٥٦-٥٧، الوافي بالوفيات ٢١/ ٢٤٣-٢٤٤، الأعلام ٤/ ٣١٥].
وتأليفه المقصود هو الشمسية، وقد ذاع وانتفع به كثيرا، وشرح شروحا عدة، وأشهر شروحه وأفضلها هو شرح قطب الدين الرازي المتوفى سنة ٧٦٦هـ سماه «تحرير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية» ويعرف أيضا بالرسالة القطبية شرح الشمسية، وعليها حواش كثيرة. [انظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ص١٩٨].

القِسمُ الثاني: مختلِطٌ بِشُبَهِ الفلاسفةِ، وهذا هو الذي جَرى في الاشتِغال به خِلافٌ.

والمصنِّفُ لما أراد أنْ يذْكُرَ حُكْمَ القسم الأول الذي أراد تأليفَ الكتاب فيه، جَرَّه ذلك إلى ذِكْرِ حُكْمِ المنطِقِ مُطلقًا، فحَكَى الخِلافَ الواقع في القسم الثاني إلا أنَّه أطلَقَ، فيجِبُ تقييدُ كلامِه به.(١)

١٥. والخُلْفُ في جَوازِ الاشْتِغَالِ * بِهِ عَلَى ثَلاثَةِ أقْوالِ

(**والخُلْفُ**) أي الاختِلافُ (**في جوازِ الاشتِغالِ * بِه**) أي: بالمنطِقِ؛ جارٍ (**على ثلاثةٍ**) بالتنوين (**أقوالِ**) بدَلٌ مِن «ثلاثة».

---

(١) القول بتحريم المنطق على الإطلاق لا ينبغي أن يعد قولا، إذ لا شبهة توهم حرمة المنطق الخالي عن شوائب الفلسفة. واستدل القائلون بمنع أو بحرمة هذا المنطق المشوب بالفلسفة بدليلين:
١- أنه من علوم الفلاسفة، وهم من أهل العقائد الفاسدة.
٢- أن الصحابة أو السلف لم يشتغلوا به.. إلخ.
وكلا الدليلين ساقط؛ أما الأول: فإن كثيرا من علوم أهل العقائد الفاسدة نقل إلى الإسلام على سبيل الوجوب أو الندب كالتوقيت والطب والحساب.
وأما الثاني: فلأن المنطق مركوز في الطباع، إذ حاصله الاستدلال بأحد المتلازمين على الآخر نفيا وإثباتا، أو بوجود أحد المتعاندين على عدم الآخر والعكس، فحينئذ فليس لأهل العقائد الفاسدة منه إلا مجرد النسبة والاصطلاح. اهـ. [طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي، ص٦]
وفي فتاوى السبكي [٢/ ٦٦٤] ما نصه: مسألة في رجل أراد الاشتغال بالعلوم الإسلامية، فهل يكون اشتغاله بالمنطق نافعًا ويثاب على تعلمه، وهل يكون المنكر عليه جاهلًا؟ أجاب بقوله:
ينبغي أن يقدِّم على ذلك الاشتغال بالقرآن والسنة حتى يتروى منها، ويرسخ في ذهنه الاعتقادات الصحيحة وتعظيم الشريعة.. فإذا رسخ قدمه في ذلك وعلم من نفسه صحة الذهن بحيث لا تتروج عليه الشبهة على الدليل، فحينئذ يجوز له الاشتغال بالمنطق وينتفع به ويعينه على العلوم الإسلامية وغيرها، وهو من أحسن العلوم وأنفعها في كل بحث، وليس المنطق لمجرده أصلا، ومن قال: إنه كفر أو حرام فهو جاهل لا يعرف الكفر ولا التحريم ولا التحليل؛ فإنه علم عقلي محض كالحساب ... -إلى أن قال-: هذا فصل القول فيه، وهو كالسيف يأخذه شخص يجاهد به في سبيل الله، وآخر يقطع به الطريق. اهـ بتصرف.

١٦. فابْنُ الصَّلاحِ والنَّوَاوِي حَرَّمَا * وقالَ قَوْمٌ يَنْبَغِي أنْ يُعْلَمَا

(فابْنُ الصَّلاحِ[١] والنَّواوي[٢]) -نِسبةً إلى «نوى» من غير قياس، والقياسُ حذفُ الألف.

(حرَّما) أي الاشتِغالَ به[٣].

---

(١) هو أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، الملقب تقي الدين، الفقيه الشافعي؛ ولد سنة ٥٧٧هـ-١١٨١م.
كان أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال وما يتعلق بعلم الحديث ونقل اللغة، وكانت له مشاركة في فنون عديدة، وصنف في علوم الحديث كتابا نافعا المشهور بمقدمة ابن الصلاح، وجمع بعض أصحابه فتاويه.
توفي يوم الأربعاء وقت الصبح، وصلي عليه بعد الظهر، يوم ٢٥ من شهر ربيع الآخر سنة ٦٤٣هـ-١٢٤٥م بدمشق. [انظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٣-٢٤٤، الأعلام ٤/ ٢٠٧].

(٢) هو الشيخ الإمام العلامة محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي شيخ الإسلام، ولد في شهر المحرم سنة ٦٣١هـ-١٢٣٣م بنوى (من قرى حوران، بسورية)، علامة بالفقه والحديث، صاحب التصانيف المفيدة والنافعة، توفي سنة ٦٧٦هـ-١٢٧٧م.
[انظر طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٣٩٥-٣٩٦، الأعلام ٨/ ١٤٩-١٥٠].

(٣) أما رأي ابن الصلاح في تعلم المنطق فقد ورد في فتوى له حول الاشتغال بالمنطق والفلسفة، يقول فيها: «الفلسفة رأس السفه والانحلال، ومادة الحيرة والضلال، ومثار الزيغ والزندقة، ومن تفلسف عميت بصيرته عن محاسن الشريعة، ومن تلبس بها تعليما وتعلما قارنه الخذلان والحرمان واستحوذ عليه الشيطان... وأما المنطق فهو مدخل الفلسفة ومدخل الشر شر، وليس الاشتغال بتعليمه وتعلمه مما أباحه الشارع، ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين والسلف الصالحين وسائر من يقتدى به من أعلام الأئمة وسادتها وأركان الأمة وقادتها، وأما استعمال الاصطلاحات المنطقية في مباحث الأحكام الشرعية فمن المنكرات المستبشعة والرقاعات المستحدثة وليس بالأحكام الشرعية» إلخ.
[انظر فتاوى ابن الصلاح ١/ ٢٠٩-٢١١ باختصار].
وظاهر من كلامه أنه يتحدث عن المنطق المشوب بالفلسفة المغرقة في الشبه التي تكون سببا في ضلال وزيغ من لم يتحصن بالدين، ومن ليس ذا عقل راسخ.
وأما كلام النووي فلم أقف عليه، ولكن وقفت على نقل الشرواني لكلام ابن حجر في توضيح إجازة النووي الاستنجاء بكتب المنطق، فيقول الشرواني: =

وتبعَهُما على ذلك قومٌ مِن المتأخِّرين؛ لأنه لا يُؤْمَنُ على الخائِضِ فيه مِنْ أنْ يتمكَّنَ في قلبِه شُبْهةٌ فيَزِلَّ بِها.

(وقالَ قومٌ) مِنهم الغزاليُّ[1]:

(ينبغي) أي يجِبُ كِفايةً أو يُسْتحَبُّ **(أنْ يُعْلَمَا)**، حتى قالَ الغزالي: من لا معرِفةَ له بالمنطِقِ لا يُوثَقُ بِعِلْمِه، وسمَّاه مِعيارَ العُلوم[2].

= «قال في الإمداد: بل هو أي المنطق أعلاها أي العلوم الآلية، وإفتاء النووي كابن الصلاح بجواز الاستنجاء به يحمل على ما كان في زمنهما من خلط كثير من كتبه بالقوانين الفلسفية المنابذة للشرائع بخلاف الموجود اليوم فإنه ليس فيه شيء من ذلك ولا مما يؤدي إليه فكان محترما بل فرض كفاية بل فرض عين إن وقعت شبهة لا يتخلص منها إلا بمعرفته. انتهى».
[انظر حاشية الشرواني ١/ ١٧٨].

(١) هو حجة الإسلام زين الدين أبو حامد بن محمد بن محمد بن أبي عبد الله محمد بن محمد الغزالي الطوسي، إمام الفقهاء على الإطلاق، ورباني الأمة بالاتفاق، ولد سنة ٤٥٠هـ ١٠٥٨م، ولازم إمام الحرمين الجويني، وجد واجتهد حتى برع في المذهب والأصول والخلاف والمنطق، وصنف في كل فن من هذه العلوم كتبا أحسن تأليفها وأجاد ترتيبها وترصيفها، توفي يوم الاثنين ١٤ جمادى الآخرة سنة ٥٠٥هـ-١١١١م.
[انظر تاريخ بغداد وذيوله ٢١/ ٢٧، الأعلام ٧/ ٢٢-٢٣].

(٢) صنع الإمام الغزالي في كتابه المستصفى مقدمة منطقية قبل الولوج إلى تفصيل مباحث أصول الفقه، وقدم المقدمة ببيان أهمية المقدمة المنطقية فقال:
«وليست هذه المقدمة من جملة علم الأصول ولا من مقدماته الخاصة به، بل هي مقدمة العلوم كلها، ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلا». [المستصفى ١/ ٣٠].
كما ألف رسالة في المنطق سماها «معيار العلوم»، وقد ذكر في مقدمتها سبب تصنيفه لها، فقال:
«إن الباعث على تحرير هذا الكتاب الملقب بمعيار العلم تفهيم طرق الفكر والنظر، وتنوير مسالك الأقيسة والعبر؛ فإن العلوم النظرية لما لم تكن بالفطرة والغريزة مبذولة وموهوبة كانت لا محالة مستحصلة مطلوبة، وليس كل طالب يحسن الطلب، ويهتدي إلى طريق المطلب، فلما كثر في المعقولات مزلة الأقدام، ومثارات الضلال، رتبنا هذا الكتاب معيارا للنظر والاعتبار، وميزانا للبحث والافتكار، فيكون بالنسبة إلى أدلة العقول كالعروض بالنسبة إلى الشعر، والنحو بالإضافة إلى الإعراب؛ إذ كما لا يعرف منزحف الشعر عن موزونه إلا بميزان العروض،=

١٧. والقَوْلَةُ المَشْهُورةُ الصَّحِيحَهْ * جَوَازُهُ لِكامِلِ القَرِيحَهْ

(والقَوْلةُ المشهورةُ الصَّحيحةُ * جوازُهُ) أي الاشتِغالِ به (لِكامِلِ القريحةِ) أي ذكِيِّ الفِطْنة

١٨. مُمَارِسِ السُّنَّةِ والكِتابِ * لَيَهْتَدِي بِهِ إلى الصَّوابِ

(مُمارِسِ السُّنَّةِ والكِتابِ)، فيجوزُ له (ليهتدِي به إلى الصوابِ) ضِدّ الخطإ؛ لأنه قد حصَّنَ عقيدَته فلا يُخْشَى عليه من الخَوْضِ في الشُّبَه، فإن كان بليدًا أو ذكيًّا ولم يُمارِس السُّنَّةَ والكِتاب لَمْ يَجُزْ له الاشتِغالُ به؛ لأنه لا يُؤمَنُ عليه مِن تمكُّنِ بعضِ الشُّبَه مِن قلبِه كما وقع للمعتَزِلة.

ومِن هنا منعوا الاشتِغالَ بِكُتُبِ علمِ الكِلام المشتملةِ على تخليطاتِ الفلاسفة إلا لمتبحِّرٍ.[1]

=ولا يميز صواب الإعراب عن خطئه إلا بمحك النحو، كذلك لا يفرق بين فاسد الدليل وقويمه وصحيحه وسقيمه إلا بهذا الكتاب. فكل نظر لا يتزن بهذا الميزان ولا يعير بهذا المعيار فاعلم أنه فاسد العيار غير مأمون الغوائل والأغوار».

[انظر معيار العلم ص ٥٩-٦٠] باختصار وتصرف يسير.

(١) انظر شكل (٣) في الصفحة التالية.

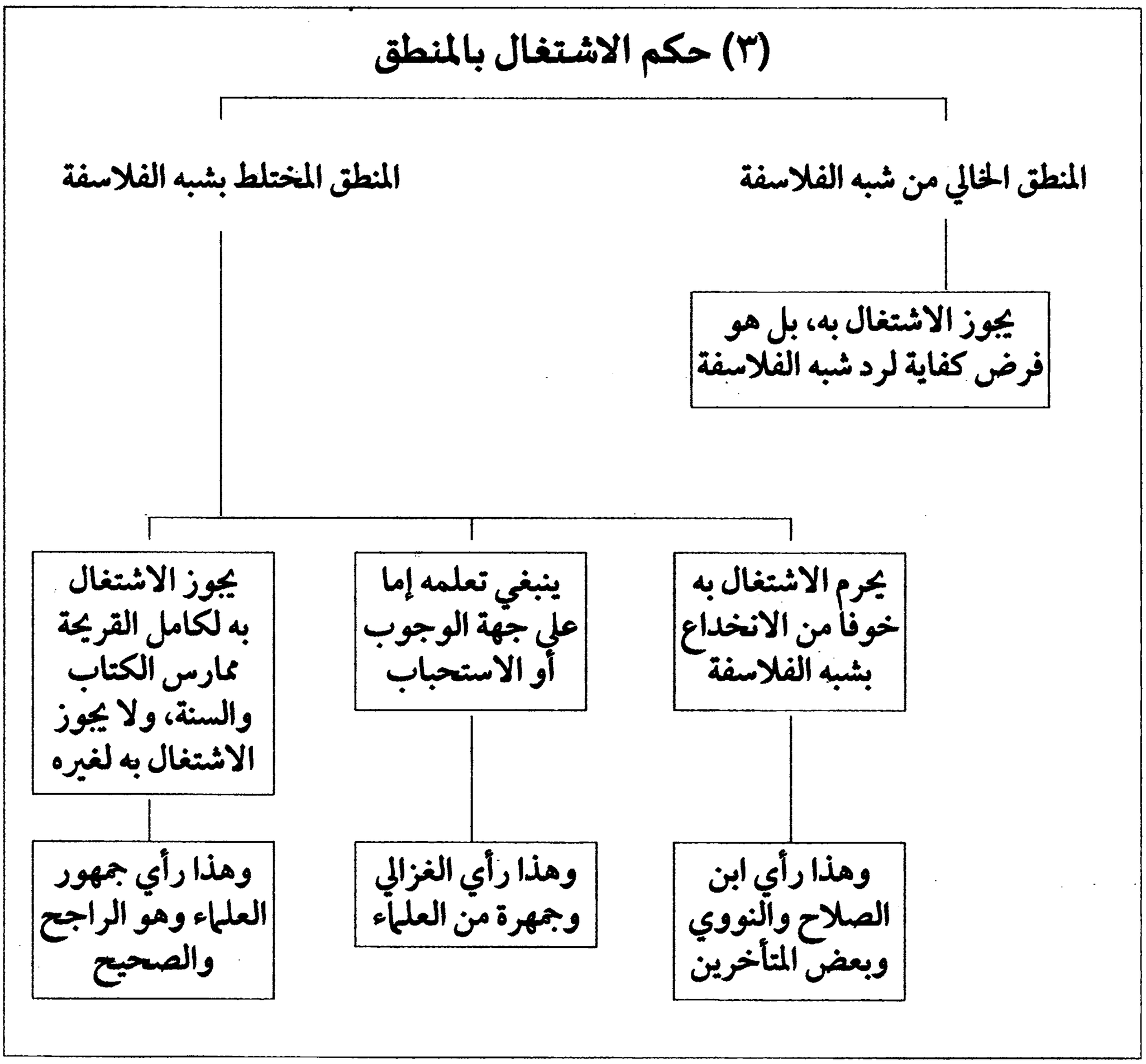
(٣) حكم الاشتغال بالمنطق
المنطق الخالي من شبه الفلاسفة
المنطق المختلط بشبه الفلاسفة
يجوز الاشتغال به، بل هو فرض كفاية لرد شبه الفلاسفة
يحرم الاشتغال به خوفاً من الانخداع بشبه الفلاسفة
ينبغي تعلمه إما على جهة الوجوب أو الاستحباب
يجوز الاشتغال به لكامل القريحة ممارس الكتاب والسنة، ولا يجوز الاشتغال به لغيره
وهذا رأي ابن الصلاح والنووي وبعض المتأخرين
وهذا رأي الغزالي وجمهرة من العلماء
وهذا رأي جمهور العلماء وهو الراجح والصحيح

***

فصلٌ: في أنواعِ العِلْمِ الحادِثِ[1]

المُرادُ بِالعِلْمِ هنا مُطلَقُ الإدراكِ لا إدراكُ النِّسبةِ التصديقيةِ فقط، كما هو اصطِلاحُ بعضِ الأصوليين ليصِحَّ انقِسامُه إلى التَّصوُّرِ والتَّصديقِ الآتِيَيْن.

و(الحادِثُ) تقييدٌ للعلم؛ لإخراجِ عِلمِه -تعالى- فإنه لا يتنوَّعُ، ولأن العلم مفسَّرٌ بالإدراكِ الذي هو وصولُ النَّفْس إلى المعنى، وذلك يُشْعِرُ بسَبْقِ الجَهْل، تنزَّهَ اللهُ عنه، ولأنَّ التّصوُّرَ الآتي مفسَّرٌ بحُصول الصورة في النفس، وهو مِن خَواصِّ الأجْسام فلا يُوصَفُ علمُهُ -تعالى- بالتَّصوُّرِ ولا بالتصديق لإيهام ما لا يَليقُ، مع أنَّ ذِكْرَ الأنواعِ مُخْرِجٌ للعلم القديم، فالجمعُ بينه وبين الحادِثِ للتَّوْكيد.

١٩. إدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عُلِمْ * ودَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ

(إدراكُ مفرَدٍ) المُرادُ بالمفرَدِ ما ليس وقوعُ نسبةٍ حُكْميَّةٍ، أو لا وقوعُها؛ كإدْراكِ الموضوعِ، وإدراكِ المحمولِ، وإدْراكِ النسبةِ في مثل قولِك «زيدٌ قائِم»

---

(١) تعرض الأخضري هنا لبيان أنواع العلم، ولم يتعرض لتعريفه لما فيه من الخلاف الكبير؛ حتى قيل بأنه لا يحد لتعسره، قال الأخضري في شرحه:
«تنبيه: قال إمام الحرمين: لا يُعَرَّف العلم بالحقيقة لتعذره بل بالقسمة والمثال. وقال الرازي: هو ضروري يستحيل أن يكون غيره كاشفا له. واختير أنه معرفة المعلوم؛ فيشمل الموجود والمعدوم. قيل: ولا يضر الاشتقاق هنا حتى يلزم الدور. انتهى. [ص ٢٥].
وتعريف الأخضري في النص السابق إنما هو للعلم بإطلاقه، أما المراد بالعلم هنا في هذه المسألة فهو مطلق الإدراك؛ حتى يصح تقسيمه كما قال الشراح، والتعريف بالتقسيم من التعريف بالرسم.

-فإدراكُ «زيد» أي ذاتِه، وإدراكُ «قائِم» أي معناه، وإدراكُ النسبة التي هي ارتِباطُ القيامِ بِزيدٍ- وإدراكُ الموضوعِ مع المحمولِ، أو الموضوع مع النسبةِ، أو المحمولِ معهَا، أو مجموعِ الثلاثةِ كُلٍّ مِنها (تصوُّرًا) مفعولٌ ثانٍ لـ(عُلِم) مُقدَّمٌ عليه.

فيكونُ المعنى: إدراكُ المُفرَدِ عُلِم؛ أي سُمِّيَ في الاصطِلاحِ: تصوُّرًا، وذلك صادِقٌ بإدراكِ واحِدٍ مِن السَّبعةِ التي هي الموضوعُ والمحمولُ والنسبةُ، أو اثنين من ثلاثةٍ، أو مجموعها.

(ودَرْكُ) اسمُ مصدرٍ بمعنى إدراكِ وقوعِ (نِسْبةٍ) في مِثْل قولِك: «زيدٌ قائِمٌ» أو عدمِ وقوعِها في مثل قولِك: «ليس زيدٌ قائما».

(بِتصديقٍ وُسِمْ) أي عُلِمْ.

والمعنى: وإدراكُ وقوعِ النِّسبةِ في الإيجابِ، وعدَمِ وقوعِها في السَّلْبِ عُلِم عند المناطِقة بالتَّصديقِ.

وإيضاحُ ذلك أنَّ العِلْمَ الذي هو مُطلَقُ الإدراكِ:

- إنْ تعلَّقَ بِمُفرَدٍ كالإنسان سُمِّيَ تصوُّرًا.

- وإنْ تعلَّقَ بوقوعِ نسبة المركَّبِ أو عدمِ وقوعها سُمِّيَ تصديقًا كما تقدَّمَ، وهذا ميْلٌ لمذهب الحُكماء القائلين بأنَّ التصديقَ بسيطٌ، وهو إدراكُ وقوعِ النسبة أو عدمِ وقوعها فيكونُ إدراكُ الموضوعِ وإدراكُ المحمولِ وإدراكُ النسبةَ التي هي ارتِباطُ المحمول بالموضوع شُروطًا لِلتصديق.

وأمَّا مذهبُ الإمامِ الرَّازي[1] فالتصديقُ هو مجموعُ الإدراكاتِ الأربعة، أعني: إدراك الموضوعِ، وإدراك المحمول، وإدراك النسبة، وإدراك وقوع تلك النسبة أو عدم وقوعها، فتكون الإدراكاتُ الثلاثةُ الأُوَلُ شُطورًا عنده للتصديق: أي أجزاء له.

والتحقيقُ الأولُ، وهو أن التصديقَ بسيطٌ.[2]

---

(١) هو أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري الرازي، الإمام المفسر، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. مولده في الري وإليها نسبته، ويقال له (ابن خطيب الري)، ولد ٢٥ من شهر رمضان سنة ٥٤٤هـ-١١٥٠م، فريد عصره ونسيج وحده، فاق أهل زمانه في علم الكلام والمعقولات وعلم الأوائل، له التصانيف المفيدة في فنون عديدة، أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها، توفي يوم الاثنين، وكان عيد الفطر سنة ٦٠٦هـ-١٢١٠م. [انظر: وفيات الأعيان ٤/ ٢٤٨- ٢٥٢، الأعلام للزركلي ٦/ ٣١٣].
والفرق بين قول الحكماء وقول الإمام الرازي في التصديق ينحصر فيما يلي:
١- التصديق بسيط على مذهب الحكماء، ومركب عند الرازي.
٢- تصور المحكوم عليه وبه والنسبة شروط عند الحكماء خارجة عن حقيقة التصديق، وأجزاء داخلة في حقيقته عند الرازي.
٣- الحكم نفس التصديق على مذهب الحكماء، وجزء منه على مذهب الرازي.
وفائدة الخلاف السابق بين الحكماء والرازي تتضح فيما يلي:
أ. أن التصديق عند الرازي لا يكون بديهيًا إلا إذا كانت أجزاؤه كلها بديهية، وعند الحكماء يكفي في بداهته أن يكون الحكم فقط بديهيًا حتى ولو كانت التصورات الثلاثة أي الشروط نظرية، ذلك لأن الحكم بسيط عندهم.
ب. التصديق عند الحكماء يقال له تصديق وإن اختلت بعض الشروط، غاية الأمر أنه تصديق فاسد، وعلى مذهب الإمام الرازي لا يقال له تصديق إلا إذا وجدت الشطور أي الأجزاء كلها.
[راجع: ميزان المعقولات في التصورات والتصديقات، د. عبد الله محيي الدين عزب ص٧١]
(٢) قال الأخضري في شرحه: «ثم التصديق جازم وغير جازم، فالأول إن لم يقبل التغير فعلم، كالحكم بأن الجبل حجر والإنسان متحرك. وإن قبل فاعتقاد إما صحيح إن طابق كتوحيد المقلدين من المسلمين، وإما فاسد إن لم يطابق كاعتقاد المعتزلة منع الرؤية، والفلاسفة قدم العالم، وغير الجازم ما قارنه احتمال إما ظن إن ترجح على مقابله، أو وهم وهو مقابله، أو شك إن تساويا» ص٢٥.
انظر شكل (٤) في الصفحة التالية.

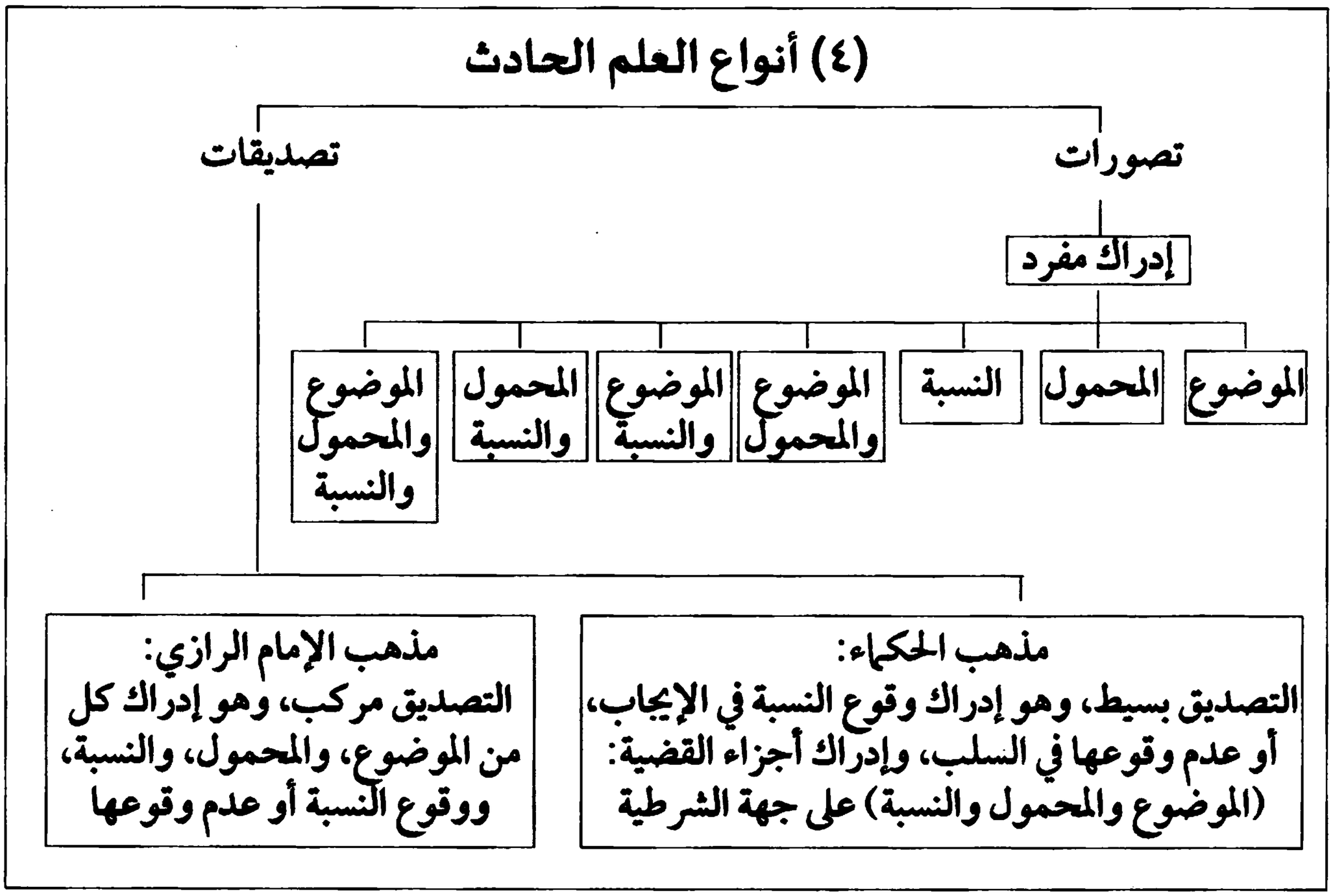

٢٠. وقَدِّمِ الأَوَّلَ عِنْدَ الوَضْعِ * لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ

(**وقدِّمِ الأوَّلَ**) أي التصوُّرَ على التصديقِ (**عندَ الوَضْعِ**) أي في الذِّكْرِ والكِتابة والتعلُّمِ والتعليمِ كما وقع في المتن مِن تقديمِ التصوُّرِ في التقسيم.

(**لأنَّه**) أي التصوُّرَ (**مَقدَّمٌ**) على التصديق (**بِالطَّبع**) أي بِحَسَبِ اقتِضاءِ طبيعة التصوُّرِ: أي حقيقتِه.

والمقدَّمُ بالطبع هو الذي يَحتاجُ إليه المتأخِّرُ مِن غير أن يكونَ المتقدِّمُ عِلةً فيه، كتقديمِ الواحِد على الاثنين، والاثنينِ على الثلاثة[1].

(١) قال الباجوري في حاشيته على السلم: «وهذا أحد أنواع التقدم الخمسة المنظومة في قول بعضهم:

وخمســـــة انواع التقدم يافتى * أقر بها بيت من الشعر واعترف

تقدم طبـع والزمـــــان وعلـة * ورتبة ايضا والتقدم بالشرف =

ولا شكَّ أنَّ التصوُّرَ شرطٌ للتصديق أو شَطْرٌ له، وطبيعةُ الشرط تقتضي التقدَّمَ على المشروطِ، كما أنَّ طبيعةَ الشَّطْرِ -أي الجُزْء- تقتضي التقدُّمَ على الكُلِّ، وليس الشرطُ عِلَّةً لِلمشروط؛ لأنه لا يلزَمُ مِن وجودِه وجودُهُ، وكذا الشَّطْرُ ليس عِلَّةً لِلكُلِّ، وهو ظاهِرٌ.

=وضابط الأول: أن يكون المقدم بحيث يحتاج إليه المؤخر من غير أن يكون علة فيه، كالواحد بالنسبة للاثنين، وكذا التصور بالنسبة للتصديق. وضابط الثالث أن يكون المقدم بحيث يحتاج إليه المؤخر مع كونه علة فيه، كحركة الأصبع بالنسبة لحركة الخاتم، فإنها مقدمة عليها وهي علة فيها، لكن تقدمها عليها إنما هو في التعقل وإلا فهما في الوجود الخارجي متقارنان. وضابط كل من الثاني والرابع والخامس ظاهر، ومثال الثاني تقدم الأب على الابن، ومثال الرابع تقدم الإمام على المأموم، وعبر بعضهم عن هذا النوع بالتقدم بالمكان ومثل له بذلك، ومثال الخامس تقدم العالم على الجاهل». اهـ. [انظر حاشية الباجوري ص ٢٩].

وانظر شكل (٥).

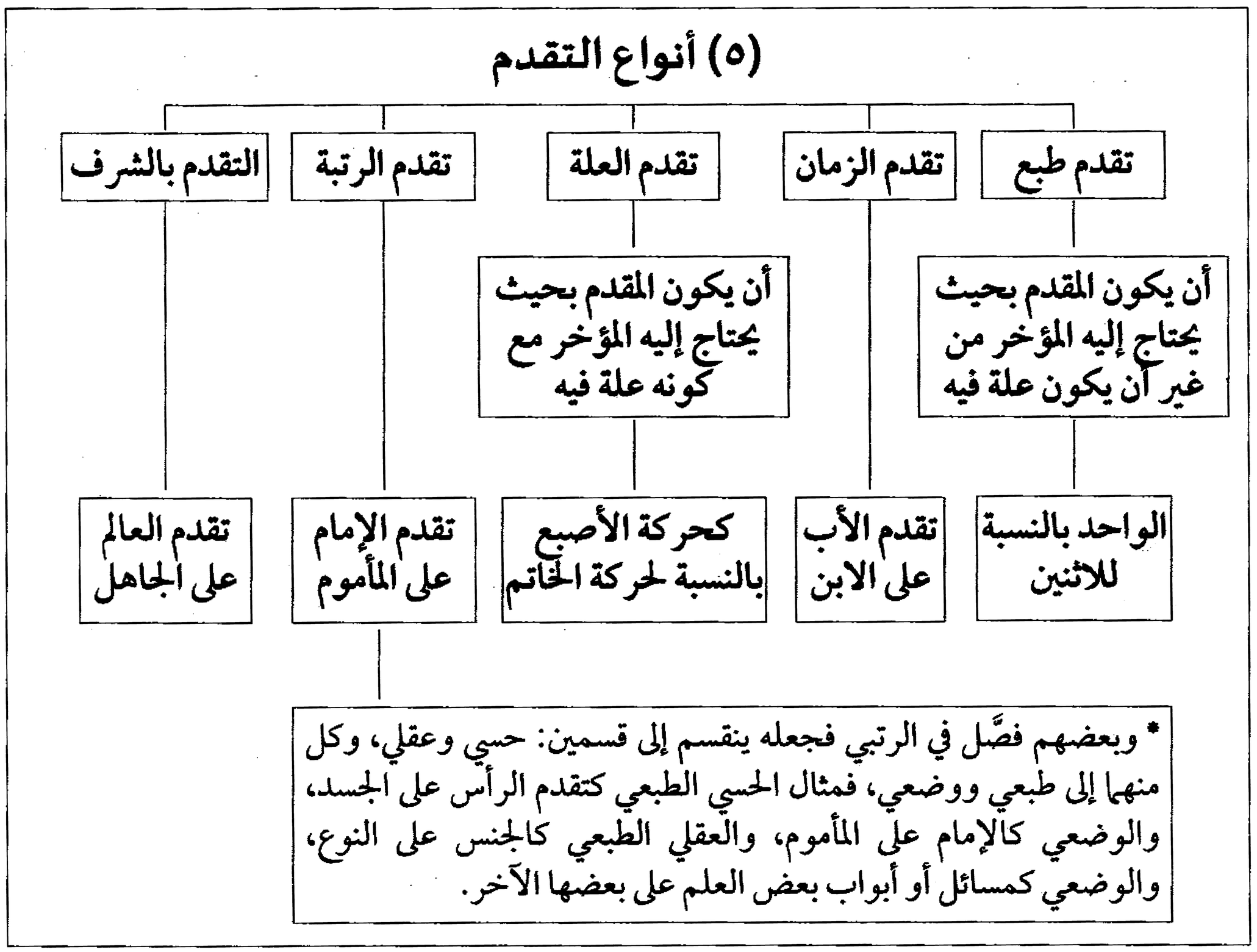

٢١. والنَّظَرِيْ ما احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ * وعَكْسُهُ هُو الضَّرُوريُّ الجَلِيْ

(**والنَّظريْ**) بسكون الياء للضرورة (**ما**) أي: الذي (**احْتاجَ لِلتأمُّلِ**)، أي: النَّظر في الدليلِ؛ كإدراكِ حقيقةِ الإنسان، المُحتاجِ إلى النَّظرِ في التعريفِ بالحيوان الناطق، وإدراكِ أنَّ العالَمَ حادِثٌ، المُحتاجِ إلى النظر في قولك: «العالَمُ متغيِّرٌ، وكُلُّ مُتغيِّرٍ حادِثٌ».

(**وعكسه**) أي ما لا يحتاجُ إلى النَّظرِ (**هو**) العِلْمُ (**الضروريُّ الجلي**) أي الظاهِرُ، فهو ما لا يحتاجُ إلى النظر، وإنِ احتاجَ إلى حَدْسٍ -أي: ظنٍّ- كالعلم بأنَّ نُورَ القمَرِ مُستفادٌ مِن نور الشمس، الحاصِلِ باختِلافِ تشكُّلاتِه بحسَبِ القُرْبِ منها والبُعْدِ عنها، فإنَّه يُورِثُ ظنَّ استفادةِ نورِه مِن نورها، أو احتاج إلى تجربةٍ، كالعلم بأن الدواءَ الفُلانيَّ مُسهِّلٌ للطبيعة عند شُرْبِه، فالعلم الضروريُّ التصوُّريُّ كإدراكِ وجودِك، والتصديقيُّ كإدراكِ أن الواحِدَ نِصفُ الاثنين.[1]

---

(١) انظر شكل (٦).

(٦) أنواع التصوروالتصديق

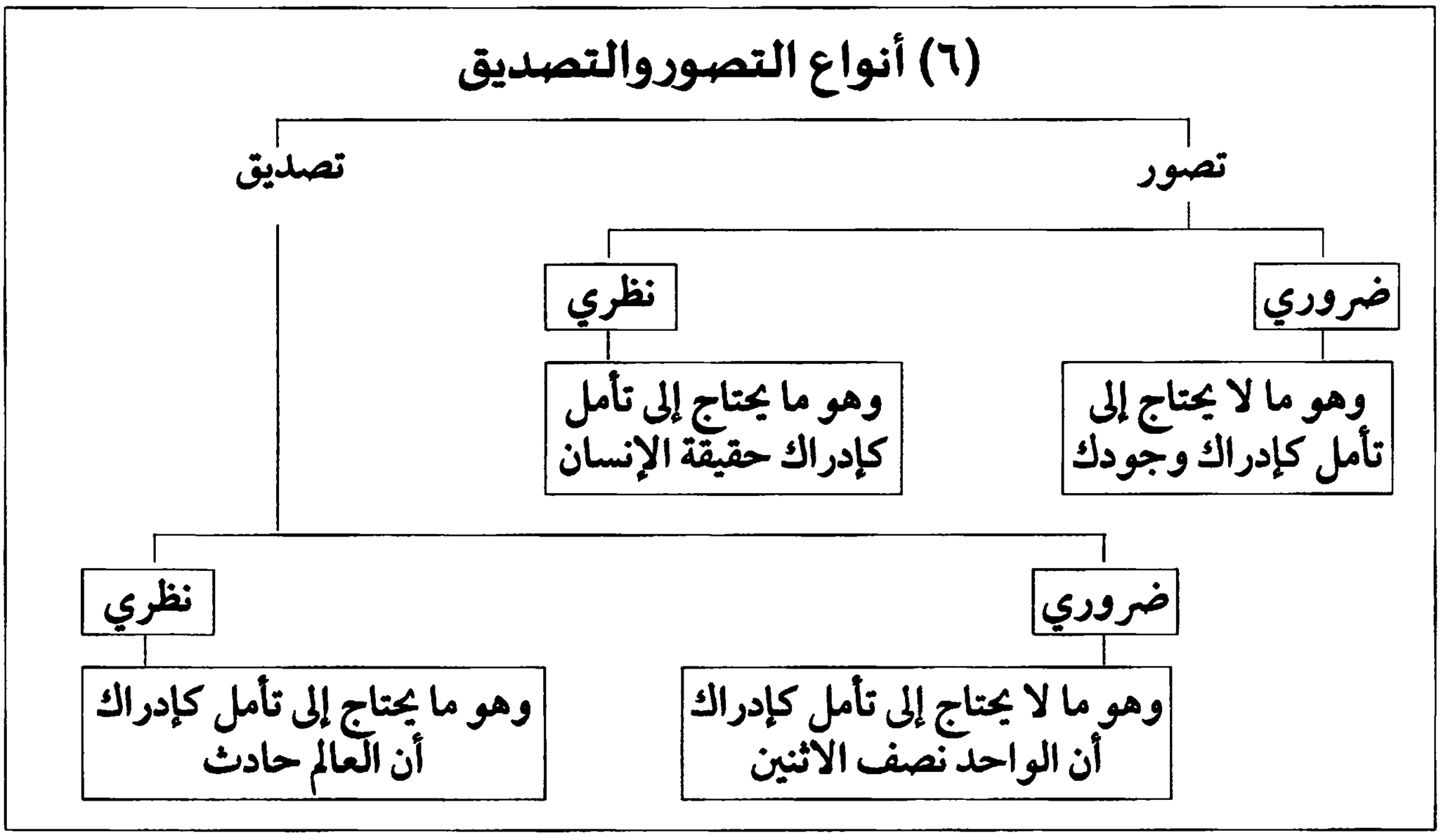

٢٢. وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ * يُدْعَىٰ بِقَوْلِ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ

(**وما بِهِ إلى تصَوُّرٍ وُصِلْ**) أي: والقولُ الذي وُصِلَ به إلى تَصوُّرٍ؛ كالحَدِّ في قولك: «الحيوانُ الناطِق»، والرَّسْمُ في قولِك: «الحيوانُ الضاحِكُ» (**يُدعىٰ**) أي يُسمَّى عند المناطقة (**بقولِ شارِحٍ**).

أمَّا تسميتُه «قولًا»؛ فلأنَّ القولَ هو المركَّبُ، وأما تسميتُه «شارِحًا»؛ فلِشَرْحِهِ الماهيةَ. فالمعنى: والقولُ الذي وُصِلَ به إلى تصوُّرِ المُعرَّفِ يُسمَّى بالقول الشارِحِ في اصطِلاحِ المناطِقة.

وقولُه (**فلْتَبْتَهِلْ**) أي تجتهِدْ في الطَّلَبِ؛ جُملةٌ كمَّلَ بها البيت.

٢٣. وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلَا * بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلَا

(**وما لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلا**) أي: والقوْلُ الذي تُوصِّلَ بِهِ للتصديقِ، وهو القياسُ في مثلِ قولِنا: «العالم متغيرٌ، وكلُّ متغيرٍ حادث».

(**بِحُجَّةٍ يُعرَفُ عِند العُقلا**) أي يُسمَّى عند المناطِقةِ بالحُجَّةِ: أي الدليل؛ لأنَّ مَنْ تمسَّكَ به حَجَّ خَصْمه: أي غَلَبَه.

***

فصلٌ: في أنواعِ الدِّلالةِ الوضْعية

(فصلٌ في أنواع الدِّلالةِ) اللفظية (الوضعية)، والدِّلالةُ: كوْنُ أمرٍ بحيثُ يُفهَمُ منه أمْرٌ آخر، سواءٌ فُهِمَ بالفعل أم لا، والأمرُ الأوَّلُ دالٌّ، والثاني مدلول[1].

والدَّالُّ ينقسِمُ إلى غيْرِ لفْظٍ، وإلى لفْظ.

فغيرُ اللفظ إما دالٌّ بالعقل: كدِلالةِ التغيُّرِ على الحدوث، أو بالعادة: كدلالة المطرِ على النبات، والحُمْرةِ على الخجَل، والصُّفرة على الوَجَلِ، أو بِالوَضْعِ: كدلالة الإشارةِ باليد -مثلًا- على معنى «نَعَمْ» أو «لا».

واللفظُ إمَّا دالٌّ بِالعَقْلِ: كدِلالةِ اللفظِ على وجودِ اللافِظِ مِن وراء جِدارٍ، أو بالعادة: كدلالةِ «أُحٍّ» على وَجَعِ الصدر، أو بالوضع: كدلالة الأسد على الحيوان المفترس، وهذه هي المُعتبَرَةُ في المنطق؛ ولذا بوَّب لها فقط، فقال: «أنواع الدِّلالة الوضعية»، أي: اللفظية كما تقدم.

فخَرَجَ باللفظية دِلالةُ غيرِ اللفظ، وبالوضعيةِ دلالةُ اللفظ غير الوضعية؛ فلا يُعتَبَرُ شيءٌ مِن هذه الخمسة عند المناطقة، وقد تقدَّمَ تمثيلُها.

---

(١) هذا أحد معنيين تشترك الدلالة في الإطلاق عليه، والإطلاق الثاني -كما حققه العلامة ابن عرفة- هو: فهم أمر من أمر، أي فهمه منه بالفعل فهو أخص مما قبله، والمراد بالأول المدلول وبالثاني الدال على عكس ما قبله.

٢٤. دِلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ * يَدْعُونَهَا دِلالَةَ المُطَابَقَهْ

(**دِلالةُ اللفْظِ**) أي الوضعيةِ أخْذًا مِن التَّرجمةِ (**على ما وافَقَهْ**) أي على المعنى الذي وافَقَ اللَّفْظَ، بأنْ وُضِعَ له ذلِك اللفْظُ لا لِأقلَّ منه ولا لِزائِدٍ عليه.

(**يَدْعُونها**) أي يُسمُّونها: أي تُسمِّي المناطِقةُ تلك الدِّلالةَ على المعنى الموضوعِ له اللفظُ (**دِلالةَ المُطابَقَهْ**) وسُمِّيَتْ الدلالةُ على الموضوعِ له بتمامه دِلالةَ المُطابقة؛ لمطابقة الدالِّ للمدلولِ، مِن قولهم: «طابق النعلُ النعلَ» إذا توافَقَتا، والدالُّ والمدلولُ مُتوافِقان ومُتطابِقان بحيث لا يُفهَمُ مِن اللفظ زيادةٌ على المعنى، ولا يُفهَمُ المعنى مِن أقلَّ مِن اللفظ، وذلك كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق.

٢٥. وَجُزْئِهِ تَضَمُّنًا، وَمَا لَزِمْ * فَهْوَ الْتِزَامٌ إنْ بِعَقْلٍ الْتُزِمْ

(و) دِلالةُ اللفظ على (**جُزْئِه**) أي جُزْءِ المعنى الذي وافقَ اللفظَ، كدِلالةِ الإنسان على الحيوان أو النَّاطِق فقط، يدعُونها (**تضمُّنًا**) أي: دلالة تضمُّنٍ لِتضَمُّنِ المعنى لِجُزئِه.

وقولُ الناظم: «وجزئه» بالجر عطفٌ على «ما» المجرورة بـ«على»، وقوله: «تضمُّنًا» عطفٌ على «دِلالةَ المطابقة» المنصوبةِ بـ«يدعونها»، ففيه العطفُ على معمولَيْ لِعامِلَيْن مُختلِفين، واغْتُفِرَ لأنَّ أحدَ العاملين جارٌّ، وقد تقدَّمَ، وذلك جائِزٌ نحو: «في الدارِ زيدٌ، والحجرةِ عمرو» كما في كتب النحو. (١)

---

(١) أي في كلام الناظم العطف على معمولي عاملين مختلفين لأن قوله: «وجزئه» معطوف على=

(و) أمَّا دِلالةُ اللفْظِ على (ما) أي المعنى اللازم الذي (لزِمَ) معناه، (فهو التِزامٌ) أي دِلالة التِزام لالتِزام المعنى -أي: استِلزامِه- له؛ كدِلالةِ الأربعةِ على الزوجية، ودلالة العَمى على البصر.

وقولُ الناظِم (إنْ بِعَقْلٍ التُزِمْ) شرْطٌ حُذِفَ جوابُه لِدلالةِ قوْلِه: «فهو التِزامٌ» عليه.

والمعنى أنَّ الدِّلالةَ على اللازِم تُسمَّى التِزامًا إنِ التُزِمَ ذلك اللازِمُ في العقل -أي الذهن- بأنْ لزم من تصوُّرِ الملزوم في الذهن تصوُّرُ ذلك اللازِم فيه، سواءٌ لزِم مع ذلك في الخارِجِ، كالزوجية للأربع، أو لم يلْزَمْه في الخارج بل كان مُنافيًا له فيه، كالبصر للعمى، وخرَجَ بذلك القيدِ اللازِمُ في الخارِج فقط دونَ الذِّهْنِ، كالسَّوادِ للغُراب، فلا يُسمَّى دلالةُ لفْظِ الغراب على السواد دِلالةَ التِزام؛ لعَدَم لزومِ السواد له في العقل وإنْ لزِمه في الخارج[1].

=«ما وافقه» المعمول لـ «على»، وقوله «تضمنا» معطوف على قوله «دلالة المطابقة» المعمول لـ «يدعونها»، وهو جائز عند الأخفش والكسائي ومن وافقهما، وإن كان ممنوعا عند الجمهور. [حاشية الباجوري على السلم، ص٤٤]

(١) انظر شكل (٧) و(٨) فيما يلي.

فوائد: الأولى: قال الدمنهوري: «إن كلا من دلالة التضمن والالتزام يستلزم دلالة المطابقة وهي لا تستلزمهما، كما إذا كان المعنى بسيطا ولا لازم له». ص ٧. وصرح الأخضري في شرحه بالقول بأن التضمن والالتزام يستلزمان المطابقة دون العكس، إنما هو خلاف للإمام. ص ٢٦.

الثانية: قال الدمنهوري: «ودلالة التضمن قد تجتمع مع دلالة الالتزام فيما إذا كان المعنى مركبا وله لازم ذهني، وتنفرد دلالة التضمن فيما إذا كان المعنى مركبا ولا لازم له ذهنيا، وتنفرد دلالة الالتزام فيما إذا كان المعنى بسيطا كالنقطة وله لازم ذهني. والله أعلم». ص ٧.

الثالثة: قال الأخضري: «ودلالة المطابقية نقلية اتفاقا، وفي الأخيرين أقوال: ثالثها: الالتزامية عقلية والتضمنية نقلية» ص ٢٦. وزاد الباجوري ذلك إيضاحا فقال: «ووصف المصنف الدلالة بالوضعية صريح في أن هذه الأنواع الثلاثة وضعية، وهو محل وفاق في المطابقة، وأما في التضمنية والالتزامية فهو على الأصح المنقول عن أكثر المناطقة كما قاله الغنيمي وغيره، ووراءه قولان:=

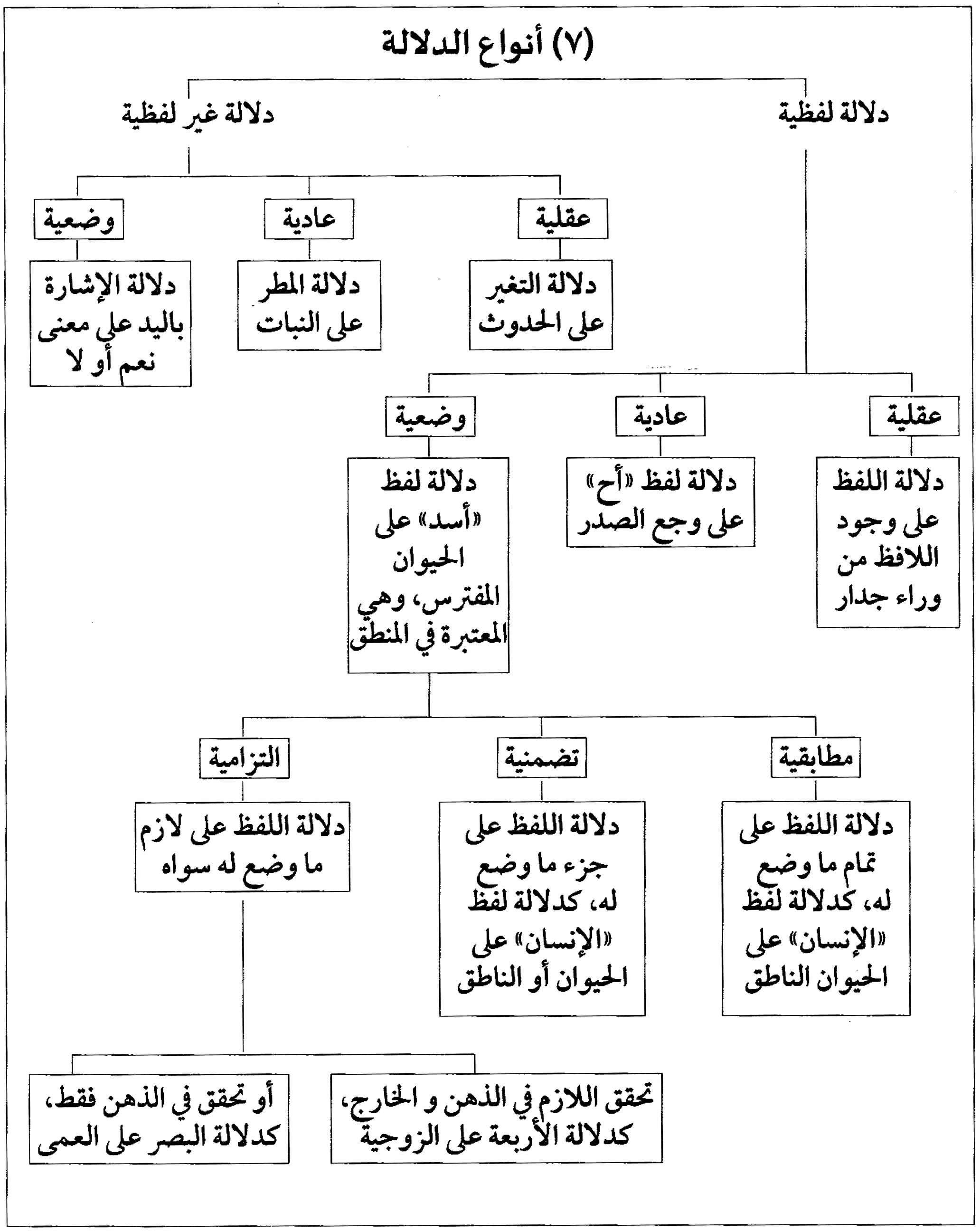

=أحدهما: أنها عقليتان، ثانيهما: إن التضمنية وضعية والالتزامية عقلية، وهذه إحدى الطريقتين في ذلك، والأخرى أن المطابقية وضعية اتفاقا كالأولى، والالتزامية عقلية بلا خلاف، وأما التضمنية فقيل وضعية، وقيل عقلية». [حاشية الباجوري ص ٣١-٣٢].

(٨) تقسيم اللازم

أ. التقسيم الأول - باعتبار المحل

- لازم في الذهن والخارج
  - كلزوم الشجاعة للأسد
- لازم في الذهن فقط
  - كلزوم البصر للعمى
- لازم في الخارج فقط
  - كلزوم السواد للغراب

ب. التقسيم الثاني - باعتبار الظهور والخفاء

- لازم بيِّن
  - ما يلزم من حصول العلم بالملزوم حصول العلم باللازم دون توقف على دليل
    - لازم بيِّن بالمعنى الأخص
      - وهو ما يلزم من تصور الملزوم تصور لازمه، سواء كان لازما في الذهن والخارج، أو في الذهن فقط، كلزوم الفردية للثلاثة
    - لازم بيِّن بالمعنى الأعم
      - وهو أن يلزم من فهم الملزوم واللازم معًا الجزم باللزوم بينهما، سواء لزم من تصور الملزوم تصور اللازم أو لم يلزم، كمغايرة القلم للكتابة
- لازم غير بيِّن
  - ما لا يلزم من تصور الملزوم واللازم تصور اللزوم بينهما، بل يحتاج إلى دليل، كلزوم الحدوث للعالم

***

فصلٌ: في مباحِثِ الألفاظ

اعْلَمْ أنَّ المنطِقيَّ لا بحثَ له إلا على المعاني، لكن لما كانت المعاني مفتقِرةً في فهمها إلى الألفاظ عقَدَ المنطقيون لها بابًا، وقسَّموا المستعملَ منها إلى المركَّب والمُفرَد، كما قاله المصنِّفُ[1].

٢٦. مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ * إِمَّا مُرَكَّبٌ وإِمَّا مُفْرَدُ

(**مُستعمَلُ الألفاظِ**) أي المُستعمَلُ منها، فخرَجَ منها المهمَلُ كـ«ديز»، وقولُه (**حيثُ يوجَدُ**) أي في أي مكانٍ يوجَدُ اللفظُ المستعمَلُ فهو (**إما مركَّبٌ**) كـ«زيد قائم»، (**وإما مُفرَد**) كـ«زيد».

٢٧. فَأَوَّلٌ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى * جُزْءِ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا

(**فأوَّلٌ**) أي المركَّبُ، وسوَّغَ الابتداءَ بالنكرة وقوعُها في مقام التفصيل. (**ما**) أي هو الذي (**دلَّ جُزؤُه**) خرَجَ ما لا جُزْءَ له -كباءِ الجر ولامِه- وما لَه جُزْءٌ لا يدلُّ كـ«زيد» و«عبد الله» و«تأبَّطَ شرًّا» و«الحيوان الناطق» أعلامًا.

---

(١) اللفظ إما مهمل كديز، وإما مستعمل كزيد، والمستعمل إما مفرد وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وإما مركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه، وهذا مبني على أن القسمة ثنائية، وجعلها بعضهم ثلاثية؛ مفرد وهو ما لايدل جزؤه على شيء أصلا، ومركب وهو ما يدل جزؤه على معنى ليس جزء معناه، ومؤلف وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه. والحق الأول.
ودخل تحت المركب: المركب الإضافي كغلام زيد، والمركب التقييدي كالصفة والموصوف كحيوان ناطق، والمركب الإسنادي كزيد قائم، والمركب المزجي كبعلبك، ودخل تحت المفرد: الاسم والفعل والأداة (الحرف). [حاشية الباجوري ص ٣٥، شرح الأخضري ص ٢٦].

وما يُتوهَّمُ مِن دلالةِ أجزاء الأعلام الأخيرة فإنَّما كان قبل جعْلِها أعلامًا، أمَّا بعده فصارت أجزاؤها كزاي «زيد» لا تدُلُّ على شيءٍ، ودلالتُها السابقة صارت نسيًا منسيّا.(١)

(على * جُزْءِ معناه) بضم الزاي، متعلِّقُ بدَل، فهو تكمِلةٌ له، فلا يخرُجُ به شيء. وقوله (بعَكْسِ) أي حال كوْنِ المركَّبِ مُلتبِسًا بِعكس (ما) أي المُفرَدِ الذي (تلَا) المركَّبَ في الذِّكْرِ؛ أي: تبِعَه.

فالمفرَدُ ما لا يدُلُّ جزؤه على جزءِ معناه بأن لم يكن له جزءٌ كـ «باء الجرِّ»، أو له جزءٌ لا يدُلُّ على معنى كالأعلامِ المُتقدِّمة.(٢)

---

(١) خرج بتعريف المركب أربعة أشياء:
١- ما لا يكون له جزء أصلا، نحو: باء الجر.
٢- ما له جزء لا معنى له، نحو: «زيد» علما.
٣- ما له جزء له معنى لكن لا يدل عليه، نحو: «عبد الله» علما.
٤- ما له جزء ذو معنى دال عليه دلالة غير مرادة، نحو: «الحيوان الناطق» علما.

(٢) انظر شكل (٩).

(٩) تقسيم اللفظ

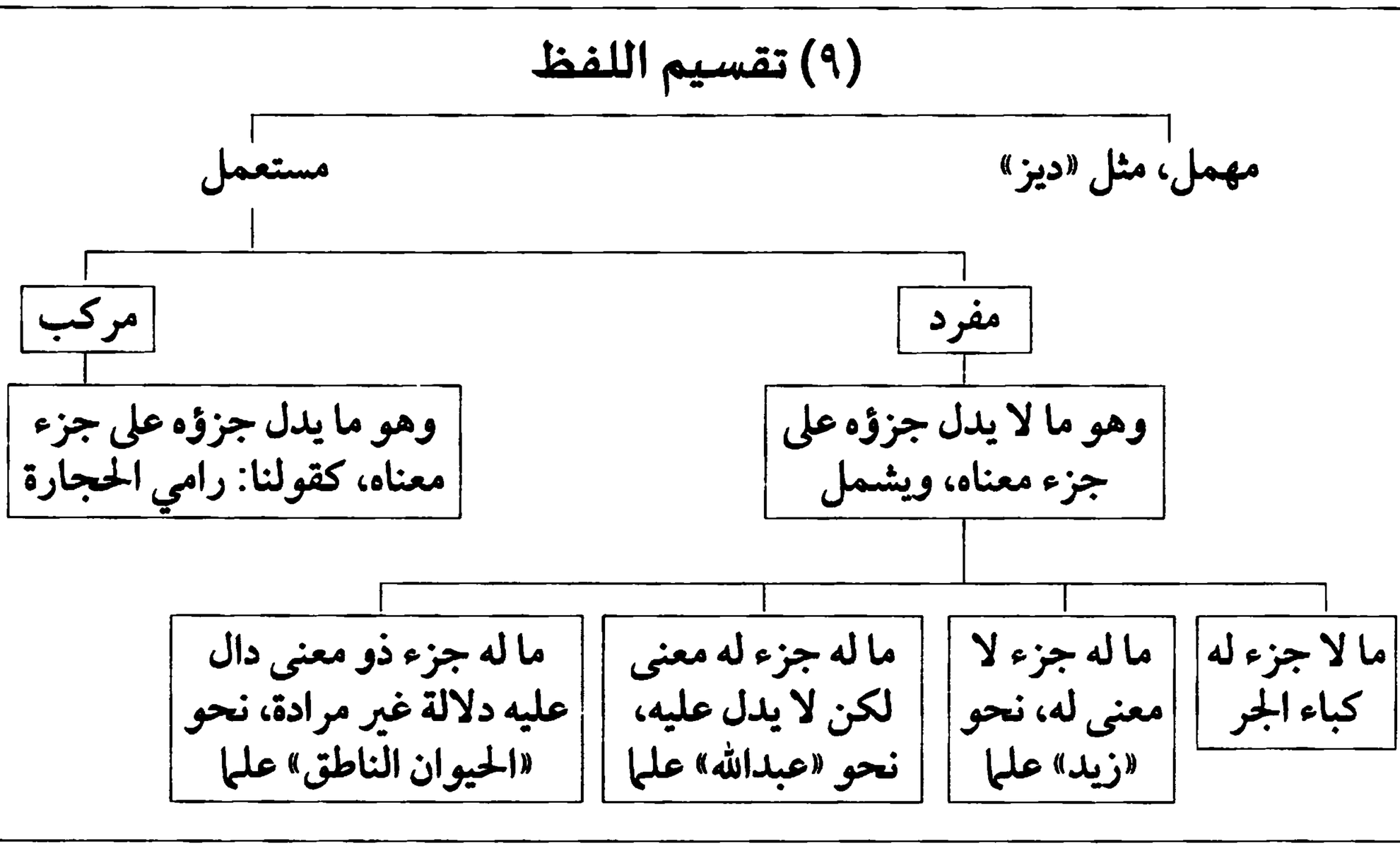

٢٨. وَهْوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِيْ المُفْرَدَا * كُلِّيٌّ اَوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدَا

(وهو على قِسْمينِ أعْنِي) بِمصدوقِ الضَّمير (المُفرَدَا * كُلِّيٌّ اوْ) -بوصل الهمزة- (جُزْئِيٌّ) -متروك التنوين للضرورة- (حَيْثُ وُجِدا) الضميرُ للمفرَدِ، والألِفُ للإشباع.

٢٩. فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ الْكُلِّيُّ * كَأَسَدٍ، وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ

(فمُفْهِمُ اشتِراكٍ) بين أفرادِه بِمُجرَّدِ تعقُّلِه (الكُلِّيُّ)، والمعنى: فالكُلِّيُّ هو ما أفهَمَ اشتِراكًا بين أفرادِهِ بِمُجرَّدِ تعقُّلِه.

(كأَسَدٍ) وإنسانٍ وحيوانٍ، سواءٌ لم يوجَدْ منه فرْدٌ مع استِحالةِ أن يوجَدَ منه شيءٌ كالجمع بين الضِّدين، أو مع إمكانِ أنْ يوجَدَ منه فردٌ كبحرٍ مِن زِئبَق، أو وُجِدَ منه فَرْدٌ مع استِحالةِ غيرِه كالإله، أو مع إمكانِ غيْرِه كشمس، أو وُجِدَ منه أفرادٌ متناهيةٌ كالإنسان، أو غيرُ متناهيةٍ كصِفةٍ وموجودٍ وشيءٍ، فإنَّها تصدُقُ بِصفات الله -تعالى- القائمةِ بذاته التي لا نهاية لأفرادها كما دلَّت عليه السُّنة. واستِحالةُ وجودِ ما لا نهاية له إنما تثْبُتُ في حقِّ الحوادِث[1].

(١) يمكن ترتيب أقسام الكلي على النحو التالي؛ وذلك أن الأقدمين قسموا الكلي إلى ثلاثة أقسام، وأدرج المتأخرون تحت كل قسم قسمين آخرين فتصير الأقسام ستة، وبيانه هكذا:
الأول: ما لم يوجد منه شيء، وتحته:
١- ما يستحيل وجوده؛ كالجمع بين الضدين.
٢- ما يمكن وجوده؛ كبحر من زئبق.
الثاني: ما وجد منه واحد فقط، وتحته:
٣- ما يستحيل وجود غيره معه؛ كالإله.
٤- ما يمكن وجود غيره معه؛ كشمس. ==

(وعكْسُه) أي: عكْسُ الكُلِّيِّ (الجُزْئيُّ) فهو ما لا يُفهِمُ الاشتراكَ بين أفرادِه بحَسَب وضْعِه كـ«زيد»؛ فإنه موضوعٌ لمعنىً مُشخَّصٍ لا يتناولُ غيره، ولا يَضُرُّ عروضُ الاشتراكِ اللفظي عند تعدُّدِ وضْعه لأشخاصٍ، لأنَّه باعتِبارِ كُلِّ وضْعٍ لا يدُلُّ إلا على مُعيَّنٍ مُشخَّصٍ.(١)

٣٠. وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إنْ فِيها انْدَرَجْ * فَانْسُبْهُ أَوْ لِعَارِضٍ إذَا خَرَجْ

(وأوَّلًا) مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُه «انْسُبْه» الآتي، أي انْسُبْ أوَّلًا -وهو الكُلِّيُّ- (لِلذَّات) أي الماهيةِ. (إنْ فيها اندَرَج) أي اندَرَجَ فيها بأنْ كان جُزْءًا لها؛ جِنْسًا: كالحيوان للإنسان، أو فَصْلًا: كالناطِق له، (فانسُبْه) أي انْسُب الأوَّلَ.

= الثالث: ما وجد منه أفراد، وتحته:

٥- ما وجد منه أفراد غير متناهية؛ كصفة وموجود وشيء وثابت؛ فإن أفرادها التي وجدت لا تتناهى؛ لأن منها الصفات الوجودية القديمة القائمة بذاته تعالى، وقد دل الدليل من السنة على أنها لا نهاية لها، واستحالة وجود ما لا نهاية له إنما ثبت في حق الحوادث، ولا يصح التمثيل لذلك بنعمة الله كما صنعه بعضهم -وهو شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرحه على إيساغوجي- لأن الكلام فيما وجد منه أفراد لا نهاية لها، ونعمة الله ليست كذلك، نعم هي لا نهاية لها بمعنى أنه ما من نعمة إلا وبعدها نعمة وهكذا، وليس ذلك مرادا هنا.

ولا يصح أيضا التمثيل لذلك بحركة الفلك؛ لأنه لا يتمشى إلا على ما ذهب إليه الفلاسفة من أنه ما من حركة إلا وقبلها حركة وهكذا إلى ما لا نهاية له في جانب الماضي، ويبنون على ذلك أنها قديمة بالنوع حادثة بالشخص، وهو مذهب باطل ومعتقده كافر.

- ما وجد منه أفراد متناهية، وتحته أقسام:

٦- ما لا يوجد له أفراد سوى تلك الأفراد المتناهية؛ كالكوكب.

٧- وما يوجد له أفراد سواها وهي غير متناهية كنعمة الله تعالى.

٨- وما يوجد له أفراد سواها وهي متناهية؛ كأسد.

ففي الحقيقة تؤول الأقسام إلى ثمانية تفصيلا. [حاشية الباجوري ص ٣٦- ٣٧، حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي ص ٦٣-٦٤].

(١) انظر شكل (١٠) في الصفحة المقابلة.

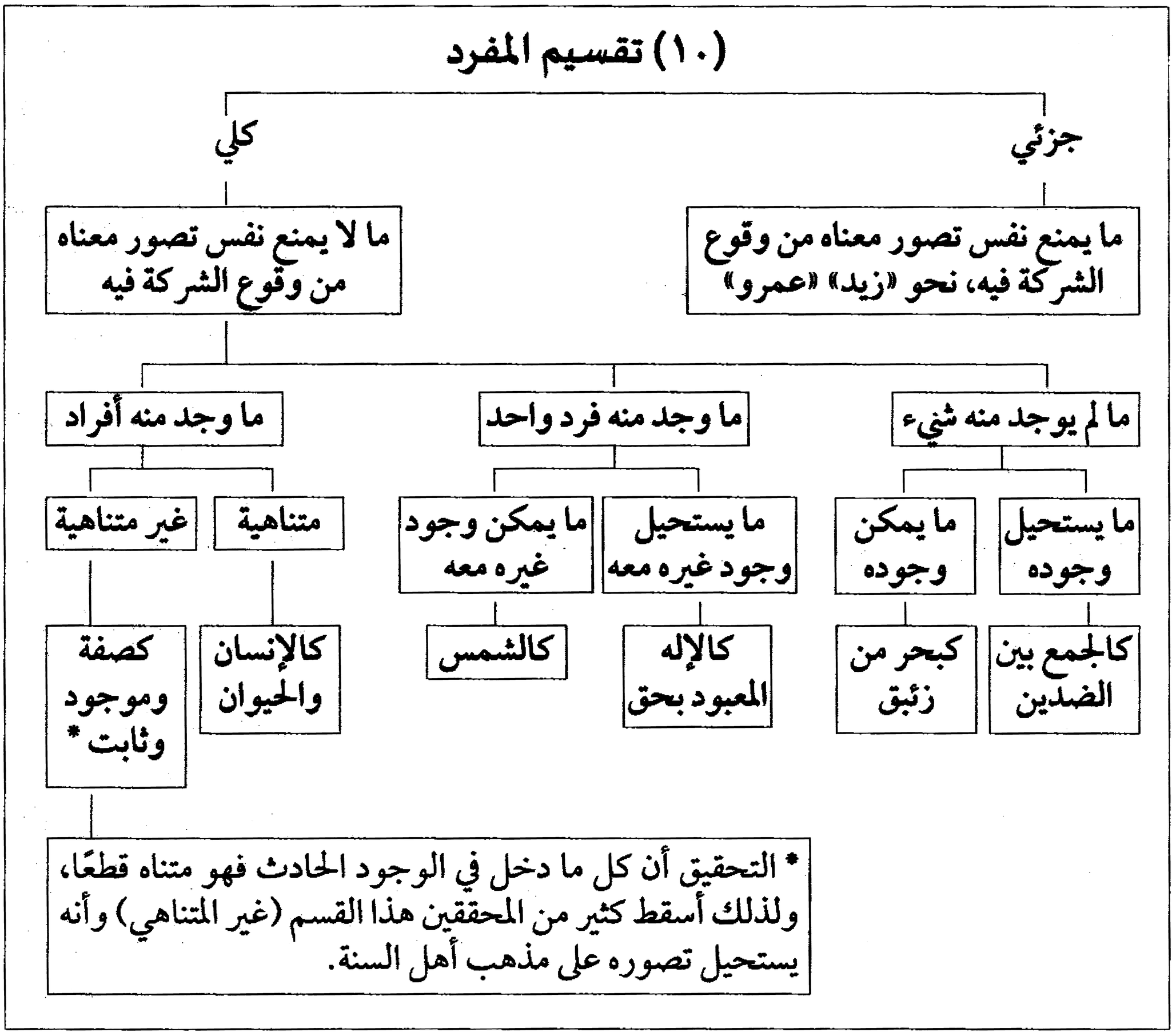

وقد ذكر المصنِّفُ في شرْحِه أنَّ «أوَّلًا» مفعول لفعل محذوف كما قدَّرناه، وأن «فانسبه» مُفسِّرٌ لذلك المحذوف.

واعتُرِضَ عليه بأنَّ «انسبه» واقعٌ بعد فاءِ الجواب، وما بعدَ فاء الجواب لا يعمَلُ فيما قبْلَها فلا يُفسِّرُ عامِلًا فيه!

وأُجيبَ بأنَّ «انْسُبْه» مؤخَّرٌ مِن تقديم، والتقديرُ: «وأوَّلًا انْسُبْه للذاتِ إنِ اندرَجَ فيها»، وعلى هذا فيكون جوابُ الشرط محذوفًا لدلالة «انسبه» المذكور عليه. قاله الملَّوي، ولا يخَفْى بُعْدُ الجوابِ لِما فيه مِن التكلُّفات.

وقوله (أو لِعَارِضٍ) أي انْسُبِ الأوَّلَ لعارِضٍ (إذا خرَجَ) عن الذات، فلم يكُنْ جُزءًا لها بل كان خاصًّا: كالضاحك للإنسان، أو كان عرضًا عامًّا: كالماشي له، فانسبه لعارض؛ بأن تقول: كليٌّ عرَضِيّ، والنِّسبةُ على غير قياسٍ[1].

فاعلم أنَّ ما كان جزءُ الماهية جنسًا أو فصلًا فهو كليٌّ ذاتي، وما كان خارِجا عنها خاصّةً أو عرضًا عامًّا فهو كليٌّ عرضيّ.[2]

وقضيةُ ذلك خروجُ النوعِ -كالإنسان- عن الذَّاتيِّ والعَرَضِيّ، فيكون واسِطةً بينهُما[3]، وهو أحدُ أقوالٍ ثلاثة.

---

(١) لأن القياس أن تكون النسبة للفظ «عارض».

(٢) وقد فرقوا بين الذاتي والعرضي بثلاثة فروق:
أ. الذاتي لا يمكن فهم الذات بدونه، والعرضي بخلافه. مثاله: المثلث هو ما له أضلاع ثلاثة وله وجود، فضلعه ذاتي لا يمكن فهمه بدونه، ووجوده عرضي يمكن فهمه بدونه لأن المثلث يفهم ثم يطلب وجوده.
ب. الذاتي لا تبقى الذات مع توهم رفعه، والعرضي بخلافه، مثاله: الثلاثة؛ لا بقاء لها مع توهم رفع واحد منها، ولها بقاء مع توهم رفع الفردية عنها.
ج. الذاتي لا يعلل، والعرضي بخلافه، مثاله: الناطق ثبت للإنسان بلا علة، والضاحك ثبت بعلة هي التعجب.

(٣) للمناطقة في تعريف الذاتي والعرضي اصطلاحات كثيرة، وينبني على هذه الاصطلاحات تقسيم الكلي:

الاصطلاح الأول

وهو ما جرى عليه المصنف كما يؤخذ من كلامه بطريق المفهوم:
١- الذاتي هو ما اندرج في الماهية، ويشمل الجنس والفصل من الكليات الخمسة الآتي شرحها.
٢- العرضي هو ما خرج عن الماهية، ويشمل الخاصة والعرض العام.
٣- الواسطة وهو ما لم يندرج في الماهية ولم يخرج عنها بل هو عينها، وهو النوع.

الاصطلاح الثاني

١- الذاتي ما اندرج في الماهية. ٢- العرضي ما ليس كذلك، وعليه فالنوع عرضي.

الاصطلاح الثالث

١- العرضي ما خرج عن الماهية. ٢- الذاتي ما ليس كذلك، وعليه فالنوع ذاتي.
[انظر: حاشية الباجوري ص ٣٧، حاشية الصبان ص ٦٥-٦٦]. وانظر شكل (١١).

والقولُ الثاني: أنَّ النَّوعَ ذاتيٌّ، وفُسِّرَ الذاتيُّ بما ليس خارجًا عن الماهية بأنْ كان جزءَها أو تمامَها. والقول الثالث: أن النوع عرَضيٌّ، وفُسِّرَ العرَضيُّ بما ليس داخِلًا فيها بأن كان تمامَها أو خارِجًا عنها.

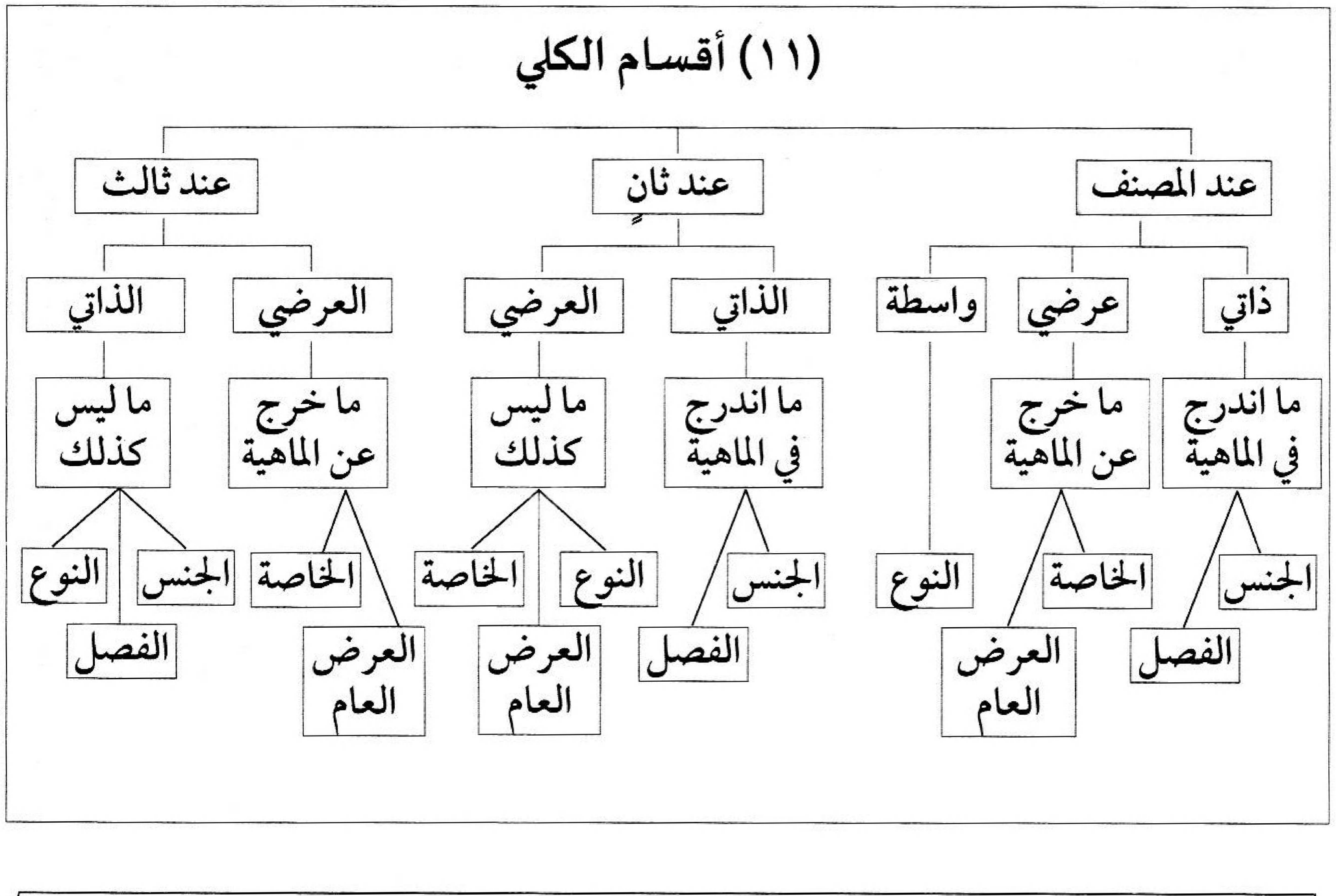

٣١. والْكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ * جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصْ

(**والكُلِّيَاتُ**) بتخفيف الياء للضرورة، جمعُ «كلِّيّ» (**خمسةٌ دونَ انتِقاص**) أي مِن غير نقْصٍ: أي ولا زيادةٍ أيضا.[1]

أوَّلُها (**جِنْسٌ**) وهو الكليُّ المقولُ على كثيرين مُختلِفين في الحقيقةِ في جواب ما هو كالحيوان، فإنه يُقالُ على الإنسان والفرس والحمار، ويصْدُقُ عليها في جواب قول القائل: «ما الإنسان والفرس والحمار؟» فقال في الجواب: «حيوان».

(١) انظر شكل (١٢) في الصفحة التالية.

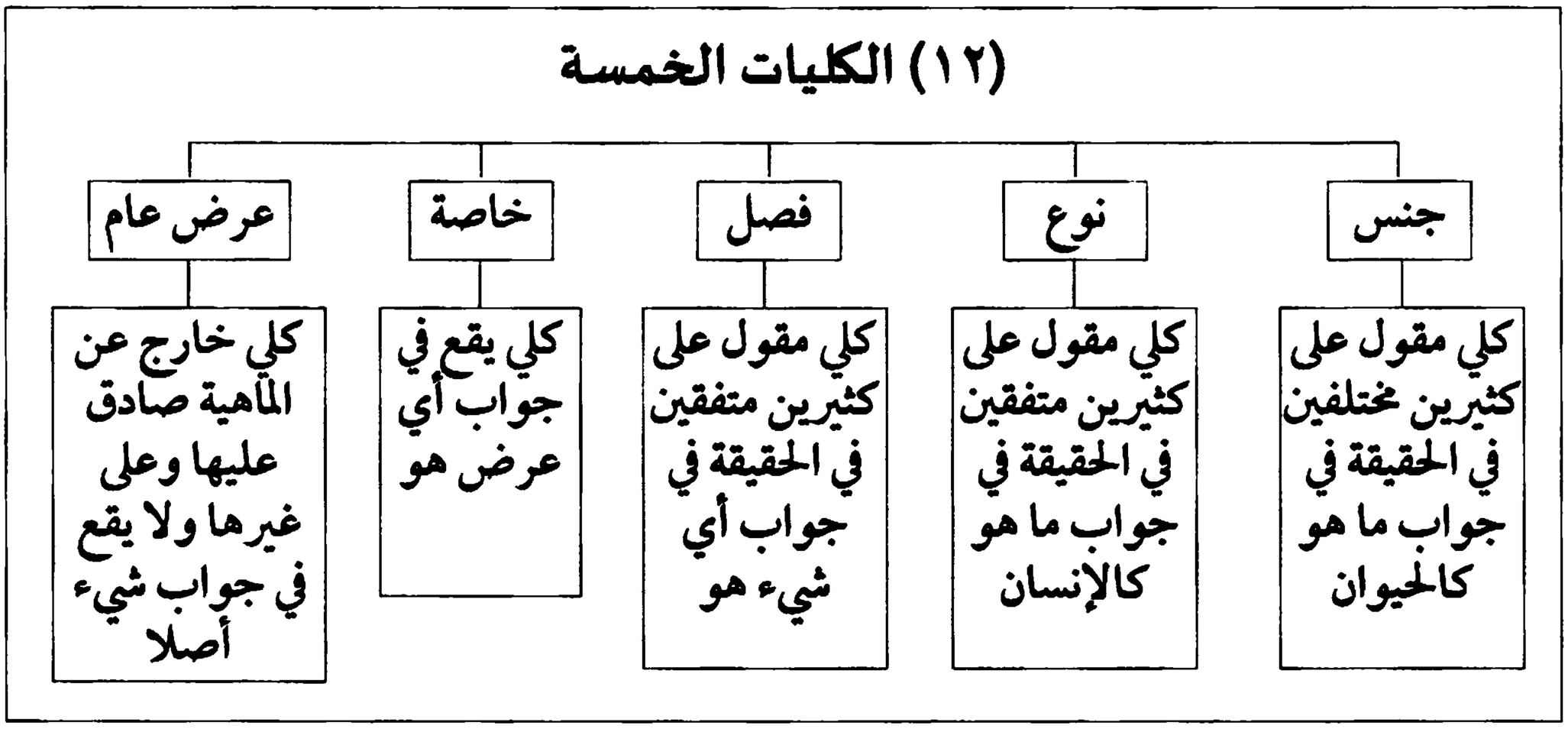

وإنْ شِئْتَ قُلْتَ في تعريفِ الجِنس: هو جزءُ الماهيةِ الصادِقُ عليها وعلى غيْرِها.

(و) ثانيها (فصْلٌ) وهو جُزْءُ الماهيةِ الصادِقُ عليها في جوابِ أي شيءٍ هو المميِّزُ لها عن غيرِها: كالناطق بالنسبة للإنسان.[1]

وثالِثُها (عَرَضٌ) عامٌ، وهو الكليُّ الخارِجُ عن الماهيةِ الصادِقُ عليها وعلى غيرِها، كالماشي بالنسبة للإنسان، ولا يقَعُ العَرَضُ العامُ في الجواب.[2]

---

(١) انظر شكل (١٣).

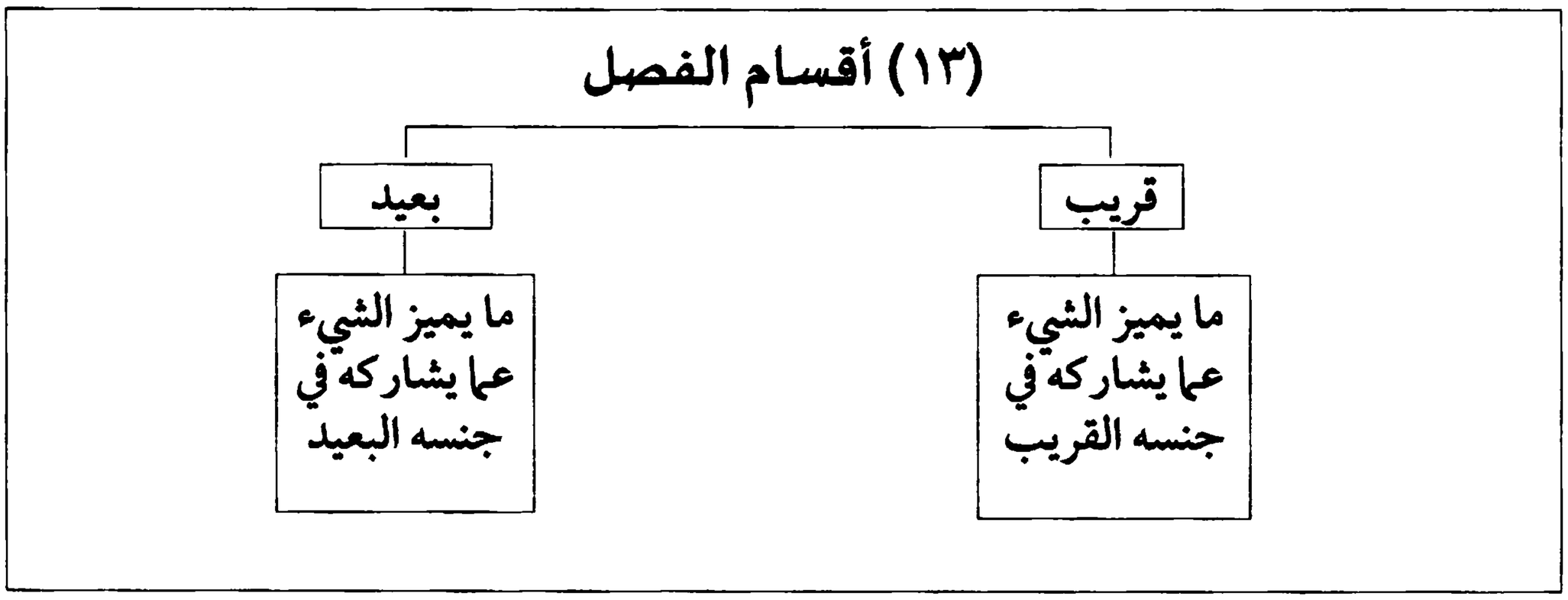

(٢) انظر شكل (١٤) في الصفحة المقابلة.

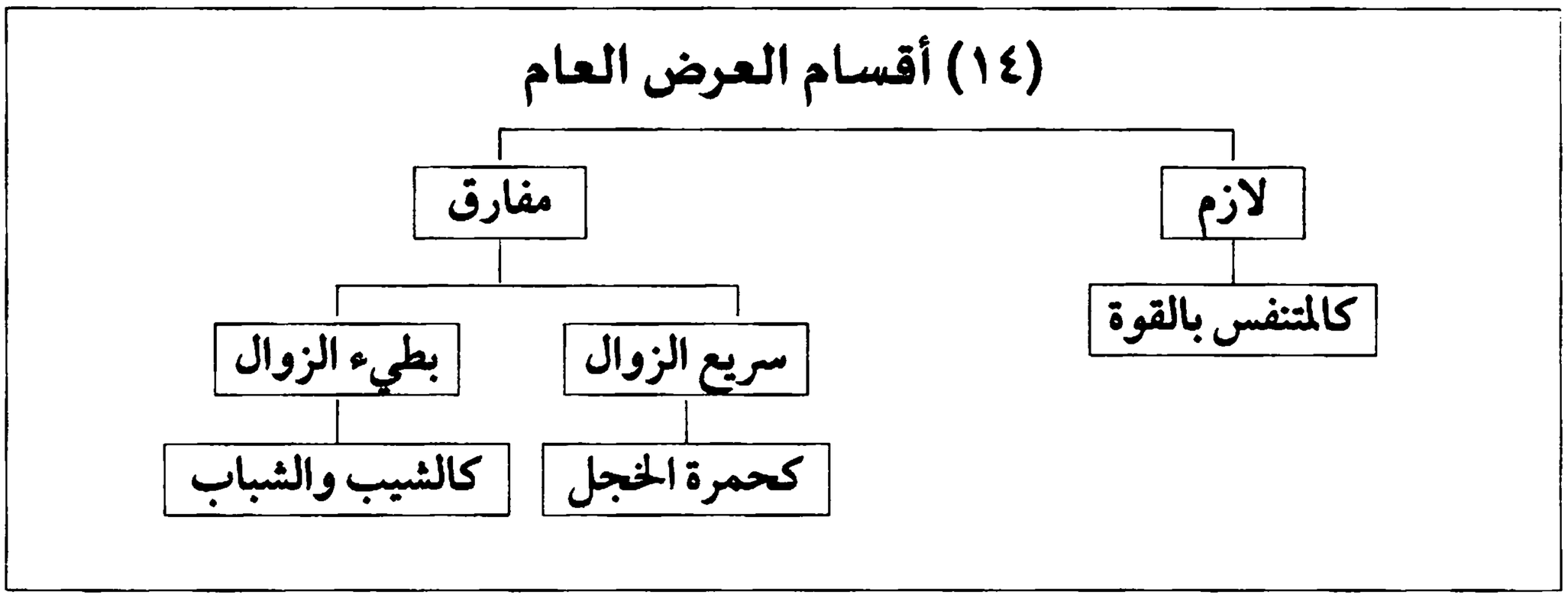

ورابِعها (نوْعٌ) وهو الكليُّ المقولُ على كثيرين مُتَّحِدين في الحقيقةِ في جواب «ما هو كإنسان» فإنه يصدُقُ على زيد وعمرو وبكر، فيقعُ جوابًا عنها في مثل قولك: «ما زيد وعمرو وبكر؟» فيُقالُ في الجواب: «إنسان».[1]

(و) خامِسُها (خاصٌّ) أي خاصّةٌ فحُذِفت التاءُ للضرورة، وهو الكليُّ الخارِجُ عن الماهية الخاصُّ بها: كـ«الضاحك» للإنسان.[2]

---

(١) انظر شكل (١٥).

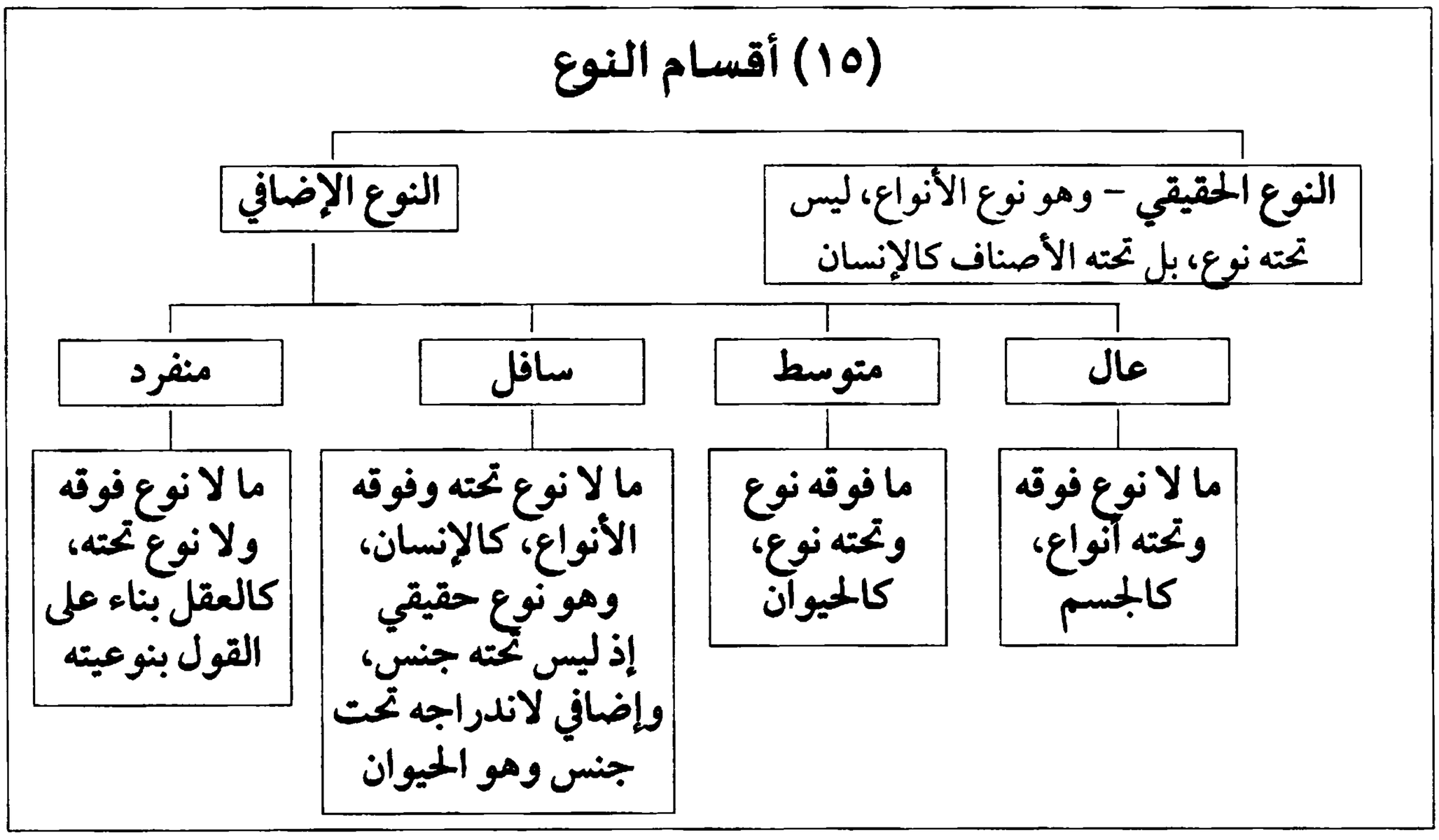

(٢) انظر شكل (١٦) في الصفحة التالية.

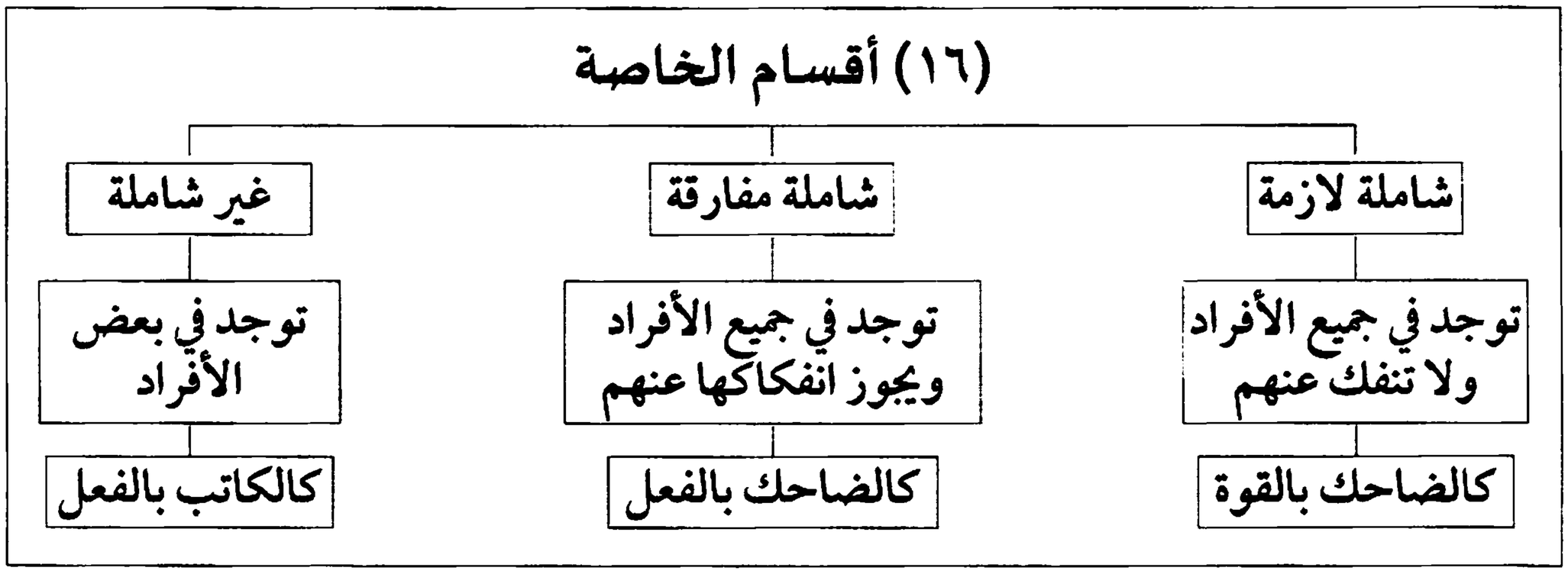

٣٢. وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ بِلَا شَطَطْ * جِنْسٌ قَرِيبٌ أو بَعِيدٌ أو وَسَطْ

(وأَوَّلٌ) أي الجنس (**ثلاثةٌ بِلا شَطَط**) أي بلا زيادة:

(**جِنْسٌ قريبٌ**) وهو ما لا جنسَ تحْتَه بل تحته الأنواعُ كالحيوان، فإنه لا جِنْسَ تحته وإنما تحته الأنواعُ كالإنسان والفرس ونحوهما. أو جِنْسٌ (**بعيدٌ**)، وهو ما لا جِنْسَ فوقَه وتحته الأجناسُ كالجوهر. (**أو**) جِنس (**وسَطٌ**) أي متوسِّطٌ، وهو ما فوقه وتحته جنسٌ كالجسم فإنَّ فوقه الجَوْهَرُ وتحته الحيوان.[1]

---

(١) انظر شكل (١٧).

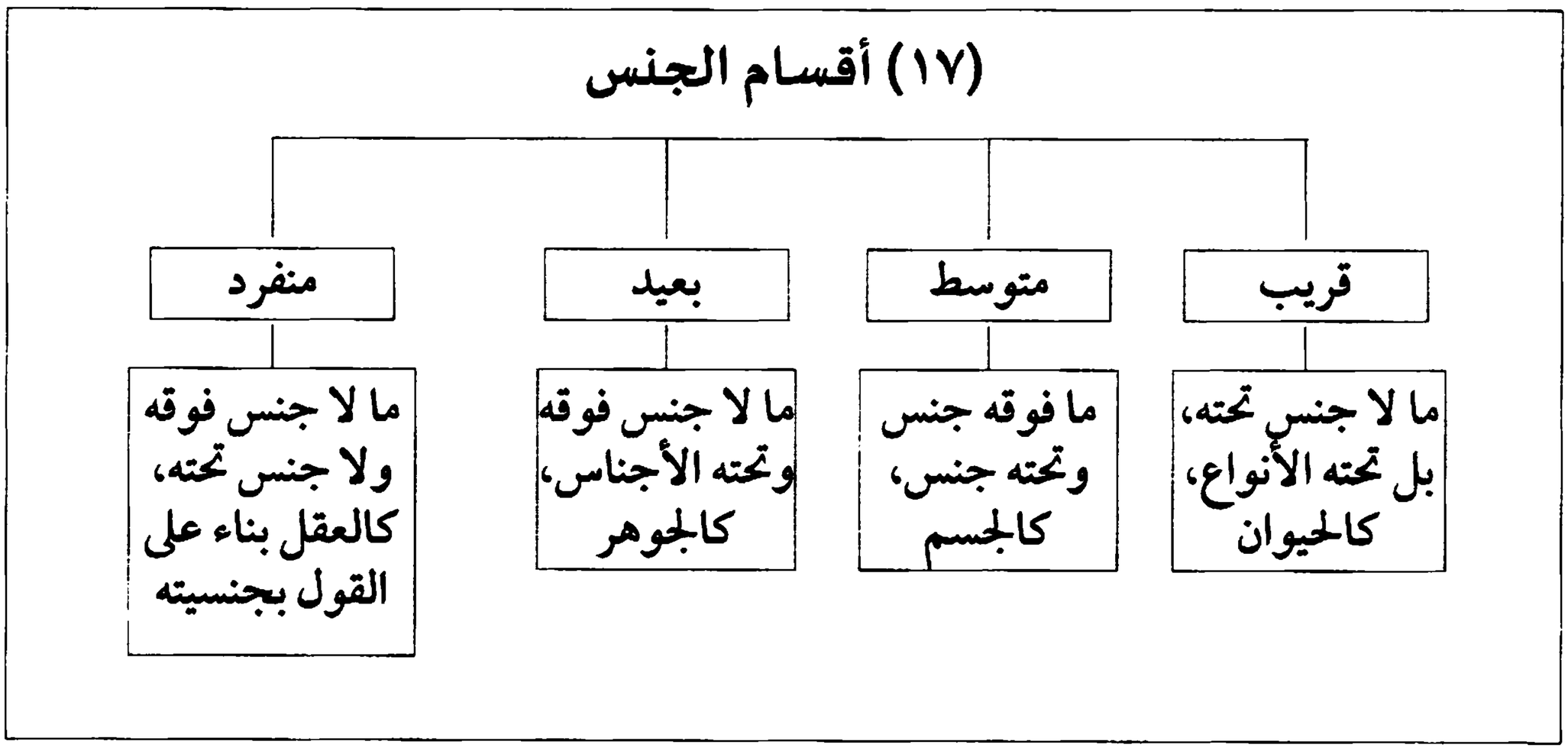

فوائد:

الأولى: جعل بعضهم الأجناس أربعة:

١- الجنس القريب، ويسمى الجنس السافل.

٢- الجنس الوسط.

٣- الجنس البعيد، ويسمى الجنس العالي، وهو إما بعيد بمرتبة كالجسم، أو بعيد بمرتبتين وهو الجوهر.

وتركوا ما فوق الجوهر فلم يقولوا الحادث، مع أن الحادث يشمل الجواهر والأعراض! فالجواب أن الحدوث من لوازم الوجود لا الماهية، والذاتيات ما لها دخل في الماهية، ومثل هذا يقال في الموجود والشيء والممكن، لأن الموجود والشيء من لوازم الوجود، بل هما عين الوجود، والممكني يستوي فيه الطرفان.

والماهية تعتبر من حيث إنها ماهية لا تفيد وجودا ولا ضده، فإنها تتعقل ولا وجود لها، فالوجود والماهية متغايران، فلا يكون الوجود أو الإمكان أو الشيء أو الحادث جنسا.

وأما واجب الوجود سبحانه فيستحيل أن يكون جنسا إذ لو كان جنسا لكان له فصل، ولو كان له فصل لكان مركبا من جنس وفصل، والتركيب محال في حقه تعالى.

وقال الإمام الغزالي: كل ما تتصور الحقيقة بدونه فليس من الأجناس، فمثلا: لا يمكن تصور المثلث بدون الضلع الثالث منه لأن الضلع داخل في حقيقته، ولكن يمكن تصوره بدون الوجود. إذن فيكون الوجود خارجا عن الأجناس، وكذلك الحدوث، لأنه من توابع الوجود. إذن فأعلى الأجناس الجوهر، وهو أصل المركبات، ومن أجل ذلك امتنع إطلاقه على الباري سبحانه.

٤- الجنس المنفرد وهو الذي ليس فوقه جنس وليس تحته جنس، ولم يذكره المصنف لعدم الظفر له بمثال، ومثل له بعضهم بالعقل بناء على القول بجنسيته.

[انظر حاشية الباجوري ص٤٠].

الثانية: الفصل نوعان:

١- قريب وهو ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه القريب كالناطق للإنسان يميزه عما يشاركه في جنسه القريب من الحمار والفرس.

٢- بعيد وهو ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه البعيد كالحساس للإنسان يميزه عما يشاركه في جنسه البعيد كالجسم من الحجر والشجر.

[انظر حاشية الباجوري ص ٣٨].

الثالثة: النوع: المعرف في الشرح هو النوع الحقيقي، وهو غير النوع الإضافي وهو ما صدق في جواب «ما هو» على كثيرين وقد اندرج تحته جنس، فكل كلي اندرج تحت جنس فوقه يقال له «نوع إضافي» سواء صدق على كثيرين أو مختلفين.

ومراتب النوع الإضافي أربعة: ==

= ١- النوع العالي وهو ما لا أنواع فوقه وتحته الأنواع كالجسم.
٢- النوع السافل وهو ما لا نوع تحته وفوقه الأنواع كالإنسان.
٣- النوع المتوسط وهو ما فوقه نوع وتحته نوع كالحيوان.
٤- النوع المنفرد وهو ما لا نوع فوقه ولا نوع تحته، ومثلوا له بالعقل بناء على القول بنوعيته.
[انظر حاشية الباجوري ص ٣٩].

الرابعة: الخاصة كما تكون للنوع تكون للجنس، كالماشي فإنه خاصة للحيوان، ولا يلزم من كونها خاصة للجنس أن تكون خاصة للنوع بخلاف العكس، فكل خاصة للنوع خاصة للجنس ولا عكس.

والخاصة على نوعين:
١- ملازمة كالضاحك بالقوة. ٢- مفارقة كالضاحك بالفعل.
[انظر حاشية الباجوري ص ٣٩-٤٠].

الخامسة: العرض العام على نوعين:
١- عرض لازم كالمتنفس بالقوة. ٢- عرض مفارق كالمتنفس بالفعل.

وبعضهم قسم العرض المفارق إلى:
أ- عرض سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل.
ب- عرض بطيء الزوال كالشيب والشباب.
[انظر حاشية الباجوري ص ٣٩، شرح الأخضري ص ٢٧].
وانظر شكل (١٨).

(١٨) الكلي في نسبته إلى ما تحته من الجزئيات

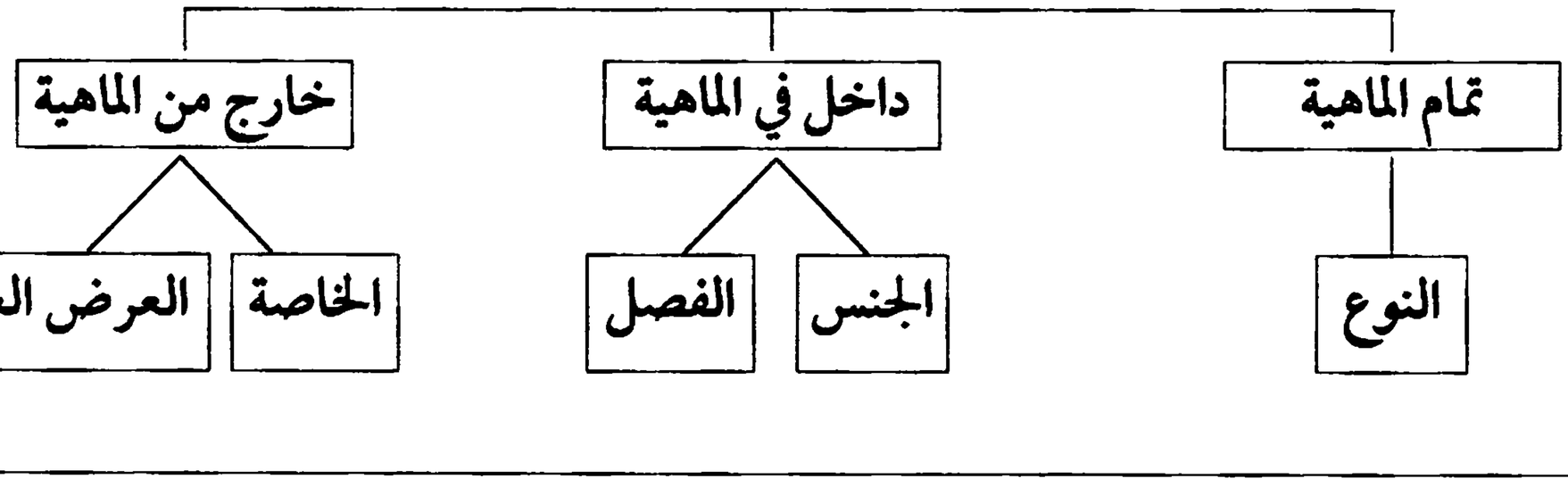

***

فصلٌ: في نِسبة اللفظِ إلى معناه

(فصلٌ: في نِسبة اللفظِ إلى معناه) ونسبةِ معنى لفْظٍ إلى معنى لفظٍ آخر، و نسبةِ لفظٍ إلى لفظٍ آخر ليدخُلَ الترادُفُ.

٣٣. ونِسْبَةُ الْأَلفَاظِ لِلْمَعاني * خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ
٣٤. تَواطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ * والِاشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

(ونِسْبةُ الألفاظِ لِلمعاني) أي مع المعاني على أنَّ «اللام» بمعنى «مع»، والمُرادُ بالمعنى ما يُعْنَى أي يُقْصدُ، فيشمل الأفراد.

ومُتعلَّقُ النِّسبةِ محذوفٌ أي؛ لِبعضِها -ففي الكلامِ حذْفٌ- أي: ونسبةُ الألفاظِ والمعاني بعضِها لبعض.

(خمسةُ أقسامٍ بِلا نُقْصانِ)[1] ولا زيادةٍ؛ لأنَّ اللفظَ إمَّا كُليٌّ أو جُزئيٌّ،

(١) اعلم أن ما ذكره المصنف من النسب الخمسة منه ما هو معتبر بين معنى اللفظ وأفراده، وذلك هو التواطؤ والتشاكك، ومنه ما هو معتبر بين معنى لفظ ومعنى لفظ آخر وذلك هو التباين، ومنه ما هو معتبر بين اللفظ ومعناه وذلك هو الاشتراك، ومنه ما هو معتبر بين لفظ ولفظ آخر وذلك هو الترادف.
وبقي على المصنف نسب ثلاثة؛ وهي التساوي والعموم والخصوص من وجه، والعموم والخصوص بإطلاق؛ فضابط الأول أن يتحدا ما صدقا ويختلفا مفهوما كما في الكاتب والضاحك، وضابط الثاني أن يجتمعا في مادة وينفرد كل منهما في مادة أخرى كما في الإنسان والأبيض، وضابط الثالث أن يجتمعا في مادة وينفرد أحدهما في مادة أخرى كما في الإنسان والحيوان، ويمكن إدراج الأول في الترادف، وإدراج الثاني والثالث في التخالف.
[انظر حاشية الباجوري ص ٤٠-٤١، حاشية الصبان ص ٧٣].

والأوَّلُ إن كان معناه واحدا، فإنْ كان مستويًا في أفرادِه، فالنسبةُ بينه وبين أفرادِه (**تواطُؤٌ**) وهو القِسم الأولُ من الخمسة، كالإنسان، فإنَّ معناه لا يختلِفُ في أفرادِه. ويُسمَّى ذلك المعنى مُتواطِئًا لِتواطُئِ أفْرادِه، أي توافُقِها فيه، فإنَّ أفرادَ الإنسانِ كُلَّها مُتوافِقةٌ في معناه مِن الحيوانية والنَّاطِقية، وإنما الاختِلافُ بينهما بِعوارِض خارجةٍ، كالبياضِ والسَّوادِ والطول والقِصَرِ.

فإنْ كان معناه مُختلِفًا في أفرادِه، كالنورِ، فإنَّ معناه في الشمسِ أقوى منه في القمر، وكالبياض، فإنَّ معناه في العاجِ أقوى منه في الثوب، فالنسبةُ بينه وبين أفرادِه (**تشاكُكٌ**) ويُقالُ للمعنى «مُشَكَّك»؛ لأنَّ الناظِر إذا نظر في الأفرادِ باعتِبارِ أصل المعنى ظنَّه مُتواطِئًا كمعناه، وفي الثاني مُشكَّكًا كمعناه.

وإذا نظَرَ بين معنى اللفظِ وبين معنى لفظٍ آخر، فإنْ لَمْ يصْدُقْ أحدُهُما على شيءٍ مِمَّا صدَقَ عليه الآخَرُ فالنِّسبةُ بينهما (**تخالُفٌ**) -أي: تبايُن- كالإنسان والفرس، ويسمى مُعناهما مُتباينيْن كلفظيْهِما.

(و) اللفظُ المفرَدُ إنْ تعدَّدَ معْناه؛ كـ«عينٍ» للباصِرةِ والجاريةِ، وكـ«مِحْفَد» -بوزن «مِنْبر»- لِطَرَفِ الثوبِ ولِلقدح الذي يُكالُ به، فالنِّسبةُ بينه وبين ما له مِن المعاني (**الاشتِراكُ**)؛ لاشتِراكِ المعنييْن في اللفظِ الواحِد.

وإن تعدَّدَ اللفظُ واتَّحَدَ المعْنى كالإنسان والبشر، فالنِّسْبةُ بين اللفظيْن الترادُفُ كما قال: و(**عَكْسُه**) أي وعكسُ الاشتِراكِ -وهو تعدُّدُ اللفظِ مع اتِّحادِ المعنى- (**الترادُفُ**) لِترادُفِ اللفظيْن على المعنى الواحد.[1]

---

(١) انظر شكل (١٩) في الصفحة المقابلة.

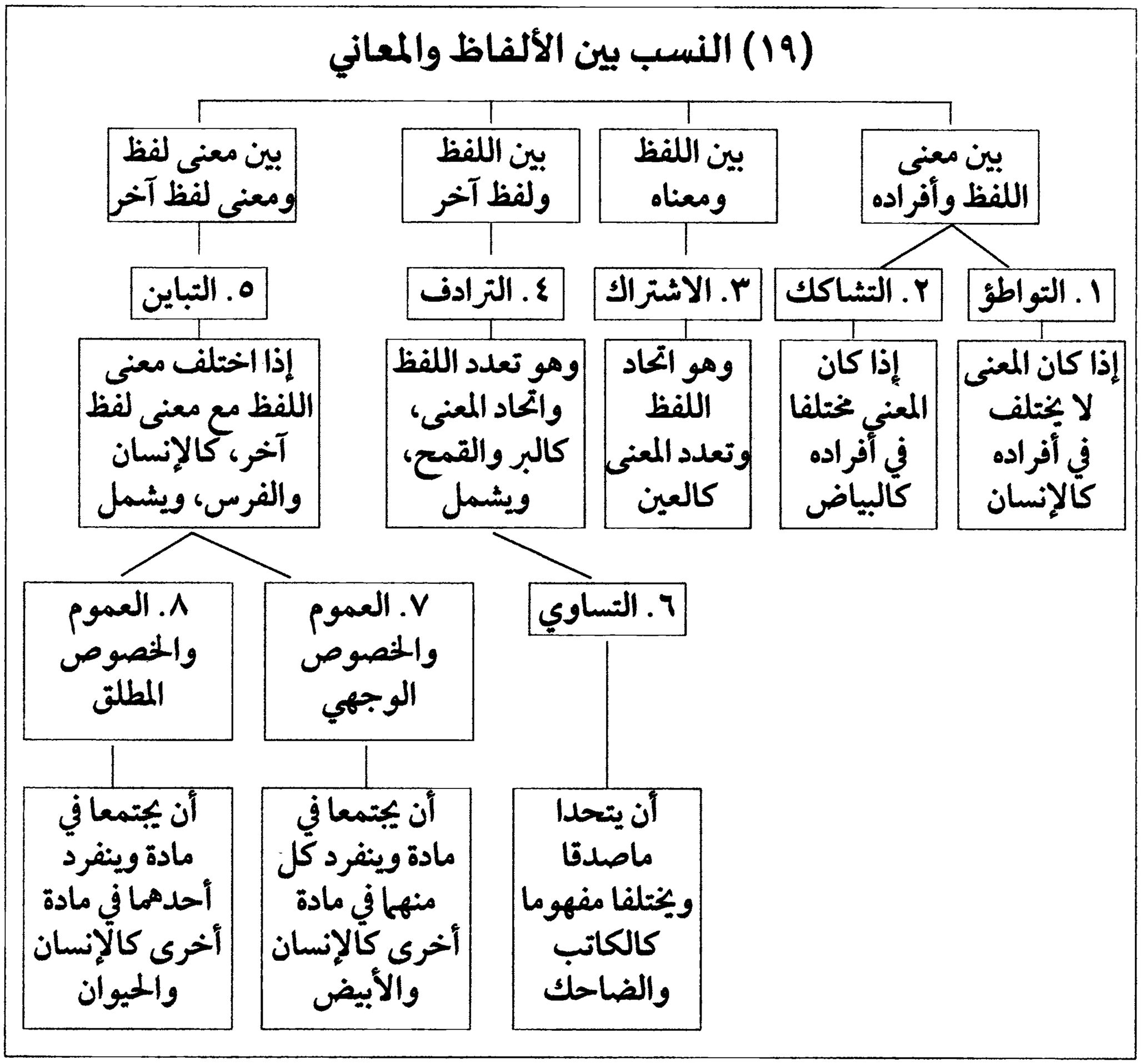

٣٥. واللَّفْظُ إمَّا طَلَبٌ أو خَبَرُ * وَأوَّلٌ ثَلاثَةٌ سَتُذْكَرُ

(واللفظُ) أي المستعمَلُ (إمَّا طلَبٌ) إنْ أفاد الطلَبَ كـ «اضْرِبْ ولا تَقُمْ»، (أو خبرٌ) إنِ احتملَ الصِّدْقَ والكذِبَ كـ «زيدٌ قائم».

(وأوَّلٌ) مبتدأ، والمسوِّغ له إرادةُ التفصيل، (ثلاثةٌ) خبَرُهُ.

(ستُذكَرُ) في البيت عقِبَه، والتقسيمُ لِطلب الفعلِ دون طلب التَّرْكِ، كما يفيدُه قولُه:

٣٦. أَمْرٌ مَعْ اسْتِعَلَا وَعَكْسُهُ دُعَا * وفِي التَّسَاوِيْ فالْتِمَاسٌ وَقَعَا

(**أمرٌ**) وهو ما دلَّ على طلبِ الفعل بذاتِه كـ «اضْرِبْ»، (**مع استِعلا**) أي مع إظهارِ الطالِبِ العُلوَّ على المَطلوبِ منه. (**وعكسُه**) أي طلبُ الفِعل لا مع استِعلاءٍ بل مع خُضوعٍ وإظهارِ الطالِبِ الانخِفاضَ عنِ المطلوبِ منه (**دعا**) أي يُسمَّى بذلك في الاصطلاح. (و) الطلَبُ (**في**) حالِ (**التَّساوي فالتِماسٌ**) بزيادة الفاء في الخبر: أي يُسمَّى بذلك عند إظهارِ الطالِبِ المساواةَ لِلمطلوب منه، (**وقَعَا**) أي ثبتَ. وهذا التقسيمُ الذي مشى عليه الناظِمُ طريقةٌ لبعضهم، والراجِحُ تسميةُ الكُلِّ «أمرًا»، أو الغرضُ من التقسيم بيانُ الخبر؛ لأن المنطِقيَّ لا يبحثُ إلَّا عن الخبر، ولا بحْثَ له عنِ الطَّلَبِ بأقسامِه.[1]

(١) انظر شكل (٢٠).

(٢٠) أقسام اللفظ

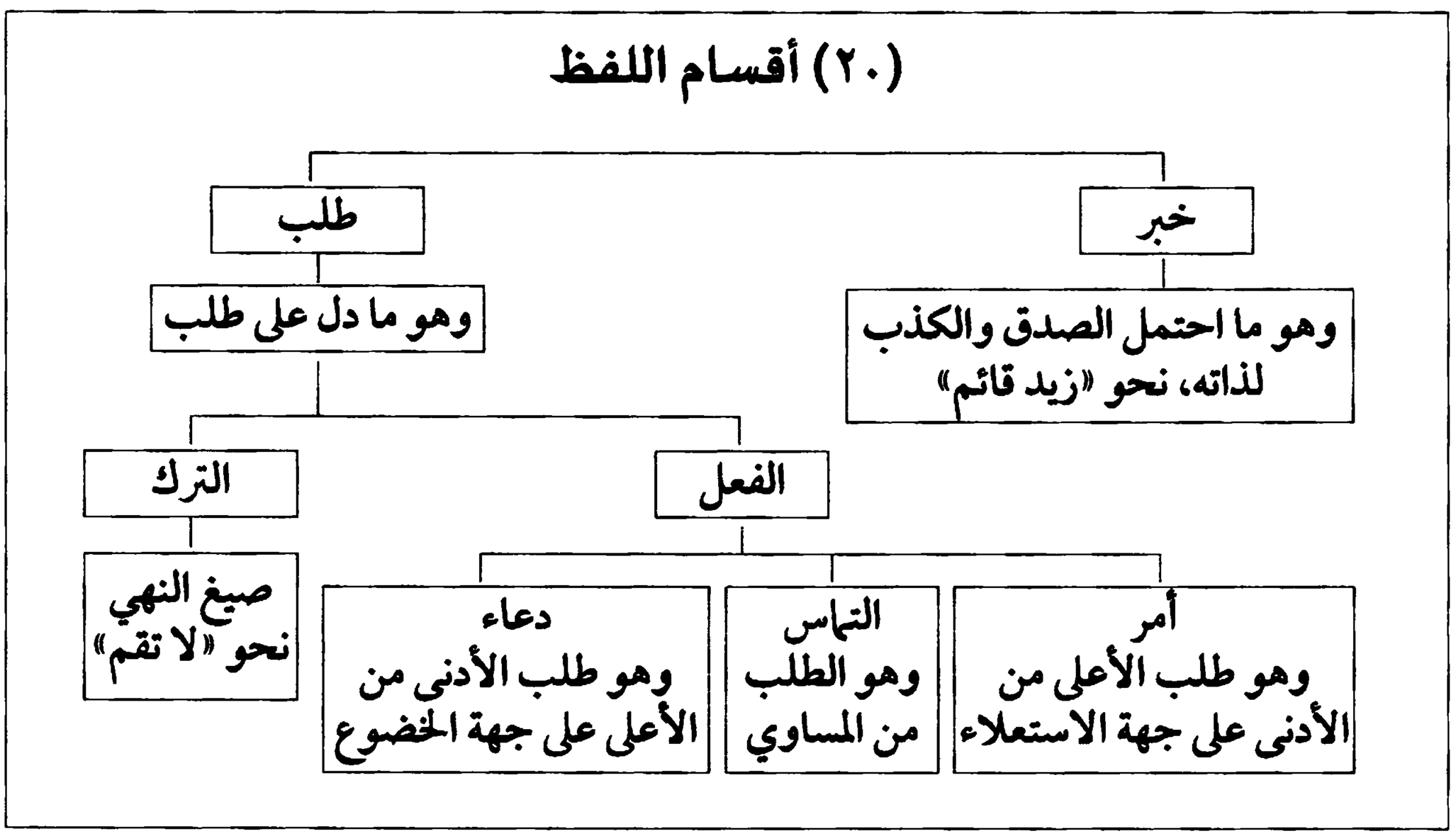

***

فصلٌ: في بيانِ الكُلِّ والكُليَّةِ والجُزْءِ والجُزئية

ولَمَّا ذكَرَ الكُليَّ والجُزْئيَّ استطرَدَ فذكَرَ ما يُشارِكُهُما في المادةِ، وهو الكُلُّ والكُلِّيَّة والجُزءُ والجُزئية، فقال: (**فصلٌ: في بيانِ الكُلِّ والكُليةِ والجُزءِ والجُزئية**).

٣٧. الكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ * كَـ«كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ»

(**الكُلُّ حُكْمُنا على المجموعِ**) أي على جُمْلةِ الأفرادِ مِن حيْثُ كونُها مجموعةً بحيث لا يستقِلُّ فردٌ منها بالحُكم، كقولنا: «كلُّ بني تميمٍ يحمِلون الصخرةَ العظيمة»؛ أي: هيئتُهُم المجتمِعةُ مِن الأفرادِ لا كُلُّ فردٍ منهم على حِدَتِه، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧] فإنه حكمٌ بالحمل على الهيئة المركَّبةِ مِن كُلٍّ مِن الثمانية مُجتمِعين، لا على كُلٍّ مِنهم باستِقلالِه.

ومثَّلَ المصنِّفُ الحكمَ على المجموعِ بقولِه: (**ككُلِّ ذاك ليسَ ذا وقوعِ**) وهو معنى الحديثِ المرويِّ مِن قولِه ﷺ: (كلُّ ذلك لَم يكُن) حين قالَ له ذو اليدين: «أقصُرَتِ الصَّلاةُ، أم نسِيتَ»[1].

(١) وأصل الحديث كما في صحيح مسلم عن أبي هريرة قال: صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر، فسلم في ركعتين، فقام ذو اليدين فقال: أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟ فقال رسول الله ﷺ: (كل ذلك لم يكن) فقال: قد كان بعض ذلك يا رسول الله، فأقبل رسول الله ﷺ على الناس فقال: «أصدق ذو اليدين؟» فقالوا: نعم، يا رسول الله، فأتم رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة، ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم. صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، حديث ١٣١٨. وذو اليدين لقب به الصحابي المذكور لطول يديه، واسمه الخرباق بن عمرو. [حاشية الصبان ص ٧٩].

وكونُ الحديثِ من باب الكُلِّ يقتضي أنْ يكونَ المقصودُ نفيَ القَصْرِ والنِّسيانِ مُجتمعَيْن، لا نفيَ كُلٍّ على حِدَتِه، وهذا تأويلٌ مرجوح(١). والراجِحُ أنَّ المقصودَ نفْيُ كُلٍّ مِن القَصْرِ والنِّسيانِ على حِدَتِه فيكون سَلْبًا كُليًّا؛ لأن السؤالَ بـ«أَمْ» عن أحدِ الأمرَيْن لِطلَبِ التَّعيين، فجوابُه إمَّا بالتعيين، وإمَّا بنفي كُلٍّ منهما لا بنفي اجتماعِهما؛ لأن السائِلَ لم يعتقِدِ الاجْتِماعَ، وإنما اعتقد ثبوتَ واحِدٍ منهما. ولأنه قد رُوِيَ أن ذا اليدين قال له: «بلْ بعْضُ ذلك قد كان»، وهذا إنما يُناقِضُ نفيَ كُلٍّ منهما لا نفيَ اجتماعِهما؛ لِما تقرَّرَ مِن أنَّ الموجَبةَ الجزئية إنما تناقِضُ السَّالِبةَ الكُلية، ولأن القاعِدةَ الغالبةَ أنَّ «كُلّ» إذا تقدَّمَتْ على النفي كان الكلامُ مِن عُموم السلب، و«كلٌّ» متقدِّمةٌ هنا في: «كُلُّ ذلك لم يكُنْ» فيكونُ السلبُ عامًّا لكل فرد بحسَبِ الظَّنِّ لا بحسب الواقع فلا كذِبَ، وحينئذٍ تمثيلُ المصنِّفِ للكُلِّ بهذا المثال غيرُ صحيح.

---

(١) الذي دعا المصنف إلى هذا التأويل المرجوح وحمل الحديث الشريف على الكل لا الكلية، أنه لو لم يكن كلامه ﷺ من الحكم على المجموع في قوله: (كل ذلك لم يكن) للزم مخالفة خبره ﷺ للواقع ونفس الأمر، ولكن الراجح أو الصحيح أنه من باب الكل الجميعي لا المجموعي، أي من باب الكلية لا الكل، لأدلة أربعة: الأول: أنه ثبت في بعض الروايات أنه ﷺ قال: (لم أنس ولم أقصر) فيكون قوله ﷺ: (كل ذلك لم يكن) لنفي كل واحد لا لنفي مجموعهما. الثاني: إجابة ذي اليدين (بعض ذلك قد كان)، وهذا الجواب لا يصح لو كان قوله ﷺ لنفي المجموع وثبوت البعض، لأن هذا الجواب يقال له «إيجاب جزئي»، والإيجاب الجزئي يرفع السلب الكلي. الثالث: «أم» الواقعة بعد الاستفهام تكون لطلب تعيين أحد الأمرين، الثابت اعتقاد أحدهما عند السائل، فيكون الجواب إما بالتعيين أو بنفي كل منهما لا بنفي الجمع بينهما، لأن السائل لم يعتقد ثبوتهما معا، وقوله ﷺ (كل ذلك لم يكن) ليس فيه تعيين، فوجب أن يكون لنفي كل منهما. الرابع: هناك قاعدة مشهورة أن النفي إذا تأخر عن «كل» أفاد عموم السلب، وإذا تقدم أفاد سلب العموم، ومعنى عموم السلب شمول النفي لجميع الأفراد، ومعنى سلب العموم شمول النفي لجميع الأفراد أو لمجموعها. وقيل في الجواب عن لزوم مخالفة خبره ﷺ للواقع أنه ﷺ قال ذلك بحسب ظنه، وذلك بقرينة المراجعة وسؤاله ﷺ للشيخين، والمعتبر في صدق الخبر إنما هو حال المتكلم، وقيل أيضا بأن قوله ﷺ (كل ذلك لم يكن) مجاز عن قوله (لم أشعر بشيء منهما) لأن عدم وقوع الشيء يستلزم عدم الشعور به، فيكون من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم.

٣٨. وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا * فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا

(وحيثُما لِكُلٍّ) أي على كُلِّ (فرْدٍ حُكِما * فإنّه) أي الحكمُ أوالقضيةُ، وذَكَّرَ الضميرَ لِتأوُّلِها بِالقولِ، (كُلِّيَّةٌ قد عُلِما) نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥، الأنبياء: ٣٥، العنكبوت: ٥٧]، و«لا إلهَ إلا الله».

٣٩. والحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُو الجُزْئِيَّهْ * والجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

(والحُكْمُ لِلبعْضِ) أي عليه (هو الجُزئيَّة) نحو: «بعضُ الإنسانِ كاتِبٌ»، و«ليس بعضُ الإنسان بكاتِبٍ». (والجُزْءُ معرِفَتُهُ جليَّة) أي ظاهرةٌ، فهو ما تركَّب منه ومن غيرِهِ كُلٌّ، كالحيوانِ، فهو جزءٌ بالنسبة للإنسان لتركُّبه منه ومِن الناطِق، ويُسمَّى ذلك جُزءًا طبيعيًّا، وكالسقفِ بالنسبة إلى البيتِ، لِتركبِه منه ومِن الجُدْرانِ، ويُسمَّى ذلك جُزْءًا ماديًّا.(١)

---

(١) انظر شكل (٢١).

(٢١) الفرق بين الكل والكلي والكلية والجزئية

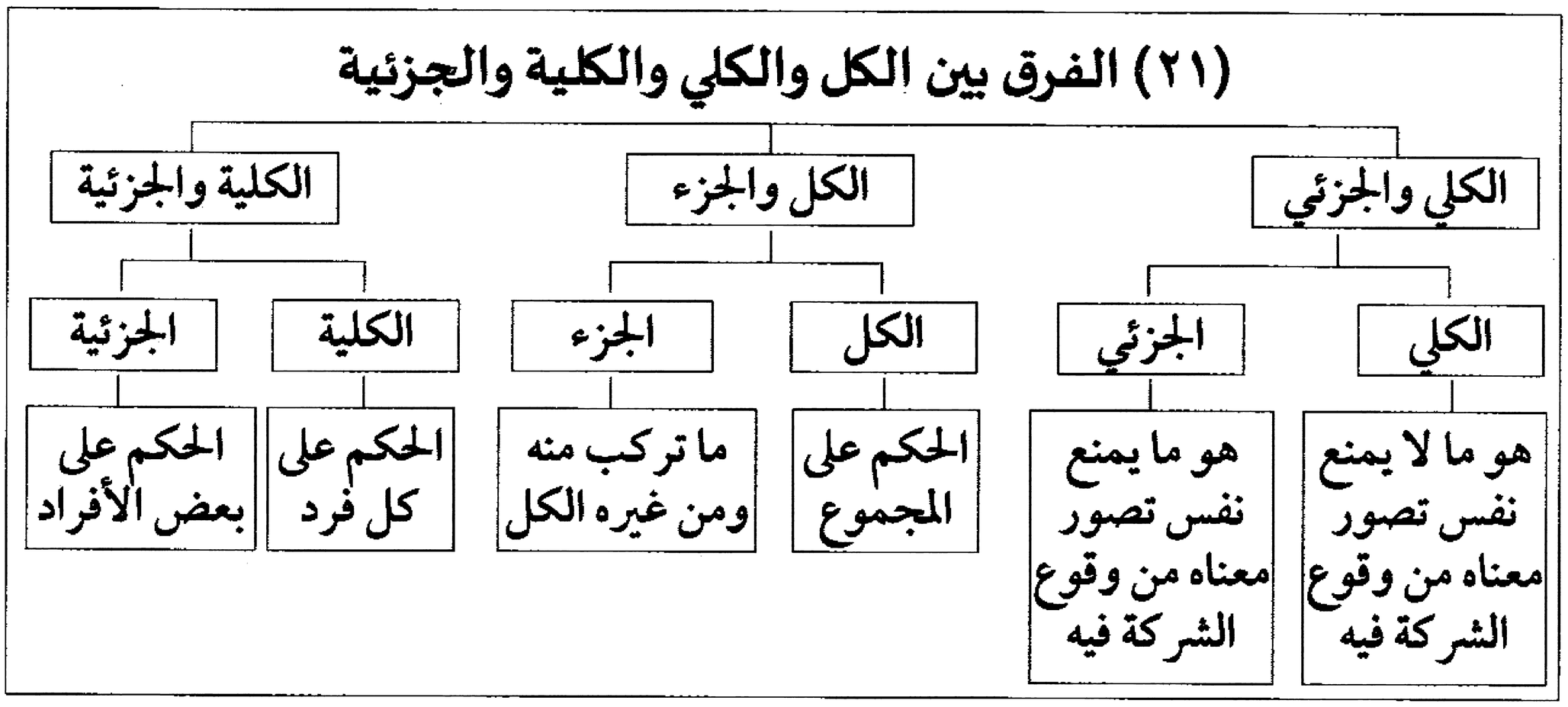

***

فصلٌ: في المُعرفات

(فصلٌ: في المُعرِّفاتِ) جمعُ «مُعرِّفٍ»، ويُسمَّى «تعريفًا» لِتعريفِه المُخاطَبَ بِالماهية، و«قولًا شارِحًا»؛ لشرْحِهِ الماهية[1].

٤٠. مُعَرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَةِ قُسِمْ * حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ

(مُعرِّفٌ) مبتدأٌ حُذِفَتْ منه «أل» للوزن، **(على ثلاثةِ قُسِمْ)** والمعنى: المُعرَّفُ مُنقسِمٌ على ثلاثةِ أقسام:

الأوَّل **(حَدٌّ)** وهو تامٌّ وناقِصٌ كما سيأتي.

(و) الثاني **(رسمِيٌّ)** ويُسمَّى رَسْمًا، وهو أيضا تامٌّ وناقِص.

(و) الثالث **(لفظِيٌّ)** أي تعريفٌ لفْظِيٌّ منسوبٌ لِلفظِ المُطلقِ، وهو مِن نسبةِ الخاصِّ إلى العامِّ.

وقوله **(عُلِمْ)** تكمِلةٌ للبيت. ثم بيَّنَ الثلاثةَ بقولِه:

---

(١) ذكر الغزالي في المستصفى قولين: هل الحد عين المحدود أو خلافه؟ وجعله القرافي لفظيا قائلا: «وهو غير المحدود إن أريد به اللفظ وعينه إن أريد به المعنى».
[انظر: شرح الأخضري ص ٢٨، المستصفى ١/ ٦٤-٦٩. شرح تنقيح الفصول ص ٦].

فائدة:

قاعدة: أربعة لا يقام عليها برهان، ولا يطلب عليها دليل ولا يقال فيها لم؟ فإن ذلك كله نمط واحد، وهي: الحدود والعوائد والإجماع والاعتقادات الكامنة في النفوس، فلا يطلب دليل على كونها في النفوس بل على صحة وقوعها في نفس الأمر.
[انظر شرح تنقيح الفصول ص ٧، فتح الرحمن شرح لقطة العجلان ص ٣٣، شرح الأخضري ص ٢٩].

٤١. فالْحَدُّ بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا * والرَّسْمُ بِالجِنْسِ وخَاصَةٍ مَعَا

(فالحَدُّ) التامُّ (بِالجِنْسِ) القريبِ (وفصلٍ) قريبٍ (وقَعَا)، نحو: «الإنسانُ حيوانٌ ناطِقٌ».

(والرسمُ) التامُّ (بالجنسِ) القريب، (وخاصَةٍ) بتخفيف الصاد للوزن، شامِلةٍ لازِمة (مَعَا) أي حالةَ كونِهما مجتمِعيْن -كالحيوانِ الضاحِكِ- بالقوة في تعريف الإنسان.

وسُمِّيَ التعريفُ الأول «حدًّا»؛ لأنَّ الحدَّ هو المنْعُ، وهو مانِعٌ مِن دخول أفرادِ غيرِ المُعرَّفِ فيه، ويُسمَّى التعريفُ الثاني «رَسْمًا»؛ لأنَّ الرسْمَ هو الأثَرُ، والخاصَّةُ أثَرٌ مِن آثار المُعرَّف.

٤٢. ونَاقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أو مَعَا * جِنْسٍ بَعِيدٍ لا قَرِيبٍ وَقَعَا

(وناقِصُ الحدِّ بفصْلٍ) وحدَه، كالنَّاطِق في تعريف الإنسان، (أو) بِفَصْلٍ (مَعَا * جِنْسٍ بعيدٍ لا قريبٍ وقَعَا) كالجسم الناطِق في تعريفِ الإنسان.

٤٣. وناقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَةٍ فَقَطْ * أوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ

(وناقِصُ الرَّسْم) أي الرسمُ الناقِصُ (بِخاصَةٍ فقط) كالضاحِكِ في تعريف الإنسان. (أو) بخاصة (مع جنسٍ أبعدٍ) بالصرفِ للضرورة (قدِ ارْتَبَطْ) ذلك الجِنسُ الأبعدُ بِالخاصَّةِ كالجِسم الضاحِكِ في تعريف الإنسان.

٤٤. وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا * تَبْدِيلُ لفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

(وما بِلفْظِيٍّ لديهِم شُهِرا) أي والتعريفُ الذي اشتُهِرَ عند المناطِقةِ باللفظيِّ هو (تبديلُ لفْظٍ بـ) لفظٍ (رديفٍ) لِلمُعرَّفِ (أشهرَ) مِنه.

وذلك كقولِنا في تعريفِ البُرِّ: هو القمحُ، فإنَّه مرادِف لِلبُرِّ وأشهرُ منه لِشُهْرةِ استعمالِه في ألسِنةِ العامة والخاصة.(١)

٤٥. وشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرَى مُطَّرِدَا * مُنْعَكِسًا وظَاهِرًا لا أَبْعَدَا

(وشَرْطُ كُلٍّ) أي مِن الحدِّ والرَّسْم (أنْ يُرَى: مُطَّرِدًا) أي كُلَّما وُجِد التعريفُ وَجِد المعرَّفُ، فيكون مانعًا مِن دخولَ أفرادِ غيرِ المعرَّف فيه.

و(مُنعكِسًا) أي كلما وُجِد المعرَّفُ وُجِد التعريفُ، فيكون جامِعًا لأفرادِ المعرَّفِ لا يخرُج عنه منها شيءٌ.

---

(١) انظر شكل (٢٢).

(٢٢) المعرفات

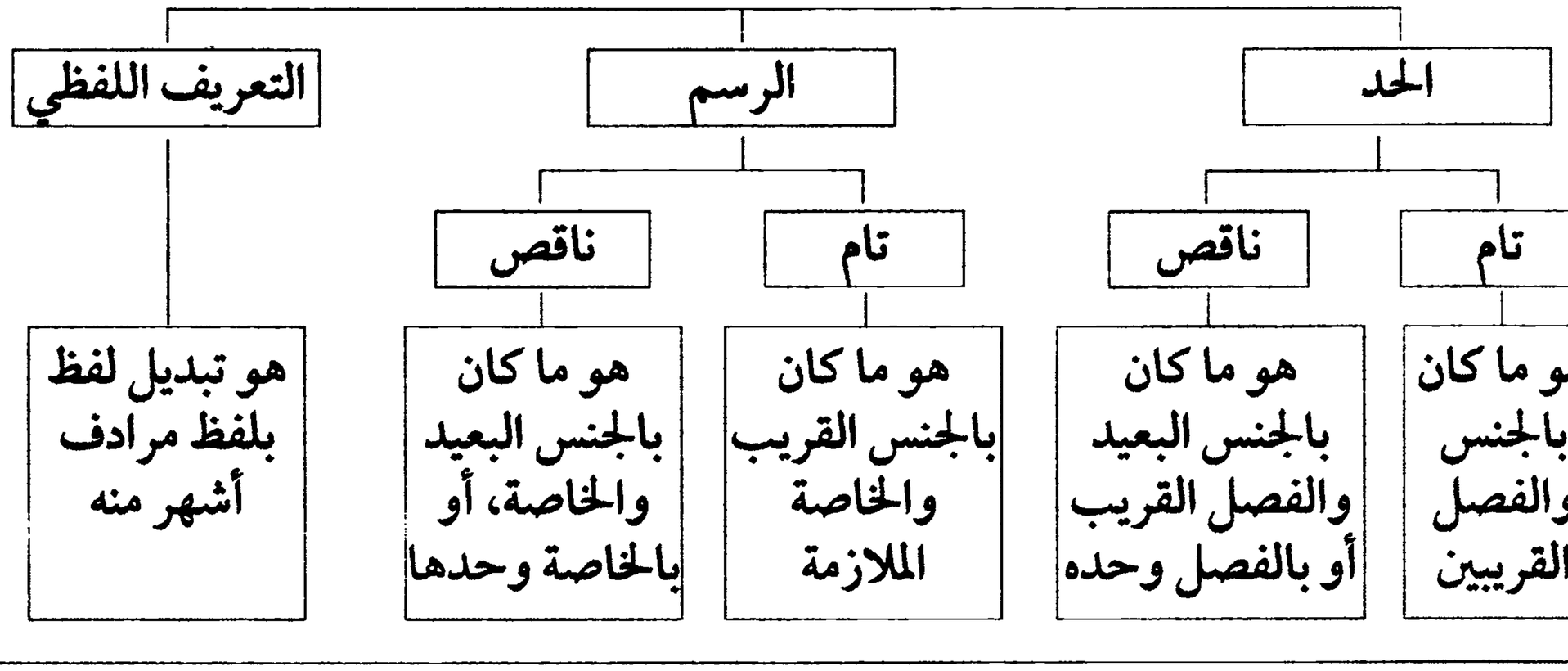

فلا يجوزُ تعريفُ الإنسان بالحيوان لدخول غيرِه فيه فليس بمانع، ولا تعريفُه بالحيوان الكاتب بالفعل لخروج أفرادِ غير الكاتبِ عنه فليس بجامعٍ.[1]

(و) أنْ يُرى (**ظاهِرًا**) أي واضِحًا، (**لا أبعدَا**) أي أخفى مِن المُعرَّفِ كتعريف النار بأنها جِسْمٌ كالنَّفْس.

٤٦. ولَا مُسَاوِيًا ولا تَجَوُّزَا * بِلَا قَرِينةٍ بِهَا تُحُرِّزَا

(**ولا مُساويًا**) لِلمُعرَّفِ في الخفاءِ، كقولِنا في تعريفِ المتحرِّكِ: هو ما ليس بساكِنٍ.

(**ولا**) أنْ يُرَى التعريفُ (**تجوُّزًا**) بضم الواو أي: لفظ تجوُّز؛ أي: لفظًا مجازيًا. ومحلُّ امتِناعِ المجازِ إذا كان (**بِلا قرينةٍ**) مُعيِّنةٍ لِلمُرادِ (**بها**) أي بتلك القرينة (**تُحُرِّزَا**) بالبناء للمجهول.

يعني: محلُّ امتِناعِ التعريفِ بالمجازِ إذا كان خاليًا عن القرينةِ المُعيَّنةِ لِلمُراد، التي يُحترَزُ بها عن إرادة غير المراد، كتعريفِ العالِم بأنه بحْرٌ يدخُل الحمام أو

---

(١) فسر القرافي المطرد بالجامع، والمنعكس بالمانع، ونص عبارته في شرح التنقيح:
«وقولنا جامع هو معنى قولنا مطرد، وقولنا مانع هو معنى قولنا منعكس، فالجامع المانع هو: المطرد المنعكس».
لكن مقتضى كلام الجمهور خلافه حيث فسروا المطرد بالذي كلما وجد المعرف -بكسر الراء- وجد هو، والمنعكس الذي كلما وجد المعرف -بفتح الراء- وجد هو؛ إذ مقتضاه أن المطرد المانع والمنعكس الجامع، وعليه فحقيقة الاطراد أن يكون كلما وجد المعرف -بالكسر- وجد المعرف -بالفتح- بأن لا يزيد الأول على الثاني بأفراد يصدق فيها دونه، وحقيقة الانعكاس أن يكون كلما وجد المعرف -بالفتح- وجد المعرف -بالكسر- بأن لا يزيد الأول على الثاني بأفراد يصدق فيها دونه. وعلى ذلك جرى الإمام القويسني في شرحه.
[انظر حاشية الباجوري ص ٤٤، شرح تنقيح الفصول ص ٧].

يُصلِّي ويصوم، فيمتنعُ لالتباسِ المراد بغيره، فإن كان مع المجازِ قرينةٌ تُعَيِّن المرادَ كقولِنا في تعريف البليد: حيوان ناهِقٌ يدخُلُ الحمام ويصلي، جاز التعريفُ به.

٤٧. وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلَا * مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا

(ولا) يكونُ التعريفُ (بما) أي بلفظٍ (يُدْرَى) أي يُعْلَمُ معناه (بمحدودٍ) أي مُعرَّفٍ، يتوقَّفُ معرفةُ ذلك التعريف على المعرَّفِ لأداء ذلك إلى الدَّوْرِ فيمتنع، كتعريفِ العِلْم بأنَّه معرفةُ المعلوم، مع أنَّ المعلومَ تتوقَّفُ معرفته على معرفة العِلم لاشتقاقِه منه، وأُجيبَ بأنَّ المعلومَ مُرادٌ منه الذاتُ بِقطع النظر عن وصفِها بالمعلومية فكأنه قِيل: العِلْمُ إدْراكُ الشيء.

(ولا * مُشترَكٍ مِن القرينةِ خَلا) أي ولا يكونُ التعريفُ بلفظٍ مُشترَكٍ خالٍ من القرينة المعيِّنةِ لِلمراد، كتعريف الشمسِ بأنها عينٌ.

ومحلُ امتِناعِ المشترك ما لم يُرَد جميعُ المعاني الموضوعِ لها؛ كتعريفِ القضية بأنها قولٌ يحتملُ الصدق والكذب، مع أن القول مشترَكٌ بين الملفوظ والمعقول، لكن لما أُريدَ كُلٌّ منهما صحَّ التعريف.

٤٨. وعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ * أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الحُدُودِ

(وعِنْدَهُمْ) الظرفُ خبرٌ مقدَّمٌ، (مِن جُمْلة المردودِ) جارٌ ومجرورٌ في محلِّ الحال من الضمير المستتر في الخبر، أو «عِندَهُم» ظرفٌ متعلِّقٌ بالمردود، و«مِن جُملة المردودِ» هو الخبرُ.

والمبتدأُ قوله: (**أنْ تَدْخُلَ**) لتأوُّلِه بمصدرٍ مُنسَبِكٍ مِن «أنْ» وما دخلت عليه (**الأحكامُ في الحُدودِ**).

والمعنى على الإعراب الأول: ودخولُ الأحكام في التعاريف كائِنٌ عندهم حالةَ كونِه مِن جُملة المردود؛ أي: الممتنع. وعلى الثاني: ودخولُ الأحكام في التعاريف كائِنٌ مِن جملة المردود عندهم؛ أي: المناطِقة، وخصَّهُم بالذكر لأنهم الباحثون عن ذلك.

ودخولُ الحُكْم في التعريف كقولهم: «الفاعِلُ هو الاسمُ المرفوع»، فالرَّفْعُ حكمٌ من أحكام الفاعل، والحُكْمُ على الشيء متوقِّفٌ على تصوُّرِه، فإذا أخذَ الحُكمُ جُزءًا في التعريف توقَّفَ المعرَّفُ عليه، وحصلَ الدَّوْرُ الذي هو توقُّفُ كلٍّ مِن الشيئين على الآخر.

٤٩. ولا يَجُوزُ في الحُدُودِ ذِكْرُ «أَوْ» * وجَائِزٌ في الرَّسْمِ فاذْرِ مَا رَوَوْا

(**ولا يَجوزُ في الحُدودِ**) الحقيقيةِ (**ذِكْرُ «أوْ»**) التي للتقسيم؛ لأنَّ الماهيةَ المحدودة شيءٌ معيَّنٌ لا يتنوَّعُ.

(**وجائِزٌ**) أي وذِكرُ «أو» التقسيمية جائِزٌ (**في الرَّسْم**) أي التعريف الرسمي، كقولهم في تعريف المعرِّف للشيء: هو ما يقتضي تصوُّرَه أو امتيازَه عن غيره.

واحترزنا بـ «أو» التي للتقسيم عن التي للشَّكِّ أو التشكيكِ، فلا يجوزُ دخولُها في الحدود ولا في الرسوم[1].

(١) ما ذكره المصنف من عدم جواز «أو» التي للتقسيم في الحدود، وجوازها في الرسوم لم ينفرد به،=

وقوله (فادْرِ ما رَوَوْا) تكملة للبيت.[1]

=بل صرح الأصبهاني حيث قال: «وتجوز أو في الرسم بخلاف الحد؛ لأن النوع الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على البدل بخلاف الخاصتين على البدل».

وخالف شيخ الإسلام زكريا في ذلك فجوزها في الحدود، واستند إلى تعريفهم النظر بأنه الفكر المؤدي إلى علم أو غلبة ظن، بمعنى أن النظر قسمان: أحدهما: يؤدي إلى العلم، كقولك: العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث. وثانيهما: يؤدي إلى غلبة ظن، كقولك: زيد يطوف ليلا بالسلاح وكل من هو كذلك فهو لص. وقد يمنع كون ذلك التعريف حدا، وعلى تسليم ذلك فهو في الحقيقة حدان والمنع إنما هو في الحد الواحد.

[انظر: حاشية االباجوري ص ٤٦، فتح الرحمن شرح لقطة العجلان ص ٤٨].

(١) انظر شكل (٢٣).

(٢٣) شروط التعريف بالحد والرسم

- أن يكون: مطردا، أي مانعا من دخول غير أفراد المعرف.
- منعكسا، أي جامعا لأفراد المعرف لا يخرج عنه منها شيء.
- ظاهرًا لا أخفى ولا مساويًا في الخفاء.
- أن لا يكون بألفاظ مجازية من غير قرينة تعين المراد.
- أن لا يتوقف معرفته على معرفة المحدود.
- أن لا يكون بالألفاظ المشتركة من غير قرينة.
- أن لا تدخل الأحكام في الحدود.
- أن لا تدخل «أو» التي للشك بخلاف «أو» التي للتقسيم، فإنها تدخل في الرسم دون الحد.

***

بابٌ في القضايا وأحكامِها

هذا (**بابٌ في القضايا وأحكامِها**): القضايا جمعُ «قضيَّةٍ» مِن «القضاءِ» وهو الحُكْمُ لاشتمالِها عليه، و«أحكامِها» بالجرِّ عطفٌ على «القضايا»، والمرادُ بالأحكام التناقُضُ والعكْسُ.

٥٠. ما احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى * بَيْنَهُمُ قَضِيَّةً وَخَبَرَا

(**ما**) أي اللفظُ الذي (**احتمَلَ الصِّدْقَ**) والكذِبَ (**لِذاتِه جرى * بينهم**) أي المناطقة (**قضيةً وخبرًا**) أي يُسمَّى بِهذيْن الاسمين.

فخرَجَ بقولِنا: «ما احْتملَ الصِّدقَ والكذِبَ» ما لا يحتمِلُهُما مِن الإنشاءاتِ كـ«اضْرِبْ» فلا يُسمَّى قضيةً ولا خبرًا.

وخرج بقولِنا: «لِذاتِه» ما احتمَلَ الصِّدْقَ والكذِبَ لِلازِمِه، كـ«اسْقِني الماءَ» فإنَّه وإنِ احتمَلَ الصدق والكذب لكِنْ لِلازمه الذي هو: «أنا عطشانٌ»، لا لذاتِه؛ أي مدلولِه المُطابقيِّ الذي هو: طَلَبُ السَّقْي.

ودخل في قولِنا «ما احتملَ الصِّدقَ لذاتِه» المقطوعُ بِصِدْقِه من الأخبار كخَبَرِ اللهِ وخبَرِ رسولِه، فإنه إنَّما قُطِعَ بصِدقه بالنظر لقائِله لا بالنظر لِذاتِه.

ودخل أيضا المقطوعُ بِكذِبه مِن الأخبار نحو: «الجُزء أعظَمُ مِن الكُلِّ» فإنه وإن قُطِعَ بكذِبه إنَّما هو لِتحقُّقِ خِلافِه بضرورةِ العقْلِ.

٥١. ثُمَّ القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ * شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ، والثَّانِي

٥٢. كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ، والأَوَّلُ * إِمَّا مُسَوَّرٌ وإِمَّا مُهْمَلُ

(ثُمَّ) للترتيب الذِّكْري.

(القضايا) جمعُ قضية (عِنْدَهُم) أي: المناطقة (قِسْمان)، الأوَّلُ: (شرطيةٌ) وهي ما ليس طرفاها مُفرَدَيْنِ ولا في قوَّتِهما، نحو: «كُلَّما كانت الشمسُ طالِعةً كان النهارُ موجودًا»، و«إنْ جئْتَني أكرمْتُكَ». و«الشرطية» منسوبةٌ إلى الشَّرْط، وهو إرادةُ التعليقِ، نحو: «كُلَّما» و«إنْ» في المِثالين.

والثاني (حَمْليّةٌ) وهي ما كان طرفاها مُفرَدَيْن، نحو: «زيدٌ قائم» أو في قوَّتِهما، نحو: «زيدُ قام أبُوه»، فالجملةُ الواقِعةُ خبرًا في تأويلِ مُفرَدٍ. و«الحَمْليةُ» نسبةٌ إلى الحمْل باعتبار طرَفِها المحكومِ به؛ لأنه يُسمَّى «محمولا» تشبيهًا له بالشيء الذي حُمِلَ على غيْرِه.

(و) القِسْمُ (الثاني) وهو الحمليةُ قِسْمانِ: (كليةٌ) وأرادَ بها ما موضوعُها كُلِّيٌّ سواءٌ كانت مُسوَّرةً بِسُورٍ كُلِّيٍّ أو جُزْئي، أو مُهملَةً مِن السُّورِ، نحو: «الإنسانُ حيوان» ليصِحَّ التقسيمُ الآتي.

و(شخصيةٌ) وهي ما موضوعُها معيَّنٌ، وتُسمَّى مخصوصةً كـ«زيدٌ كاتِبٌ».

(و) القِسمُ (الأوَّلُ) مِن الحَمْلية (إمَّا مُسوَّرٌ) بِالسُّورِ الكُلِّيِّ أو الجُزْئي (وإمَّا مُهْمَل) أي خالٍ مِن السور.

٥٣. والسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى * وأَرْبَعٌ أقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى

(**والسُّورُ كُليًّا**) إنْ دلَّ على الإحاطةِ بجميع أفرادِه، (**وجُزْئيًّا**) إنْ دلَّ على الإحاطةِ ببعضِها، (**يُرَى**) أي يُعْلَم.

(**وأربَعٌ أقسامُهُ**) أي أقسامُ السُّورِ أربعةٌ (**حيْثُ جرَى**) أي وقَعَ؛ لأنه إمَّا سُورُ إيجابٍ كُلي أو جُزْئيٍّ، كما أشارَ إلى ذلك بقولِه:

٥٤. إمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أو بِلَا * شَيْءٍ ولَيْسَ بَعْضُ أو شِبْهٍ جَلَا

(**إمَّا بِكُلٍّ**) نحو: كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ، (**أو ببَعْضٍ**) نحو: بعَضُ الإنسانِ كاتِبٌ (**أوْ بِلا * شيءٍ**) نحو: لا شيءَ من الإنسان بِحَجَرٍ، (**وليْسَ بعضُ**) الواو بمعنى «أو» نحو: ليْسَ بعضُ الحيوانِ بِإنسانٍ.

وقولُه: (**أوْ شِبْهٍ**) عطفٌ على «كُلٍّ»، وقولُه: (**جَلَا**) أي أظْهَرَ السُّورُ الإحاطةَ بجميعِ الأفْرادِ أو ببَعْضِها.

فشِبْهُ «كُلٍّ»: جميعٌ وعامّةٌ؛ نحو: «جميعُ الإنسانِ حيوانٌ» و«عامةُ الإنسانِ حيوانٌ». وشِبْهُ «بعْضٍ»: فريقٌ؛ نحو: «فريقٌ من الإنسان كاتِب».

وشِبْه «لا شيءَ»: لا أحدَ ولا ديَّارَ[1]؛ نحو: «لا أحدَ مِن الإنسان بفرس».

وشِبْه «ليسَ بعْض»: ليسَ كُلّ، وهي مِن أسْوارِ السَّلْبِ الجُزْئِي؛ لأنها رَفْعٌ للإيجابِ الكُلي نحو: «ليس كلُّ حيوانٍ بفرس».

---

(١) كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾، أي: أحدًا يسكن الدار، أو من يدور فيها.

٥٥. وكُلُّهَا مُوجَبَةٌ وسَالِبَهْ * فَهْيَ إذنْ إلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ

وقولُه: (**وكُلُّها**) أي جميعُ القضايا الشخصيةِ والكُليَّةِ المُسوَّرةِ بِالسُّورِ الكُلي والمسوَّرةِ بالسور الجُزئي والمُهملةِ (**مُوجَبَةٌ وسالِبه**).

(**فهي إذَنْ**) أي إذا علِمْتَ ما سبَق مِن كوْنِها موجبةً وسالبةً (**إلى الثمانِ آيِبة**) أي راجِعة. وهي:

الشخصيةُ الموجَبةُ نحو: «زيدٌ كاتِبٌ»، والسالِبةُ نحو: «زيدٌ ليس بكاتِبٍ». والكليةُ الموجَبةُ نحو: «كلُّ إنسانٍ حيوان»، والسالِبةُ نحو: «لا شيء من الإنسان بِحَجَر». والجزئيةُ الموجَبةُ نحو: «بعضُ الإنسان كاتِبٌ»، والسالِبةُ نحو: «بعضُ الإنسانِ ليسَ بكاتِبٍ». والمهملةُ الموجَبةُ نحو: «الحيوانُ إنسانٌ»، والسالِبةُ نحو: «الحيوانُ ليس بإنسان». والمهملةُ في قوةِ الجُزئيةِ، فلذلِكَ صدَقَ قولُنا: «الحيوانُ إنسانٌ» و«الحيوانُ ليس بإنسان»؛ لأنه في قُوّةِ قولِنا: «بعْضُ الحيوانِ إنسانٌ» و«بعْضُ الحيوان ليس بإنسان»[1].

---

(١) تحصل من كلام المصنف أن القضايا الحملية أربعة: شخصية ومهملة وكلية وجزئية.
والشخصية (وتسمى أيضا المخصوصة) هي: ما كان موضوعها مشخصا معينا، كقولك: زيد قائم، لكن يمتنع إطلاق الشخصية على نحو قولنا: الله قادر، لما فيه من إيهام تشخص الموضوع تشخصا جسمانيا تعالى الله عن ذلك.
والمهملة وهي ما كان موضوعها كليا وأهملت من السور، كقولك: الإنسان حيوان إذا جعلت أل للجنس في ضمن الأفراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية.
والكلية وهي المسورة بالسور الكلي، كقولك: كل إنسان حيوان.
والجزئية وهي المسورة بالسور الجزئي، كقولك: بعض الحيوان إنسان. وكل من الكلية والجزئية يسمى بالقضية المحصورة لأن أفرادها محصورون بالسور الكلي والجزئي.
ولم يتعرض المصنف للقضية الطبيعية وهي ما كان المحكوم عليه فيها الطبيعة بقطع النظر عن الأفراد، كقولك: الحيوان جنس، وقد جرى فيها خلاف: فقيل وهو الحق: إنها داخلة في=

=الشخصية لأن المحكوم عليه فيها مشخص ذهنا. وقيل: إنها داخلة في المهملة. وقيل وهو المشهور: إنها قسم مستقل لا شخصية ولا مهملة، وهذا كله مبني على ما هو الراجح من أنها معتبرة في العلوم لا على ما قيل من أنها غير معتبرة فيها. [انظر: حاشية الباجوري ص ٤٨، شرح حسام الدين الكاتي على إيساغوجي ص ٥١-٥٦]. انظر شكلي (٢٤) و(٢٥).

(٢٤) أقسام الحملية

هي التي يكون طرفاها مفردين بالفعل أو بالقوة *

شخصية «مخصوصة» | كلية | جزئية | مهملة | طبيعية

وكل منها موجبة وسالبة

* المراد بالقوة ما يمكن أن يعبر عنه بلفظ مفرد وإن لم يكن منفردا بالفعل، مثل: «لا إله إلا الله» منجية من العذاب. فجملة «لا إله إلا الله» في قوة مفرد وهو: كلمة التوحيد منجية.

(٢٥) السورفي الحمليات

الكلية		الجزئية	
الموجبة	السالبة	الموجبة	السالبة
١- كل ٢- أل الاستغراقية ٣- جميع ٤- عامة ٥- كافة ٦- طرًّا	١- لا شيء ٢- لا واحد ٣- لا أحد ٤- لا ديار ٥- لا رجل ٦- كل نكرة في سياق النفي	١- بعض ٢- واحد ٣- فريق	١- ليس كل ٢- ليس بعض ٣- بعض ليس *

* الفرق بين السورين «ليس بعض» و«بعض ليس» أن «ليس بعض» قد تستعمل للسلب الكلي لأن البعض غير معين، فمثلا إذا قال أحد: بعض الحديد ذهب، وأردت أن تفند قوله فتقول: ليس بعض الحديد ذهبا، أما إذا قصدت نفي الحكم عن البعض كانت «ليس بعض» للسلب الجزئي، وأما سور «بعض ليس» فيحتمل أمرين: ١- أن لا يفيد إلا السلب الجزئي، مثل «بعض الطلبة ليس ناجحا». ٢- قد يراد به الإيجاب العدولي لا السلب، أي إثبات السلب كـ«بعض الحيوان هو ما ليس إنسان» فالمعنى إثبات اللا إنسانية لبعض الحيوان لا سلب الإنسانية عنه.

واعْلَمْ أنَّ للقضية ثلاثةَ أجْزاءٍ، أشارَ إلى اثنين منها بقولِه:

٥٦. والأَوَّلُ المَوْضُوعُ فِي الحَمْلِيَّهْ * والآخِرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

(والأوَّلُ) في الرُّتبةِ هو المحكومُ عليه، وإنْ ذُكِرَ آخِرًا، (الموضوعُ) أي الجُزْءُ المحكومُ عليْه؛ سُمِّيَ «موضوعًا» تشبيهًا له بِشيءٍ وُضِعَ ليُحمَلَ عليه: كـ«زيد» من قولِنا: «زيدٌ قائم» أو«قام زيدٌ»، فـ«زيد» موضوعٌ في المثالَيْن وإن كان مؤخَّرًا في الثاني، (في الحَمْلية) أي فيها.

(والآخِرُ) في الرُّتبةِ، وإنْ ذُكِرَ أوَّلًا، هو (المحمولُ) سُمِّيَ «محمولًا» لأنَّه محكومٌ به، فشُبِّهَ بالسقْفِ الذي حُمِلَ على الجدارِ مثلا. وقوله (بالسَّويَّةِ) أي حالَ كونِهما مُستويَيْن؛ أي: مُصطحَبَيْن في الذِّكْرِ، فلا يُذكَرُ أحدُهُما إلا مع الآخَر.

والجُزءُ الثالِثُ من القضية هو النِّسبةُ: أي ثُبوتُ المحمولِ للموضوعِ كثبوتِ القيامِ لـ«زيد» مثلا.

ويُسمَّى اللفظُ الدالُّ عليها رابطةً لِدلالتِه على النسبةِ الرابطةِ بين الجُزأين، والرابطةُ: إمَّا غيرُ زمانية كـ«هو» في قولِنا: زيدٌ هو قائم، أو زمانيةٌ كـ«كان» في قولنا: كان زيدٌ قائما.

ولم يَذْكُرِ المصنِّفُ الرابطةَ لعدم لزومِها في القضية، إذْ كثيرا ما يُستغنَى عنها في لغة العَرَب بالإعرابِ والرابطِ اللَّفْظي.

وتُسمَّى القضيةُ الحمليةُ عند عدَمِ الرابطةِ: ثُنائيةً لِتركُّبِها مِن جُزْأين، وعند ذكْرِ الرابطة: ثُلاثيةً لِتركُّبِها من ثلاثةِ أجزاء.

٥٧. وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيها قَدْ حُكِمْ * فَإِنَّها شَرْطِيَّةٌ، وَتَنْقَسِمْ

(وإنْ على التَّعْليقِ فيها) أي القضيةِ (قَدْ حُكِمْ) أي حُكِمَ بِالتَّعْليقِ؛ أي رَبْطِ إحدى القضيتين بالأخرى، كقولِنا: «كلَّما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا»، (فإنَّها شرطيةٌ)[1] لاشتمالِها على أداة الشرط، أي الربْطِ، لتشملَ المنفصلةَ نحو:

---

(١) القضية الشرطية هي ما تركبت من جزأين ربط أحدهما بالآخر بأداة شرط أو عناد، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، والعدد إما زوج أو فرد، فالأولى تسمى شرطية متصلة، والثانية تسمى شرطية منفصلة. والمتصلة هي التي يحكم فيها بلزوم قضية لأخرى أو لا لزومها، وهي التي توجب التلازم بين جزأيها، والمنفصلة هي التي يحكم فيها بامتناع اجتماع قضيتين فأكثر في الصدق وهي التي جزآها متعاندان.

وتنقسم كل من المتصلة والمنفصلة إلى مخصوصة وكلية وجزئية ومهملة؛ فالأولى ما حكم فيها على وضع معين من الأوضاع الممكنة، أي حال معين من الأحوال الممكنة، مثالها متصلة: إن جئتني الآن أكرمتك. ومنفصلة: زيد الآن إما كاتب أو غير كاتب. والثانية ما ذكر فيها ما يدل على تعميم جميع الأوضاع، مثالها متصلة: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. ومنفصلة: دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا. والثالثة ما ذكر فيها ما يدل على تعميم بعض الأوضاع، مثالها متصلة: قد يكون إذا كان هذا حيوانا كان إنسانا. ومنفصلة: قد يكون إما أن يكون الشيء حيوانا أو فرسا. والرابعة ما لم يذكر فيها شيء من ذلك، مثالها متصلة: إن كان هذا إنسانا كان حيوانا. ومنفصلة: إما أن يكون العدد زوجا أو فردا.

وتنقسم المتصلة إلى:

١- لزومية: هي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لعلاقة بينهما توجب ذلك كالسببية (العلية)، نحو قولك: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. فإن طلوع الشمس علة لوجود النهار. أو المسببية (المعلولية)، نحو قولك: كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة. فإن وجود النهار معلول لطلوع الشمس. أو التضايف، نحو قولك: إن كان زيد أبا عمرو فعمرو ابنه.

٢- اتفاقية: هي التي حكم فيها بذلك لا لعلاقة توجبه بل لاتفاق أن جزأيها وجدا معا، نحو قولك: إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق، إذ لا علاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار حتى يستلزم أحدهما الآخر بل اتفقا أنهما وجدا معا.

وتنقسم المنفصلة إلى مانعة الجمع، ومانعة الخلو، ومانعتهما معا وشرحها المصنف. [انظر: شرح الدمنهوري ص١٠، شرح الأخضري ٣١، حاشية الباجوري ص٥٤-٥٥، شرح حسام الدين الكاتي على إيساغوجي ص٥٨-٥٩، المطلع شرح إيساغوجي للشيخ زكريا ص١٤].

«العددُ إمَّا زوْجٌ أو فرَدٌ»، فإنَّ القضيةَ مشتمِلةٌ على أداةِ الرَّبطِ، وهي «إمّا» الدالَّةُ على العِنادِ بيْن الزَّوْجيةِ والفَرْدية.(١)

(وتنقسِمُ) القضيةُ الشَّرْطيةُ:

٥٨. أيْضًا إلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ * وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَهْ

(أيضًا إلى شَرْطيَّةٍ مُتَّصِلة) كقولِنا: «كُلَّما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا»، و«كُلَّما كان الإنسانُ ناطِقًا كان الحِمارُ ناهِقًا»، سُمِّيتْ بذلك لاتِّصالِ طرفَيْها: أي اجتماعِهما في الوجود.

(ومِثْلِها) بالجرِّ، عطْفٌ على مجرورِ «إلى»، (شَرْطيةٍ) بدلٌ منه (مُنفَصِلَة) وذلك كقولِنا: «العددُ إمَّا زوجٌ أو فرْدٌ» فهذه قضيةٌ شرطيةٌ منفصلة لانفصالِ طرَفَيْها وتعانُدِهما لِعدَمِ اجتماعِهما في الوجود.

٥٩. جُزْآهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي * أمَّا بَيَانُ ذاتِ الاتِّصَالِ

(١) انظر شكل (٢٦).

(٢٦) أقسام الشرطية

هي التي لا يكون طرفاها مفردين

شخصية	كلية	جزئية	مهملة

وكل منها موجبة وسالبة

وقوله: (**جُزْآهُما**) أي جُزْءا القضيتينِ المتَّصِلةِ والمُنْفصِلةِ، الأوَّلُ منهما في الرُّتْبة أو في الذِّكْر (**مُقدَّمٌ**) لِتقدُّمِ رُتبتِه في المتصلة، وتقدُّمِ ذِكره في المنفصلة.

(و) الثّاني منهما في الرُّتْبةِ أو الذِّكْرِ (**تالي**) لِتُلُوِّه: أي تبعيتِه؛ لأنَّه جوابٌ في المتَّصِلةِ رُتبتُه التأخيرُ، ولِتأخُّرِه في الذِّكْرِ في المنفصلة.[1]

(أما بيانُ) القضيةِ الشرطية (**ذاتِ الاتِّصالِ**) أي المتصلة، فهي:

٦٠. مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الجُزْأَيْنِ * وذَاتُ الِانْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ

٦١. مَا أَوْجَبَتْ تَنافُرًا بَيْنَهُمَا * أَقْسَامُها ثَلاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا

(ما) أي القضيةُ التي (**أوجَبَتْ**) أي اقتَضَتْ (**تلازُمَ**) أي تصاحُبَ (**الجُزْأينِ**): المقدَّم والتّالي في الوجودِ؛ لُزومًا بأنْ كان لِعلاقة، أو اتِّفاقًا بأن كان لا لِعلاقة، فشملَ الاتفاقيةَ. (و) القضيةُ (**ذاتُ الانفِصال**) حالَ كونها (**دُونَ مَيْنِ**) أي كذِبٍ، (ما) أي القضيةُ التي (**أوجبَتْ**) أي اقتَضَتْ (**تنافُرًا**) أي تعانُدًا وتنافيًا (**بينهما**) أي بين جُزْأيها في الصِّدْقِ أو في الكَذِبِ أو فيهما.

---

(١) انظر شكل (٢٧).

(٢٧) أجزاء القضية

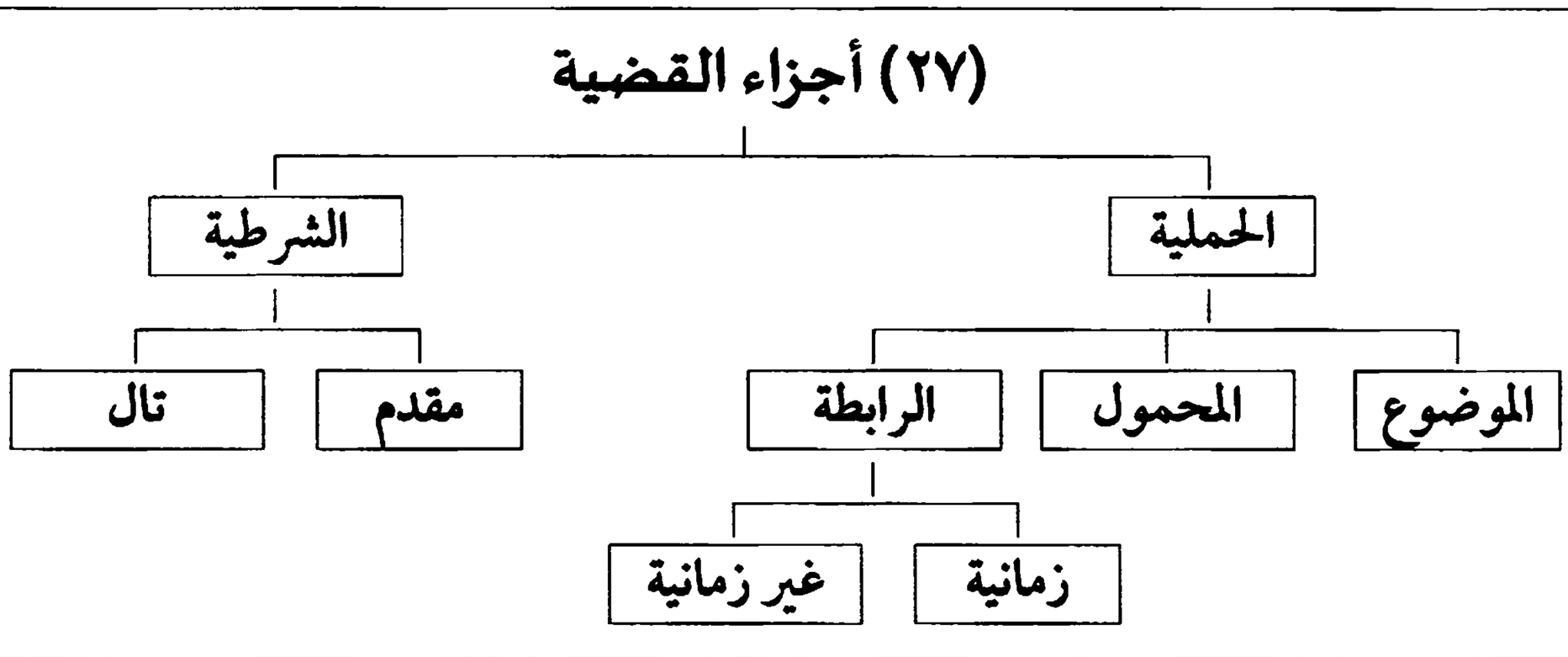

(**أقسامُها**) أي القضيةُ المنفصِلةُ (**ثلاثةٌ فلتُعْلَمَا**) الفاءُ زائِدة، واللامُ لِلأمر، و«تُعلَم» مُضارِع مبنيٌّ على الفتح لاتِّصاله بنون التوكيد المُنقلِبة أَلِفًا في الوَقْف.

٦٢. مانعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ أو هُمَا * وَهْوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فاعْلَمَا

أحدُهُما (**مانعُ جمْع**) أي قضيةٌ مانِعةُ جَمْعٍ بين طرفَيْها، فلا يجتمِعان في الوجود، ويُمكِنُ ارتِفاعُهُما، وتتركَّبُ مِن شيءٍ والأخصِّ مِن نقيضِه.

كقولنا: «هذا الشيءُ إما أسود أو أبيض»، فالسوادُ والبياضُ لا يجتمِعان في المحلِّ الواحِد، ويمكن ارتِفاعُهُما كأن يكون آخَر.

(**أو**) بمعنى الواو؛ أي: الثاني مانعُ (**خُلُوٍّ**) أي قضيةٌ مانِعةُ خُلُوٍّ عن طرفيها، فلا يُمكِنُ ارتِفاعُهُما ويُمكِنُ اجتِماعُهُما، وتتركَّبُ مِن الشيء والأعمِّ من نقيضِه.

كقولنا: «هذا إمَّا غيرُ أسودٍ أو غيرُ أبيض»، فيمكِنُ اجتِماعُهُما في الأحمرِ ولا يُمكِنُ ارتِفاعُهما بأن يكونَ أسودَ أبيضَ معا.

(**أو**) بمعنى الواو؛ أي: والثالِثُ مانِعُـ(**هما**) أي الجمعُ والخلوُّ، عطْفٌ على «مانع» وأقامَ المُضافَ إليه مقامَ المُضاف؛ أي: قضيةٌ مانِعةُ جمْع وخُلُوٍّ، فلا يمكِنُ اجتِماعُ طرفيها ولا يمكن ارتِفاعُهُما، وتتركَّبُ مِن الشيءِ ونقيضِه، كقولِنا: «هذا إما حيوان أو غير حيوان»، أو مِن الشيءِ والمُساوي لِنقيضِه، كقولِنا هذا: «العدد إما زوج أو فرد»، فلا يمكِنُ اجتِماعُ الزوجية والفردية في العدَدِ المُعيَّنِ ولا يمكِنُ ارتِفاعُهُما.

(وهو) أي مانعُ الجمعِ والخُلُوِّ (الحقيقيُّ) لأنَّ التعانُدَ فيه بيْنَ الطَّرفيْنِ في الصِّدْقِ والكذِبِ بِخِلافِ ما قبله؛ فإنَّ العِنادَ في أحدِهما.

وهو (الأخَصُّ) مِن الأوَّلَيْن؛ لأن كلَّ ما منَعَ الجمْعَ والخُلُوَّ منَعَ الجمْعَ فقط ومنع الخلوَّ فقط، فيلزم من وجود مانِعةِ الجمع والخلو وجودُ كُلٍّ مِن الآخرَيْن، ولا يلزَمُ مِن وجودِ منعِ الجمع وحدَه أو منعِ الخلوِّ وحده منعُهُما معًا.

وقولُه (فاعْلَمْها) كمَّلَ بِه البيت.[1]

---

(١) انظر أشكال ٢٨، ٢٩، ٣٠.

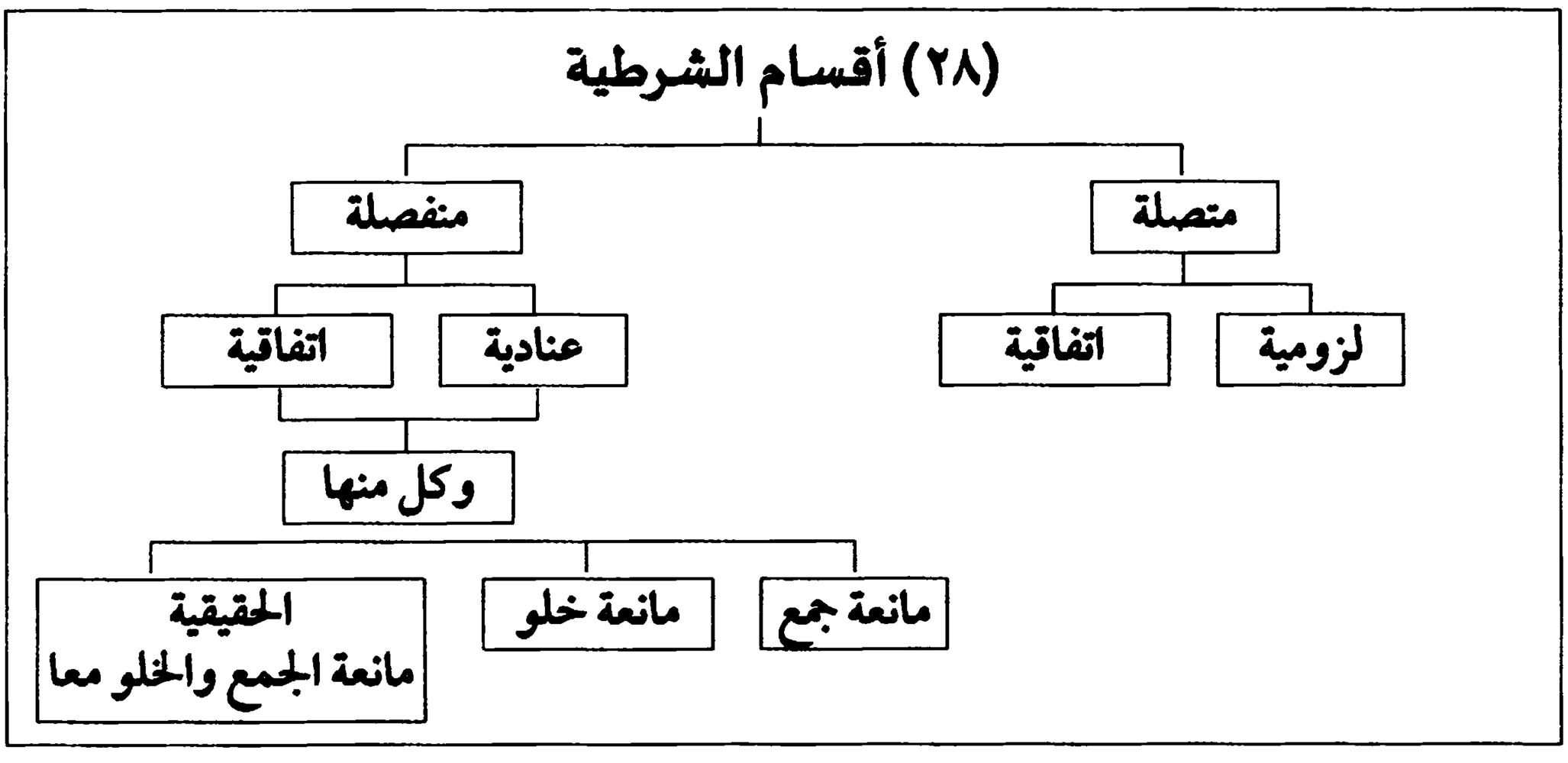

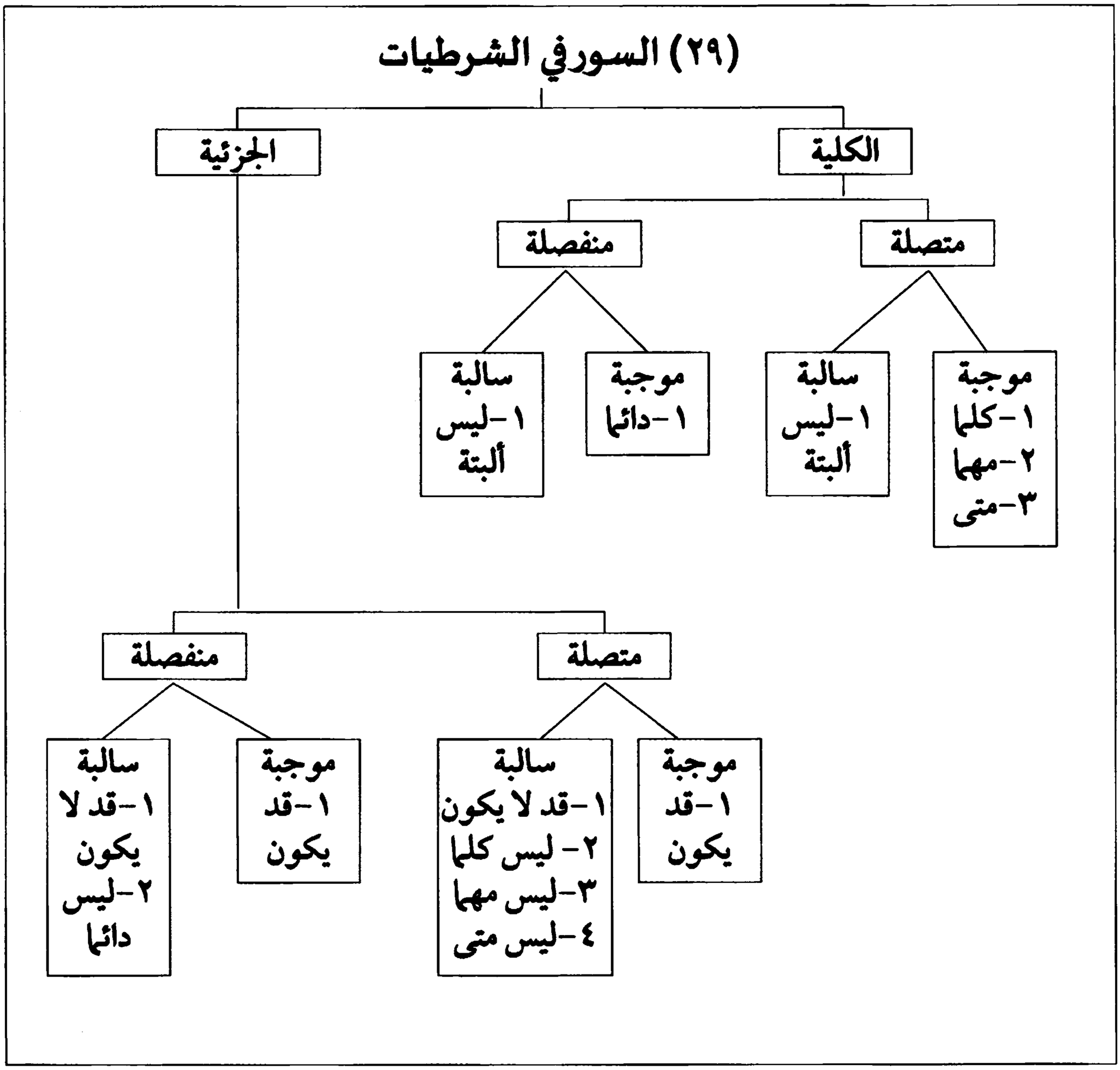
(٢٩) السورفي الشرطيات
الكلية
الجزئية
متصلة
منفصلة
موجبة
١-كلما
٢-مهما
٣-متى
سالبة
١-ليس
ألبتة
موجبة
١-دائما
سالبة
١-ليس
ألبتة
متصلة
منفصلة
موجبة
١-قد
يكون
سالبة
١-قد لا
يكون
٢-ليس
دائما
موجبة
١-قد
يكون
سالبة
١-قد لا يكون
٢- ليس كلما
٣-ليس مهما
٤-ليس متى

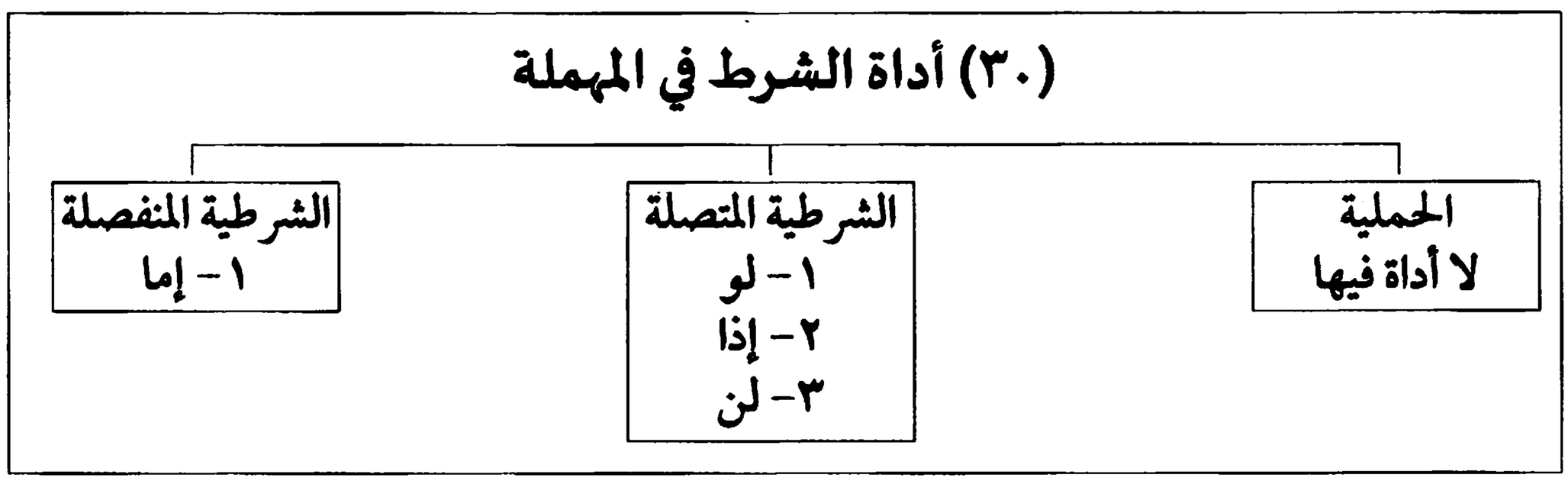
(٣٠) أداة الشرط في المهملة
الحملية
لا أداة فيها
الشرطية المتصلة
١- لو
٢- إذا
٣- لن
الشرطية المنفصلة
١- إما

***

فصلٌ: في التَّناقُض

(**فصلٌ في التناقُض**) وقدَّمه على «العَكْسِ»؛ لأنه يعُمُّ سائِرَ القضايا، وهو لُغةً: إثباتُ شيءٍ ورفْعُهُ، واصطِلاحًا ما ذكَرَه المصنِّفُ بقوله:

٦٣. تَنَاقُضُ خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِي * كَيْفٍ وصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِيْ

(**تناقُضٌ**) مُبتدأ، والمسوِّغُ إرادةُ مفهوم اللفظ، (**خُلْفٌ**) أي اختِلافُ (**القضيتين في * كيفٍ**) أي إيجابٍ وسَلْبٍ.

(**وصِدْقُ واحِدٍ**) أي واحِدةٍ مِن القضيتين، والتذكير باعتبار كونها قولا، وكذِبُ الأخرى (**أمْرٌ قُفِي**) أي تُبِعَ دائِما.

والمعنى أنَّ التناقُضَ هو اختِلافُ القضيتين في الكيْفِ، والحالُ أنَّ صِدْقَ واحِدةٍ مِنها وكذِبَ الأُخْرى أمْرٌ لَزِم.

فخرَجَ باختِلافِ القضيتين اختلافُ المُفرَدَيْن، نحو: «زيدٌ لا زيد»، والمفرَدِ والقضيةِ، نحو: «زيدٌ عمروٌ قائِم».

وبقولِنا «في كيْفٍ» أي إيجابٍ وسلْبٍ: اختلافُ القضيتين في الكلية والجزئية، نحو: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ - بعضُ الإنسان حيوان»، واختِلافُهما في الموضوع، نحو: «زيدٌ قائم - عمرو قائِم»، واختلافُهما في المحمولِ «زيدٌ قائِم - زيدٌ جالس».

وبقولنا: «وصِدْقُ واحِدٍ أمْرٌ قُفِي» اختلافُ قضيتين لا يلزَمُ صِدقُ أحدِهما بل يجوزُ صِدْقُهُما أو كذِبُهُما، فالأوَّلُ كقولِنا: «بعضُ الحيوان إنسان - بعضُ الحيوان ليس بإنسان» والثاني، كقولنا: «كلُّ حيوانٍ إنسان - لا شيء من الحيوانِ بإنسان»[1].

٦٤. فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ * فَنَقْضُهَا بِالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ

(**فإنْ تكُنْ**) أي القضيةُ (**شخصيةً**) نحو: «زيدٌ قائِمٌ»، (**أو مُهْمِلَة**) نحو: الإنسان حيوان.

(**فنَقْضُها بـ**) حَسَبِ (**الكيْفِ أنْ تُبَدِّلَه**)، أي: كيْفَها.

فنقيضُ الأولى: «زيدٌ ليس بقائم»، ونقيضُ الثانية: «الإنسانُ ليس بحيوان». وهذا في المُهمَلةِ ضعيفٌ، والصحيحُ أنَّ نقيضَ المهمَلةِ كُليَّةٌ تخالِفُها في الكَيْفِ، فنقيضُ «الإنسانِ حيوان» «لا شيءَ مِن الإنسان بحيوان».

---

(١) يشترط لحصول التناقض ثبوت الوحدات المشهورة وهي وحدة الموضوع، ووحدة المحمول، ووحدة الزمان، ووحدة المكان، ووحدة الإضافة، ووحدة الشرط، ووحدة القوة أو الفعل، ووحدة الكل أو الجزء. ورد المتأخرون هذه الوحدات إلى وحدتي الموضوع والمحمول لاستلزامهما البقية، وردها بعضهم إلى وحدة واحدة وهي اتحاد النسبة الحكمية.
[انظر حاشية الباجوري ص ٥٧، شرح الدمنهوري ص ١١، المطلع ص ١٥-١٦].
انظر شكل (٣١).

(٣١) شروط التناقض في القضايا

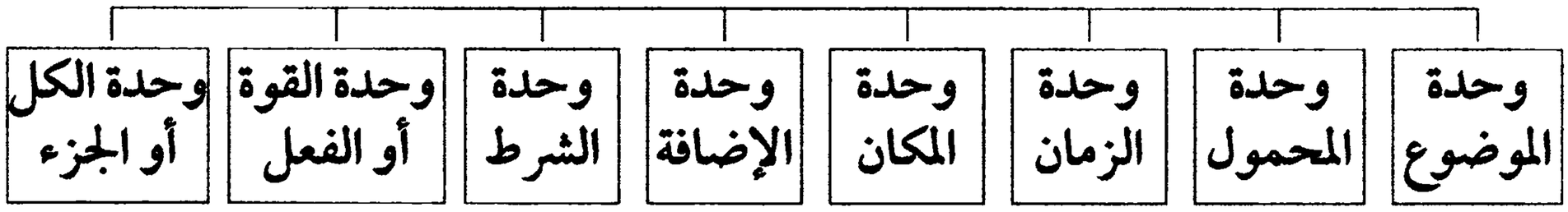

٦٥. وإنْ تَكُنْ مَحْصورَةً بِالسُّورِ * فانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا المَذْكُورِ

(وإنْ تكُنْ) أي القضيةُ (محصورةً) أي مُسوَّرةً (بِالسُّورِ) الكُلي والجُزْئي (فانْقُضْ) أي انْقُضْها (بِضِدِّ سُورِها المذْكورِ) بعْدَ تبديلِ كيْفِها، فحينئذٍ يتفرَّعُ على ذلك ما ذكرَه بِقولِه:

٦٦. فَإنْ تكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ * نَقِيضُهَا سالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ

٦٧. وإنْ تكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ * نقِيضُها مُوَجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ

(فإنْ تكُنْ موجبةً كُلية) نحو: «كلُّ إنسانٍ حيوان»، (نقيضُها سالِبةٌ جُزْئية) نحو: «ليسَ بعْضُ الإنسانِ بحيوان». (وإنْ تكُنْ سالِبةً كُلية) نحو: «لا شيء من الإنسان بِفَرَس»، (نقيضُها مُوجُبةٌ جُزئية) نحو: «بعضُ الإنسان فرس».[1]

(١) انظر شكل (٣٢).

(٣٢) صور تناقض القضايا

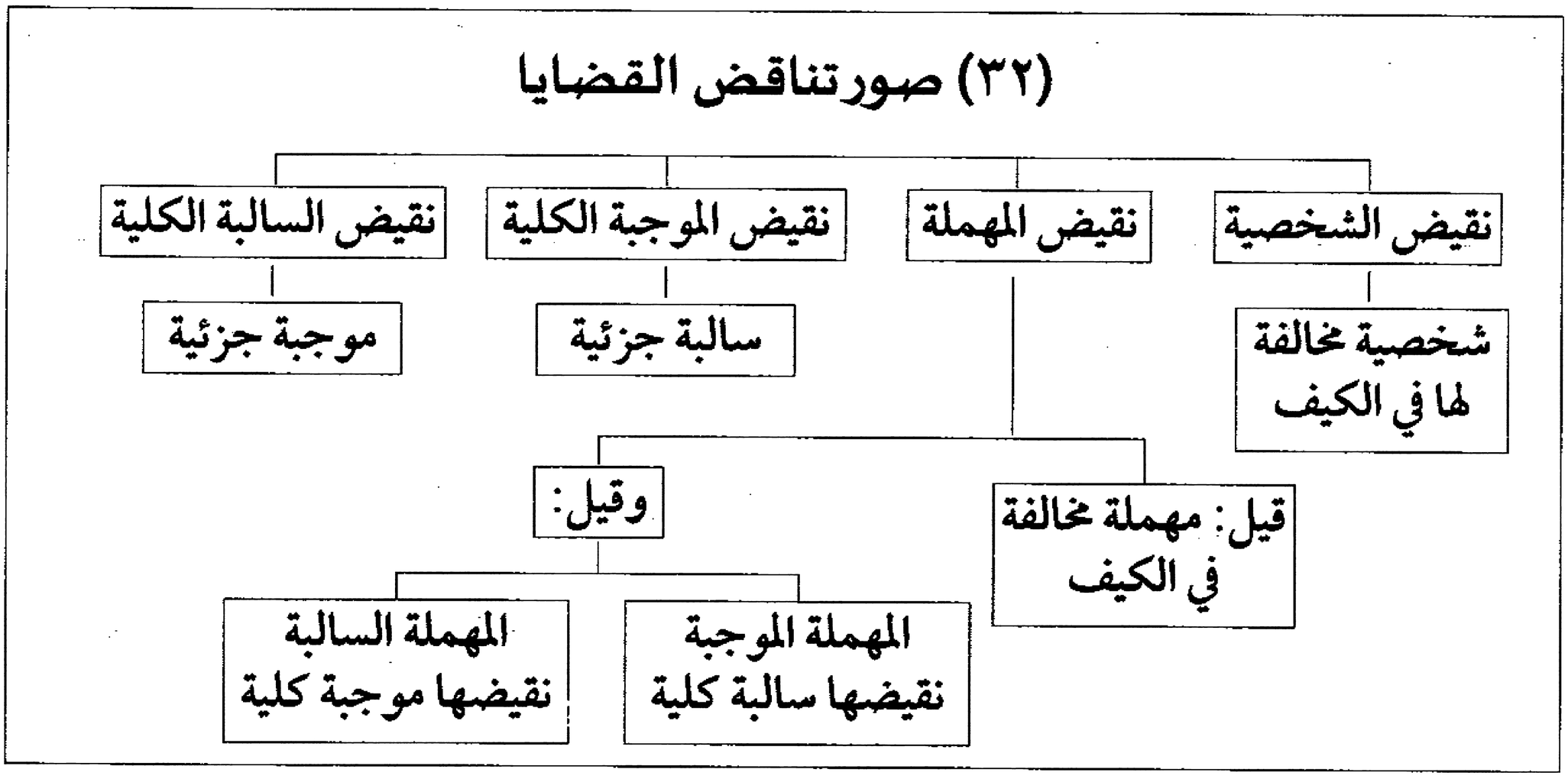

***

فصلٌ: في العَكس المُستوِي

(**فصلٌ: في العكْس المُستوِي**) هو لغةً التبديلُ والقلْبُ، واصطِلاحًا ما ذكره المصنّفُ بقوله:

٦٨. العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ * مَعَ بَقاءِ الصِّدْقِ والكَيْفِيَّهْ

(**العكْسُ**) أي: المُستوِي؛ أي: المُساوي للأصْلِ، وهو احترازٌ عن عكْسِ النقيض -وسيأتي- هو (**قلْبُ جُزْأي**) أي طَرَفَي (**القضيةِ**) بجعل الموضوعِ محمولًا، والمحمولِ موضوعًا في الحمليةِ، وبجعلِ المقدَّم تاليًا، والتالي مُقدَّمًا في الشرطيةِ المتصلة، حالة كونِه:

(**مع بقاءِ الصِّدْق**) في العكْس؛ أي: إنْ كان الأصلُ صادِقًا لزِمَ صِدْقُ العكس، (و) بقاءِ (**الكيفيةِ**) التي كانت في الأصلِ، فإنْ كان الأصلُ مُوجَبًا فالعكسُ موجَبٌ وإن كان سالِبًا فسالِبٌ.

٦٩. والكَمِّ إلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّهْ * فَعَوَّضُوهَا المُوجَبَ الجُزْئِيَّهْ[1]

(و) معَ بقاءِ (**الكمِّ**) أي إنْ كان الأصلُ كليًّا فالعكسُ كُلِّيٌّ، وإنْ كان جزئيا فجزئي، وسيأتي أمثِلةُ ذلك.

(١) وفي بعض النسخ «فعَوْضُها الموجَبَةُ»، كما يستفاد من حاشيتي الباجوري والصبان.

واستثنى المصنِّفُ مِن بقاء الكمّ قولَه: (**إلا المُوجَبَ**) محذوف التاء للضرورة: أي المُوجبةَ (**الكلية**) فلا يبقى فيها الكمُّ، بل تنعكِسُ جُزئيةً كما أشار إلى ذلك بقوله: (**فعوَّضُوها**) أي المناطِقةُ (**الموجَبَ الجُزْئية**).

والمعنى أنه يُشْترَطُ بقاءُ الكمِّ في العكْسِ كما كان في الأصل، إلا في الموجَبةِ الكلية نحوَ: «كل إنسانٍ حيوان» و«كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا»، فلا يبقى فيهما الكَمُّ في العكْس، بل تعكِسُهما جُزئِيتين، فتقولُ في عكْسِ الأولى: «بعضُ الحيوان إنسان»، وفي عكس الثانية: «قد يكونُ إذا كان هذا حيوانًا كان إنسانا».

ولا يصِحُّ عكسُهما كُليَّتيْن؛ لأنَّ المحمولَ الأعمَّ يثْبُتُ لجميع أفراد الموضوع الأخصِّ، ولا يثبُتُ ذلك الموضوعُ إلا لبعضِ أفرادِ ذلك المحمولِ الأعمِّ، وكذا المقدَّمُ الأخصُّ يستلزِمُ التالي الأعمَّ كُليًّا، ولا يستلزِمُ الأعم الأخصَّ إلا جُزئيا.

ثم اعْلَمْ أنَّ القضايا: شخصيةٌ وكليةٌ وجزئيةٌ ومهملة، وهي: مُوجَباتٌ أو سوالِب، فالموجباتُ الأربَعُ تنعكِس إلى موجبةٍ جزئية؛ فقولُك: «زيدٌ حيوان» عكسه: «بعضُ الحيوان زيد»، وقولُك: «كلُّ إنسانٍ حيوان» أو «بعضُ الإنسان حيوان» أو «الإنسانُ حيوان» عكْسِ هذه الثلاثة: «بعضُ الحيوانِ إنسان».

والسَّوالبُ لا ينعكسُ منها إلا الكُليةُ، نحو: «لا شيءَ من الإنسان بحَجَر» وعكسُها كنفسِها، وهو: «لا شيءَ مِن الحجر بإنسان».

والشخصيةُ نحو: «ليس زيدٌ بحَجَر» وعكسُها كليةٌ نحو: «لا شيءَ مِن الحجر بزيد» وهذا إذا كان محمولُها كليًّا، فإن كان محمولُها جُزْئيًّا انعكسَتْ كنفسِها نحو: «ليس زيدٌ بعمرٍو» ينعكِسُ إلى قولِنا: «عمرو ليس بزيد».

وإلى هذا أشارَ بقوله:

٧٠. والعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ * بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ

(والعكْسُ لازِمٌ لـ) ـكلِّ قضية (غيرَ ما وُجِدْ * به) الضمير لـ «ما»، وذُكِّرَ باعتبار لفظِ «ما» وإن كانت واقِعةً على قضية؛ أي: حصَلَ (اجتِماعُ الخِسَّتَيْنِ) أي السَّلْبِ والجُزئية، نحو: «بعضُ الحيوانِ ليسَ بإنسان» فلا عكْسَ لها؛ لأنه يصِحُّ سلْبُ الأخصِّ عن بعضِ أفراد الأعمِّ، ولايصِحُّ سلْبُ الأعمِّ عن بعض أفراد الأخصِّ، فيصْدُقُ قولُنَا: «بعضُ الحيوان ليس بإنسان»، ولا يصدُقُ: «بعض الإنسان ليس بحيوان».

(فاقْتَصِدْ) تكمِلةٌ للبيت: أي توسَّطْ في الأمور.

٧١. وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ * لِأَنَّها فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ

(ومِثْلُها) أي: السالِبةُ الجزئية في عَدَمِ لُزومِ العكْسِ لها، القضيةُ (المهملةُ السلبية) كقولِنا: «الحيوانُ ليس بإنسان»، فإنه صادق، ولا يصدُقُ عكْسُه وهو «الإنسانُ ليس بحيوان»؛ لِما تقدَّمَ مِن بيان صحة نفي الأخصِّ عن بعضِ أفراد الأعمِّ، وعدَم صِحة نفي الأعمِّ عن بعض أفراد الأخص.

وقد أشارَ إلى ذلك بقولِه: (لأَنَّها) أي المهملةَ السلبيةَ (في قوةِ الجزئية) فكما لا تنعكِسُ الجزئيةُ السالبة لا تنعكِسُ المهملةُ السالبة[1]، ثُمَّ إنَّ العكسَ لا يكونُ إلا في الحَمْلِيات والشَّرْطِيات المتصلة كما تقدَّمَ تمثيلُ ذلك.

---

(١) انظر شكل (٣٣).

(٣٣) عكس الحمليات

موجبة					سالبة				
كلية	جزئية	مهملة	طبيعية	شخصية	جزئية	مهملة	طبيعية	كلية	شخصية
تنعكس جميعا					لا تنعكسان		تنعكس جميعها		
موجبة جزئية							سالبة طبيعية	سالبة كلية	سالبة كلية أو سالبة شخصية
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠

وإليه أشار بقولِه:

٧٢. والعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ * وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

(**والعكْسُ في مُرتَّبٍ**) أي ثابِتٌ في قضيةٍ مُرتَّبةٍ (**بِالطَّبْعِ**).

والترتيبُ الطبيعيُّ هو ما اقتضاه المعنى بحيث يتغيَّرُ بِتغيُّرِه، ألا تَرَى أنَّ معنى القضية الحملية: ثبوتُ مفهومِ المحمولِ لأفراد الموضوع، فإذا غُيِّرَ ترتيبُها أفادَتْ ثُبوتَ مفهوم الموضوع لأفراد المحمول، ومعنى الشرطية: لزومُ التالي لِلمُقدَّم، فإذا غُيِّرَ الترتيبُ أفادَتْ لزومَ المقدَّم لِلتالي، هذا هو المرتَّبُ بِالطَّبْعِ.

وأما المُرتَّبُ بالوضع فهو الشرطيةُ المنفصِلة؛ لأنَّ ترتيبها ذِكْريٌّ بحيثُ لا يتغيَّرُ معناها بِتغيُّرِ طرفيها، فقولُك: «العددُ إما زوج أو فرد» لو قدَّمْتَ فيه الثاني على الأوَّلِ، وقلتَ: «العددُ إما فرد أو زوج» لا يتغيَّرُ معناه، فعُلِمَ أنَّ الترتيب إنما هو في مُجرَّدِ الوضْع والذِّكْر.

وهذا معنى قولِ المصنِّف: (وليسَ) أي العكْسُ ثابتًا (في مُرتَّبٍ بِالوَضْعِ) وذلك هو القضيةُ الشرطية المنفصِلةُ فلا عكْسَ لها[1].

وقد عُلِمْ مِن تقييدِ المُصنِّفِ العكْسَ بالمستوي أنَّ كلامَه قيْدٌ فقط، وخرَجَ به عكْسُ النقيضِ الموافِق، وهو تبديلُ كُلٍّ مِن الطرفَيْن بِنقيضِ الآخَرِ مع بقاءِ الكمِّ والكيْفِ، فقولنا: «كل إنسانٍ حيوان» عكسُ نقيضِه الموافِق: «كل ما ليس بحيوانٍ هو ليس بإنسان»، ويُسمَّى «موافِقًا» لِموافقةِ الأصْلِ للعكْسِ في الكيْف.

وخرَج به أيْضًا عكْسُ النقيضِ المُخالِفِ، وهو تبديلُ الأوَّلِ بِنقيضِ الثّاني، والثاني بِعَيْنِ الأوَّلِ مع الاختِلافِ في الكيْف، فقولُنا: «كُلُّ إنسانٍ حيوان» عكْسُ نقيضِه المُخالِفِ: «لا شيءَ مِمَّا ليس بحيوانٍ إنسان»، وسُمِّيَ «مُخالِفًا» لِمخالفةِ العَكس للأصلِ في الكيف.[2]

---

(١) انظر شكل (٣٤).

(٢) انظر شكل (٣٥).

(٣٤) عكس الشرطيات

شرطية متصلة				شرطية منفصلة			
كلية		جزئية		كلية		جزئية	
موجبة	سالبة	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة
تنعكس	تنعكس	تنعكس	لا تنعكس	جميعها لا تنعكس			
متصلة موجبة جزئية	متصلة سالبة كلية	متصلة موجبة جزئية					
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨

(٣٥) عكس القضايا

عكس النقيض الموافق	عكس النقيض المخالف	العكس المستوي
تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر مع بقاء الكم والكيف	تبديل الأول بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول مع الاختلاف في الكيف	قلب جزأي القضية مع بقاء الصدق والكيفية والكم إلا في الموجبة الكلية فعوضها موجبة جزئية

***

بابٌ: في القياس

وهو لغةً تقديرُ شيءٍ على مِثالٍ آخر، كتقديرِ المذْرُوعِ على آلةِ الذَّرْعِ، واصطلاحًا ما ذكرَه المصنِّفُ بقوله:

٧٣. إنَّ القِياسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا * مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرَا

(**إنَّ القياسَ**) قوْلٌ (**مِن قضايا صُوِّرَا**) أي رُكِّبَ تركيبًا خاصًّا حالةَ كَوْنِه (**مُسْتلْزِمًا بِالذَّاتِ**) أي بِذاتِه (**قولًا آخَرَا**).

فقولُنا: «قولًا» جنْسٌ يخرُجُ به المفرَدُ؛ فإنَّه لا يُسمَّى قولًا؛ لأنَّ القوْلَ عند المناطِقةِ خاصٌّ بِالمركَّبِ. وقولُنا: «صُوِّرا مِن قضايا» يُخْرِجُ القضيةَ الواحِدة.

والمرادُ بالقضايا قضيتان أو أكثر ليشملَ القياسَ البسيط، وهو المركَّبُ مِن مقدِّمتين كقولِنا: «العالَمُ متغيِّرٌ، وكُلُّ متغير حادث»، والقياسَ المركَّبَ مِن أكثرَ مِن مُقدِّمتين كقولنا: «النبَّاشُ آخِذٌ للمال خُفْية، وكلُّ آخِذٍ للمالِ خُفيةً سارِقٌ، وكلُّ سارِقٍ تُقطَعُ يَدُه». وقولُه: «مُستلْزِمًا» خرَجَ به ما صُوِّرَ مِن قضيتيْن ولم يستلْزِمْ قولًا آخَرَ، كالقضيتين المركَّبَتيْنِ على وجْهٍ لا يُنتِجْ لِعَدَم تكرُّرِ الحدِّ الوسطِ، كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حيوان، وكل فرسٍ صهّال»، وكالقضيتين المركَّبَتَيْن مِن ضَرْبٍ عقيم لا يُنْتِجُ، كقولِنا: «لا شيءَ مِن الإنسان بِحَجَرٍ، وكلُّ حجَرٍ جِسْمٌ» لا يستلزِمُ شَيئًا لِعدم إيجابِ الصُّغْرى.

وقولُنا: «بِالذّات» خرَجَ بِه ما يستلزِمُ لا لِذاتِه كقياسِ المُساواةِ، وهو المركَّبُ مِن قضيتين، مُتعلِّقُ محمولِ إحداهما موضوعُ الأخرى، كقولِنا: «زيدٌ مُساوٍ لعمرو، وعمروٌ مُساوٍ لبكر»، فإنه يستلزِمُ «زيدٌ مُساوٍ لبكر»، لكن هذا الاستِلزامَ ليسَ لِذاتِ القياسِ، بل بواسطة صِدْقِ مقدِّمةٍ أجنبية، وهي أنَّ مُساوي المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء.

-ألا ترى أنَّك لو قُلْتَ: «الإنسانُ مباينٌ للفرس، والفرسُ مُباينٌ للناطق» لم يلزمْ منه أن الإنسانَ مُباينٌ للناطق؛ لأنَّ مُباينَ المباينِ لشيءٍ لا يلزمُ أن يكونَ مُباينًا لذلك الشيء.

وقولُنا: «قولًا آخر» المُرادُ به النتيجةُ، فإنها قولٌ مُغايرٌ لقضيتيْ القياس، فيخرُجُ به القضيَّتان المُستلزِمتان لإحداهما، كقولِنا: «زيْدٌ قائِمٌ، وعمرو جالسٌ» فهاتان القضيتان يستلزِمانِ إحداهما ولا يُسمَّيان قياسا؛ لأنَّ إحداهما ليسَ قولًا آخرا.

والمرادُ بقولِنا: «مُسْتلزِمًا بِالذاتِ قولًا آخرا» أنَّ القياسَ متى سُلِّمَ استلْزَمَ النتيجةَ، سواءٌ كان صادِقًا -كما مرَّ- أو كاذِبًا، كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حِمار، وكلُّ حِمار صهّال» فإنه يستلزِمُ -بحيْثُ لو سُلِّم- أنَّ كُلَّ إنسانٍ صهّال، وإنما قلنا ذلك؛ لأن التعريفَ يجبُ صدقُه على القياس الصَّادق والكاذب كالسفسطة.

٧٤. ثُمَّ القِياسُ عِنْدَهُمْ قِسْمانِ * فَمِنْهُ مَا يُدْعَىٰ بِالاقْتِرَانِي

(ثُمَّ) لِلتَّرتيبِ الذِّكْري (القياسُ عِندَهُم) أي المناطِقةِ (قِسمان): هُما الاقترانيُّ والشرْطي.

(فمنه ما يُدَعىٰ) أي يُسمَّى (بـ)ـالقياسِ (الاقتِراني) لاقتِرانِ الحُدود فيه، وعدَمِ فصْلِها بأداةِ استِثناءٍ، كقولِنا: «العالَمُ متغيِّرٌ، وكلُّ متغيِّرٍ حادِثٌ»، وعرَّفَه بقوله:

٧٥. وَهْوَ الَّذِيْ دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ * بِقُوَّةٍ، وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ

(وهو الذي دلَّ على النتيجة * بقوةٍ) بأنْ كانَتْ فيه مُتفرِّقةَ الأجْزاءِ. ألا تَرى أنَّ قولَنا: «العالَمُ متغيِّرٌ، وكُلُّ متغيِّرٍ حادِث» يدُلُّ على النتيجةِ، وهي: العالَمُ حادِثٌ، لكن بالقوةِ، بمعنى أنَّ أجزاءَها متفرِّقةٌ فيه؛ لأنَّ موضوعَها موضوعُ الصُّغرى ومحمولُها محمولُ الكبرى.

(واختُصَّ) القياسُ الاقتِرانيُّ (بـ)ـالقضايا (الحمليةِ) فلا يُركَّبُ إلا منها، لا من الشرطية، وهذا رأيٌ مرجوحٌ، والصَّحيحُ أنَّ القياسَ الاقتِرانيَ يؤلَّفُ مِن القضايا الحملياتِ -كما تقدَّم- ومِن القضايا الشرطيات كقولِنا: «كلما كانتِ الشمسُ طالِعةً كان النهارُ موجودًا، وكلَّما كان النهارُ موجودًا كانتِ الأرضُ مُضيئةً» فيُنتِج «كلَّما كانتِ الشمسُ طالِعةً كانتِ الأرضُ مُضيئة»[1].

---

(١) بناء على رأي الجمهور من تركب القياس الاقتراني من الحمليات والشرطيات، فإن هذا القياس ينتظم فيه حينئذ خمسة أقسام:
الأول: المركب من شرطيتين متصلتين. الثاني: المركب من شرطيتين منفصلتين.
الثالث: المركب من شرطية متصلة وشرطية منفصلة.
الرابع: المركب من حملية وشرطية متصلة.
الخامس: المركب من حملية وشرطية منفصلة. وينعقد في كل قسم من الأقسام الخمسة أشكال القياس الأربعة الآتية. [حاشية الباجوري ص ٦١].
انظر شكل (٣٦).

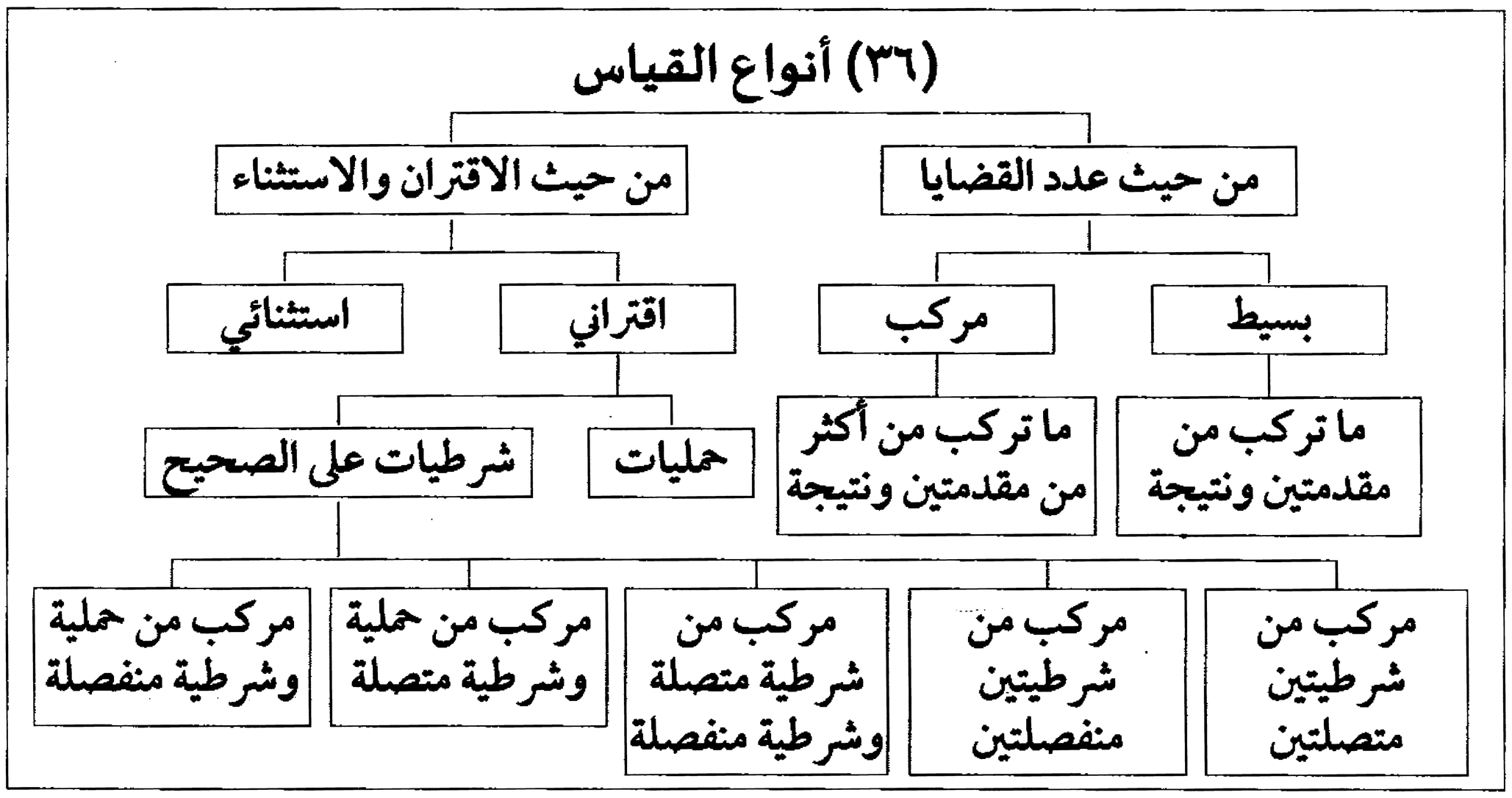

٧٦. فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا * مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا

(**فإنْ تُرِدْ تركيبَهُ**) أي القياسَ الاقترانيَّ، (**فرَكِّبَا * مُقدِّمَاتِه**) أي: مُقدِّمتَيْهِ إنْ تركَّبَ مِن مُقدِّمتيْن، أو مُقدِّمات إنْ تركَّبَ مِن أكثر. (**على ما وَجَبا**) أي على الوجْهِ الذي وجَبَ مِن الإتيانِ بوصْفٍ جامعٍ بين طرَفَيِ النتيجةِ وهو الحدُّ المُكرَّرُ، وبه حصَلَتْ المُقدِّمتانِ، إحداهُما مشتمِلةٌ على موضوعِ النتيجةِ أو مُقدِّمِها، والأخرى على محمولِها أو تاليها، ومِن اندِراجِ الأصغرِ تحتَ الأوسَطِ في الاقترانيِّ كما سيأتي.

٧٧. وَرَتِّبِ المُقَدِّماتِ وانْظُرَا * صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبَرَا

(**ورَتِّبِ المُقدِّماتِ**) بأن تُقدِّمَ الصُّغْرى منها، وهي المشتمِلةُ على موضوعِ النتيجةِ، أو مُقدِّمِها على الكبرى، وهي المشتمِلةُ على محمولِها أو تاليها، ويكونَ ذلك على الوجهِ الخاصِّ ككَوْنِ الصُّغْرى موجَبةً والكُبْرى كليَّةً في الشَّكْلِ الأوَّلِ مثلا.

(وانظُرا) أي: انظُرَنْ (صحيحَها) أي المقدِّماتِ مُتميِّزًا (مِن فاسِدٍ) أي مِن فاسِدِها مِن جهة النَّظْم بأنْ كانتا سالِبَتَيْن أو جُزئيَتَيْن؛ إذْ لا إنتاجَ لِسالِبَتَيْن أو جُزئيَتَيْن، ومِن جهة المادَّةِ بأنْ كانتا كاذِبَتَيْن أو إحداهُما كاذِبة.

(مُخْتَبِرًا) أي حالةَ كوْنِكَ مُخْتَبِرًا لِلمُقدِّمات بالاستِدلالِ عليها إنْ كانَتْ نظرية، هل هي يقينيةٌ أو لا؟

وهذا بيانٌ للوجه الخاصِّ الذي ذكَرَه سابِقًا في قولِه: (على ما وَجَبا)، فلا يُقالُ، هذا تكْرارٌ لِما تقدَّم.

٧٨. فَإِنَّ لازِمَ المُقَدِّمَاتِ * بِحَسَبِ المُقَدِّماتِ آتِ

(فإنَّ لازِمَ المُقدِّماتِ * بِحَسَبِ المُقدِّماتِ آتِ) أي لازِمُ المُقدِّماتِ -وهو النتيجة- آتٍ بِحَسَبِها، فإنْ كانت المقدِّماتُ صحيحةً صادِقةً كانتِ النتيجةُ صادِقةً، وإنْ كانت المقدِّماتُ فاسِدةً أو كاذِبةً لم يلزَمْ صِدْقُ النتيجةِ، بل تضطرِبُ فتصْدُقُ تارةً وتكذِبُ أُخرى.

مثلًا إذا قُلْنا: «العالَمُ متغيِّرٌ، وكلُّ مُتغيِّرٍ حادِثٌ»، فهذا قياسٌ صحيحٌ مُقدِّمتاه صادِقتان فنتيجتُهُ كذلِك.

وإنْ قُلْتَ: «كلُّ إنسانٍ فرس، وكلُّ فرَسٍ صهّال» فهو قياسٌ كاذِبٌ إحدى المقدِّمتيْن فلا يلزَمُ صِدْقُ النتيجةِ، بل تكذِبُ تارةً كهذا المثال، فإنَّ نتيجَته: «كلُّ إنسانٍ صهّال» وهي كاذِبة، وتصدُقُ تارةً كما لو أبدَلْتَ الكُبْرى بقولِك: «كلُّ فرَسٍ ناطق» فإن نتيجته: «كلُّ إنسانٍ ناطِقٌ» وهي صادِقة، لكنَّ صِدْقَها اتِّفاقي.

٧٩. ومَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ صُغْرَىٰ * فَيَجِبُ انْدِراجُهَا فِي الكُبْرَىٰ

(**وما مِن المُقدِّماتِ صُغرىٰ**) أي: وما هي صُغْرى مِن المُقدِّمات.

(**فيجبُ اندِراجُها**) أي: اندِراجُ أصْغَرِها الذي هو موضوعُ المطلوبِ (في) أوسَطِ (**الكُبرىٰ**).

مثلًا إذا قُلْنا: «كلُّ إنسانٍ حيوان، وكل حيوان جسم»، الأصغَرُ هو إنسانٌ، وقد اندَرَجَ في الحيوانِ لينسحِبَ عليه حُكْمُه.

٨٠. وذَاتُ حَدٍّ أصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا * وذَاتُ حَدٍّ أكْبَرٍ كُبْرَاهُما

(**وذاتُ حدٍّ أصْغَرٍ**) صُرِف للضرورة (**صُغْرَاهُما**) أي الصُّغْرى مِن المُقدِّمتَيْن هي ذاتُ الحدِّ الأصْغَرِ الذي هو موضوعُ المطلوبِ، كقولِنا في المِثالِ المتقدِّم: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» فإنها مشتمِلةٌ على الحَدِّ الأصْغَرِ وهو «إنسانٌ» الذي يكونُ موضوعًا في النتيجة.

(**وذاتُ حدٍّ أكبَرٍ كُبْراهُما**) أي وكُبْرى المقدمتَيْن هي المشتمِلةُ على الحدِّ الأكْبَرِ الذي هو محمولُ النتيجةِ، كقولِنا في المثالِ السابق: «وكلُّ حيوانٍ جِسْمٌ»، فإنها مشتمِلة على الحدِّ الأكبَرِ وهو «جِسم» الذي يكونُ محمولًا في النتيجة.

وسُمِّي موضوعُ النتيجةِ «أصغر»؛ لأنه أقلُّ أفرادًا غالِبًا مِن محمولِها الذي سُمِّيَ «أكبر» لكثرة أفراده، وسُمِّي كلٌّ مِنهما «حدًّا»؛ لأنه طرَفُ القضية.

٨١. وأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ * وَوَسَطٌ يُلْغَىٰ لَدَىٰ الإِنْتَاجِ

(**وأصغَرٌ**) صُرِف للضرورة (**فذاكَ ذو اندِراجِ**) الأصغرُ مندَرِجٌ في مفْهومِ الأكبرِ بسببِ اندِراجِه في الأوسَطِ كما تقدَّم.

(**ووسَطٌ يُلغَىٰ لدىٰ الإنتاجِ**) أي الحدُّ الوسَطُ -وهو المكرَّرُ في المُقدِّمتَيْن- يُترَكُ عند الإنتاج؛ فهو كالآلَةِ يُؤتى به عِندَ الاحتياجِ إليه في التوصُّلِ إلى المطلوبِ، ويُتْرَكُ عند حُصولِه.

***

فصلٌ: في الأشْكَال

٨٢. الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ * يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ

٨٣. مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ * إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

(**الشَّكْلُ عندَ هُـؤلاءِ النّاسِ**) أي: المناطِقةِ، فهو عامٌّ أُريدَ به الخُصوصُ، (**يُطْلَقُ عَنْ**) أي هيئةِ (**قضيَّتَيْ قياسٍ * مِن غيْرِ أنْ تُعتبَرَ الأسوارُ**) كقولِنا: «الإنسانُ حيوانٌ، والحيوانُ جِسْمٌ»، فهيئةُ هاتين القضيتيْن تُسمَّى شَكْلًا، أي: نوعًا خاصًّا مِن القياسِ.

(**إذْ**) تعليليةٌ؛ أي: لأنَّ (**ذاكَ**) الذي اعْتُبِرَ فيه الأسوارُ (**بِالضَّرْبِ له يُشارُ**) أي يُسمَّى ضَرْبًا خاصًّا مِن الشكل.

فالقضيتان المتقدِّمتان قريبًا شَكْلٌ، فإنَّ سُورتَهُما بالكلية، قلْتَ: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وكل حيوانٍ جسم» كانا ضَرْبًا خاصًّا مِن الشكل الأوَّل.

٨٤. وَلِلْمُقَدِّماتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ * أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ

(**ولِلمُقدِّماتِ أشكَالٌ فقَط**) اسمُ فِعل بمعنى «انْتَهِ» مُقدَّمٌ من تأخير. (**أربعةٌ**) بلا زيادةٍ عليها، وهذه الأشكالُ الأربعةُ تحصُلُ مِن القياسِ، (**بِحَسَبِ**) تكرارِ (**الحَدِّ الوسَطِ**) فيه.

٨٥. حَمْلٌ بِصُغْرَىٰ وَضْعُهُ بِكُبْرَىٰ * يُدْعَىٰ بِشَكْلٍ أوَّلٍ وَيُدْرَىٰ

(**حَمْلٌ بِصُغْرَىٰ وَضْعُهُ بِكُبْرَىٰ**) أي حَمْلُ الحدِّ الوَسَطِ في الصُّغْرى ووضْعُه في الكُبْرى، كالمثال المتقدِّم قريبا، (**يُدْعَىٰ بِشَكْلٍ أوَّلٍ ويُدَرىٰ**) أي يُسمَّى عِندَهُم بالشَّكْل الأوَّل.

٨٦. وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ ثَانِيًا عُرِفْ * وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ ثالِثًا أُلِفْ

(**وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ ثانيًا عُرِفْ**) أي حَمْلُ الحدِّ الوَسَطِ في كلٍّ مِن الصُّغْرى والكُبْرى عُرِفَ عِندَهُم بالشكل الثاني، كقولِنا: «كُلُّ إنسانٍ حيوان، ولا شيءَ مِنَ الحَجَر بحيوان». (**ووَضْعُهُ فِي الكُلِّ ثالِثًا أُلِف**) أي وَضْعُ الحدِّ الوَسَطِ في كُلٍّ مِن الصُّغْرَى والكُبْرَى يُسمَّى عندهم الشكلُ الثالِثُ، كقولِنا: «كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق».

٨٧. وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأوَّلِ * وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ

(**ورابِعُ الأشْكالِ عَكْسُ الأوَّلِ**) أي: والشكلُ الرابع هو عكسُ الشكلِ الأول، فيكونُ الحدُّ الوسَطُ فيه موضوعًا في الصُّغرى، محمولًا في الكُبْرى، كقولِنا: «كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان». (**وهي على التَّرْتيبِ في التَّكَمُّلِ**) أي وهذه الأشكالُ الأربعةُ على الترتيب في الأكْمَليَّةِ، فأكْمَلُها الأوَّلُ، ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع؛ لأنَّ كلَّ واحِدٍ أوضَحُ في الإنتاج مِمّا بعْدَه.[1]

---

(١) انظر شكل (٣٧).

(٣٧) أشكال القياس

أشكال القياس في الحمليات			أشكال القياس في الشرطيات		
الشكل	الحد الوسط في		الشكل	الحد الوسط في	
	الصغرى	الكبرى		الصغرى	الكبرى
الأول	محمول	موضوع	الأول	تالي	مقدم
الثاني	محمول	محمول	الثاني	تالي	تالي
الثالث	موضوع	موضوع	الثالث	مقدم	مقدم
الرابع	موضوع	محمول	الرابع	مقدم	تالي

٨٨. فَحَيْثُ عَنْ هَذا النِّظامِ يُعْدَلُ * ففَاسِدُ النِّظام، أمَّا الأوَّلُ

٨٩. فَشَرْطُهُ الإيجابُ في صُغْراهُ * وأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ

(**فحيْثُ عن هذا النِّظام يُعْدَلُ**) أي: وحيثُ يُعْدَلُ عن هذا الترتيبِ بِأَنْ لَمْ يتكرَّر الحدُّ الوسَط، (**فـ**)ـالقياسُ (**فاسِدُ النِّظام**) كقولِنا: «كل إنسان حيوان، وكل فرس صهال»، بل لا يُسمَّى قياسًا؛ لأن القياسَ عندهم ما استلزَمَ النتيجةَ، وهذا لا نتيجةَ له لعدَم تكْرارِ وَسَطٍ فيه.

ثم شرَعَ في شُروطِ إنتاجِ الأشكال مُبتدِئًا بالأوَّلِ، فقال:

(**أمَّا**) الشكْلُ (**الأوَّلُ * فشَرْطُه**) أي شرْطُ إنتاجِه (**الإيجابُ في صُغْراه**) كليةً كانت أو جُزئية.

(**وأنْ تُرَى كليةً كُبْراه**) موجَبةً أو سالِبة، فيحصُلُ مِن ذلك أربَعُ صُورٍ مِن ضَرْبِ الموجَبتيْن الصُّغريَيْن في الكُليَّتيْن الكُبْريَيْن.

فضروبُه المنتجَةُ أربعةُ:

- الأوَّلُ: مِن مُوجَبتين كليتين، نحو: «كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم» والنتيجةُ موجَبةٌ كلية، وهي: «كل إنسان جسم».

- الثاني: مِن مُوجَبةٍ كلية صُغرى وسالِبة كُلية كُبرى، نحو: «كل إنسان حيوان، ولا شيءَ من الحيوانِ بِحجر» والنتيجة سالِبة كلية، وهي: «لا شيءَ من الإنسان بحجر».

- الثالِثُ: مِن مُوجَبةٍ جُزئيةٍ صُغْرى ومُوجَبةٍ كُليةٍ كُبْرى، نحو: «بعضُ الحيوان إنسانٌ، وكلُ إنسان ناطق» والنتيجةُ موجَبةٌ جزئية، وهي: «بعض الحيوان ناطق».

- الرابِعُ: مِن مُوجَبةٍ جُزئيةٍ صُغرى وسالِبةٍ كُليةٍ كُبْرى، نحو: «بعض الحيوان إنسانٌ، ولا شيءَ من الإنسان بفرس» والنتيجةُ سالِبةٌ جزئية، وهي: «ليس بعضُ الحيوانِ بفرس».

وخرَجَ باشتراطِ إيجابِ الصُّغْرى ما لو كانت سالِبةً كُليةً أو جُزئيةً؛ فلا إنتاجَ لها مع الكُبْرياتِ الأربَع، فهذه ثمانيةٌ كُلُّها عقيمة.

وخرَجَ باشتِراطِ كُلية الكُبْرى ما لو كانتِ الكُبْرى جُزئيةً مُوجَبةً أو سالِبةً؛ فلا إنتاجَ لها مع الموجَبتَيْن الصُّغريَيْن، فهذه أربعةُ أضْرُبٍ عقيمةٌ أيضا.

فعُلِمَ أنَّ المُنتَجَ مِن الشكل الأول أربعةُ أضْرُب، وأنَّ العقيمَ منه اثنا عشر، ثمانيةٌ خارِجةٌ باشتراطِ إيجابِ الصُّغْرى، وأربعةٌ خارجة باشتِراطِ كلية الكبرى.[1]

---

(١) انظر شكل (٣٨).

(٣٨) شروط إنتاج الشكل الأول والضروب المنتجة

يشترط لإنتاج الشكل الأول: إيجاب الصغرى وكلية الكبرى.			
الضروب المنتجة من الشكل الأول			
م	الصغرى	الكبرى	النتيجة
١	كلية موجبة	كلية موجبة	كلية موجبة
٢	كلية موجبة	كلية سالبة	كلية سالبة
٣	جزئية موجبة	كلية موجبة	جزئية موجبة
٤	جزئية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة

٩٠. والثَّانِ أنْ يَخْتَلِفَا في الكَيْفِ مَعْ * كُلِّيَّةِ الكُبْرَىٰ لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

(و) الشَّكْلُ (**الثّاني أنْ يختَلِفا**) مُقدّمتاه؛ أي: اختِلافُهُما (**في الكيْفِ**) بأنْ تكونَ إحداهُما مُوجبةً والأخرى سالِبةً.

(**مع * كُليَّةِ الكُبْرىٰ له**) أي للشكلِ الثاني (**شَرْطٌ وَقَعْ**) أي واقعٌ له، فيصْدُقُ ذلك بكونِ الكُبْرى كليةً مُوجَبةً أو سالِبة.

فإنْ كانَتْ مُوجبةً لم تُنْتِجْ إلا مع السالِبتين الصُّغْرَيَيْن، وإنْ كانت سالِبةً لم تُنْتِجْ إلا مع المُوجَبتَيْن الصُّغرَيَيْن، فضروبُه المنتجَةُ حينئذٍ أربعة:

الأولُ: مِن موجَبةٍ كلية صُغرى وسالبةٍ كلية كُبرى، نحو: «كل إنسانٍ حيوانٌ، ولا شيءَ من الحجر بحيوان» والنتيجةُ سالِبةٌ كلية، وهي: «لا شيءَ من الإنسان بحجر».

الثاني: عكسُه، نحو: «لا شيءَ من الحجر بحيوانٍ، وكلُّ إنسان حيوان» والنتيجةُ سالِبةٌ كلية، وهي: «لا شيءَ من الحجر بإنسان».

الثالث: مِن مُوجَبةٍ جُزئيةٍ صُغْرى وسالِبةٍ كُلية كُبرى، نحو: «بعضُ الحيوان إنسانٌ، ولا شيءَ من الفرس بإنسان» والنتيجةُ سالِبةٌ جُزئية، وهي: «ليسَ بعْضُ الحيوان بفرس».

والرابعُ: مِن سالبةٍ جُزئيةٍ صُغْرى ومُوجَبةٍ كُلِيَّة كُبرى، نحو: «ليس بعضُ الحيوان بإنسان، وكلُّ ناطِقٍ إنسان» والنتيجةُ سالِبةٌ جُزئية، وهي: «ليس بعضُ الحيوان بناطِق».

وخرَجَ بِشَرْطِ اختِلافِهما في الكيْفِ ما لو اتَّفَقا بأنْ كانتا مُوجَبتَيْن أو سالِبتَيْن كُلِيَّتَيْن أو جُزْئيتَيْن، أو الأولى كليةٌ والثانيةُ جزئيةٌ، أو بالعكسِ فلا إنتاجَ لها. فهذه ثمانيةُ أضْرُبٍ خرَجَتْ باختِلافِ الكيْفِ، كُلُّها عقيمة. وخرَجَ باشتِراطِ كُليةِ الكُبْرى ما لو كانتْ جُزئيةً مُوجبة؛ فلا إنتاجَ لها مع السالِبتَيْن الصُّغْرِيَيْن، أو جزئيةً سالِبةً؛ فلا إنتاجَ لها مع المُوجَبتَيْن الصُّغْريين. فهذه أربعةٌ عقيمةٌ أيضا خرَجَتْ باشتِراطِ كُلِيَّةِ الكُبْرى. فجملةُ عقيمِه اثنا عشرَ كالأوَّل.[1]

---

(١) انظر شكل (٣٩).

(٣٩) شروط إنتاج الشكل الثاني والضروب المنتجة

يشترط لإنتاج الشكل الثاني: اختلاف مقدمتيه في الكيف وكلية الكبرى.			
الضروب المنتجة من الشكل الثاني			
م	الصغرى	الكبرى	النتيجة
١	كلية موجبة	كلية سالبة	كلية سالبة
٢	كلية سالبة	كلية موجبة	كلية سالبة
٣	جزئية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
٤	جزئية سالبة	كلية موجبة	جزئية سالبة

٩١. والثَّالِثُ الإيجَابُ في صُغْراهُمَا * وأَنْ تُرَىٰ كُلِّيَّةً إحْدَاهُمَا

(و) الشكلُ (الثالِثُ) شرْطُه (الإيجابُ في صُغْراهُما) أي المُقدِّمتين، سواءٌ كانت كليةً أو جزئية. (وأنْ تُرَىٰ كليةً إحداهُما) أي المقدِّمتَيْن الصُّغْرى والكُبْرى، فإنْ كانتِ الصُّغْرى موجَبةً كليةً أنتجَتْ مع الكُبرياتِ الأربع لوجودِ الشَّرْطَيْن فيها، وإنْ كانت موجبةً جزئية لم تُنْتِجْ إلا مع الكُليتَيْن الكُبْرَيَيْن. فضروبُه المنتجَةُ سِتة:

الأولُ: مِن مُوجَبتَيْن كُليتين، نحو: «كل إنسان حيوان، وكل إنسان جسم» والنتيجةُ جزئيةٌ، وهي: «بعض الحيوان جسم».

الثاني: مِن مُوجَبةٍ كُليةٍ صُغْرى وسالِبةٍ كُلية كُبْرى، نحو: «كلُّ إنسانٍ حيوان، ولا شيءَ مِن الإنسان بحجر» والنتيجة سالِبة جزئية، وهي: «ليس بعض الحيوان بحجر».

الثالث: مِن مُوجَبةٍ جُزئيةٍ صُغْرى ومُوجَبةٍ كُلية كُبْرى، نحو: «بعضُ الحيوان إنسانٌ، وكلُّ حيوانٍ جسم» والنتيجةُ مُوجَبةٌ جُزْئية، وهي: «بعضُ الإنسانِ جِسْم».

الرابِعُ: مِن مُوجَبةٍ كليةٍ صُغْرى ومُوجَبةٍ جُزْئية كُبْرى، نحو: «كلُّ حيوانٍ جسم، وبعض الحيوان إنسان» والنتيجة موجَبة جزئية، وهي: «بعض الجسم إنسان».

الخامسُ: مِن مُوجَبةٍ جُزئيةٍ صُغْرى وسالِبةٍ كُليَّةٍ كُبْرى، نحو: «بعضُ الحيوان إنسان، ولا شيءَ مِن الحيوان بحجر» والنتيجةُ: «ليس بعضُ الإنسان بحجر».

السادِسُ: مِن مُوجَبةٍ كُليَّةٍ صُغْرى وسالِبةٍ جُزْئيةٍ كُبْرى، نحو: «كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وبعضُ الإنسانِ ليس بكاتِبٍ» والنتيجةُ سالِبةٌ جزئية، وهي: «ليس بعضُ الحيوانِ بكاتب».

وخرَجَ باشتِراطِ إيجابِ الصُّغْرى ما لو كانت سالِبةً كُليَّةً أو جُزئية؛ فلا تُنتِجُ مع الكُبْرياتِ الأربع. فهذه ثمانيةٌ، كُلُّها عقيمةٌ. وباشتِراطِ كُليَّةِ إحداهما ما لو كانت الصُّغْرى موجبةً جُزئيةً مع الجُزئيتَيْن الكُبْريَيْن الموجبة والسالبة؛ فلا إنتاجَ لها. فهذان ضَرْبان عقيمان، فجُمْلةُ عقيمِ هذا الشكل عشرةٌ، والمنتِجُ منه ستةٌ، قد تقدَّمَتْ.(١)

(١) انظر شكل (٤٠).

(٤٠) شروط إنتاج الشكل الثالث والضروب المنتجة

يشترط لإنتاج الشكل الثالث: إيجاب الصغرى وكلية الصغرى أو الكبرى.			
الضروب المنتجة من الشكل الثالث			
م	**الصغرى**	**الكبرى**	**النتيجة**
١	كلية موجبة	كلية موجبة	جزئية موجبة
٢	كلية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
٣	جزئية موجبة	كلية موجبة	جزئية موجبة
٤	كلية موجبة	جزئية موجبة	جزئية موجبة
٥	جزئية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
٦	كلية موجبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة

٩٢. ورَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ * إلَّا بِصُورةٍ ففِيهَا تَسْتَبِينْ

(ورابِعٌ) أي: وشكْلٌ رابِعٌ شرْطُه (عدَمُ جمْعِ الخِسَّتَيْنْ) مِن جِنْسٍ كالسَّالِبتَيْن أو جُزْئيتَيْن، أو مِن جِنْسين كسالِبةٍ وجُزئية ولو في مقدِّمةٍ واحدة.

ومحلُّ هذا الشَّرْطِ إنْ لم تكُن الصُّغْرى مُوجبةً جُزْئيةً، فإنْ كانتْ مُوجبةً جُزْئيةً فشرْطُه كوْنُ الكُبْرى سالبةً كُليَّةً، كما يأتي. فإنْ كانَتِ الصُّغْرى مُوجَبةً كُليَّةً أنتجَتْ مع غيرِ السَّالِبةِ الجُزْئيةِ الكُبْرى، وإنْ كانَتِ الصُّغْرى سالِبةً كُليةً أنتجَتْ مع المُوجَبةِ الكُليَّةِ الكُبْرى، وإن كانتْ سالِبةً جُزئية لم تُنْتِجْ لاجتماعِ الخِسَّتَيْن فيها. فحَصَلَ مِن ذلِك أربعَةُ أضْرُبٍ، ثلاثةٌ مع المَوجَبةِ الكُليَّةِ الصُّغْرى، وواحِدٌ مع السالِبةِ الكُليَّةِ الكُبْرى أيضا، وهذا كما عرَفْتَ في غيْرِ الصورة التي استثناها المصنِّفُ بقولِه: (**إلا بِصُورةٍ ففيها تستبينُ**) أي يظهَرُ فيها جمْعُ الخِسَّتَيْنِ مِن جِنْسَيْن في مُقدِّمَتَيْن.

٩٣. صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئيَّهْ * كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ

(**صُغْراهُما مُوجَبةٌ جُزئيةٌ * كُبْرَاهُما سالِبةٌ كلية**) فعُلِمَ مِن ذلِك أنَّ ضروبَه المنتِجةَ خمْسةٌ:

الأولُ: مِن مُوجَبتَيْن كُليَّتَيْن، نحو: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وكلُّ ناطِقٍ إنسانٌ» والنتيجةُ مُوجَبةٌ جُزئية، وهي: «بعضُ الحيوانِ ناطق».

الثاني: مِنْ مُوجَبتين، الصُّغْرى كلية والكُبْرى جُزئية، كقولنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وبعْضُ الجِسمِ إنسانٌ» والنتيجةُ جزئيةٌ، وهي: «بعضُ الحيوانِ جِسْمٌ».

الثالِثُ: مِن سالِبة كُليَّةٍ صُغْرى ومُوجَبة كُليَّةٍ كُبْرى، نحو: «لا شيءَ مِن الإنسان بفرس، وكلُّ ناطِقٍ إنسان» والنتيجةُ سالِبةٌ كلية، وهي: «لا شيءَ مِن الفرَسِ بناطِقٍ».

الرابِعُ: مِن مُوجَبةٍ كُليَّةٍ صُغْرى وسالِبةٍ كُليَّةٍ كُبْرى، نحو: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، ولا شيءَ مِن الفَرَسِ بإنسان» والنتيجةُ سالِبةٌ جُزئيةٌ، وهي: «ليس بعضُ الحيوان بفرس».

الخامِسُ: وهو صورةُ الاستِثناءِ مِن مُوجَبةٍ جُزئيةٍ صُغْرى وسالِبةٍ كُليَّةٍ كُبْرى، نحو: «بعضُ الحيوانِ إنسانٌ، ولا شيءَ من الحجر بحيوان» والنتيجةُ سالِبةٌ جزئيةٌ، وهي: «ليس بعْضُ الإنسانِ بحَجر».

وخرَجَ باشْتِراطِ عدَم جمْعِ الخِسّتَيْنِ -إنْ لم تكُنِ الصُّغْرى موجَبةً جُزئية والكُبْرى سالِبةً كلية- ما لو اجْتمعا فلا إنتاجَ. وذلك صادِقٌ بكَوْنِ الصُّغْرى موجَبةً كُليةً والكُبْرى سالِبةً جُزْئية، وبكَوْنِ الصُّغْرى سالِبةً كُلية والكُبْرى غيرَ الموجَبةِ الكُليَّةِ، وبكَوْنِ الصُّغْرى سالِبةً جُزئيةً مع الكُبْرياتِ الأربع، فهذه ثمانيةٌ كُلُّها عقيمة.

وباشْتِراطِ كوْنِ الكُبْرى سالِبةً كُليّةً فيما إذا كانتِ الصُّغْرى مُوجَبةً جُزئيةً ما لو كانتِ الكُبْرى غيرَ السالِبة الكلية، بأنْ كانت موجبةً كلية أو جزئية أو سالِبةً جزئية فلا إنتاجَ حينئِذٍ، فهذه ثلاثةُ أضرب عقيمةٌ أيضا، فجملةُ عقيمِ هذا الشكل أحدَ عشرَ.[1]

(١) انظر شكل (٤١).

(٤١) شروط إنتاج الشكل الرابع والضروب المنتجة

عند المتقدمين: إذا كانت صغراه موجبة جزئية فيشترط أن تكون الكبرى سالبة كلية. وإذا لم تكن صغراه موجبة جزئية فيشترط ألا تجتمع فيه خستان من الكم والكيف أو منهما معًا في المقدمتين أو في مقدمة واحدة. وخسة الكم الجزئية، وخسة الكيف السلب.

الضروب المنتجة من الشكل الرابع			
م	الصغرى	الكبرى	النتيجة
١	كلية موجبة	كلية موجبة	جزئية موجبة
٢	كلية موجبة	جزئية موجبة	جزئية موجبة
٣	كلية سالبة	كلية موجبة	كلية سالبة
٤	كلية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
٥	جزئية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
عند المتأخرين: إيجاب مقدمتيه مع كلية الصغرى، أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما.			
٦	جزئية سالبة	كلية موجبة	جزئية سالبة
٧	كلية موجبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة
٨	كلية سالبة	جزئية موجبة	جزئية سالبة

وقد أشار المصنِّفُ إلى مُنتِجِ كُلِّ شَكْل، ويُعْلَمُ مِن عقيمه بأنَّ ضروبَ كُلِّ شكْلٍ بحَسَبِ القِسْمة العقليةِ ستةَ عشر، مِن ضَرْب الصُّغْريات الأربع الموجَبات والسالِبات في الكُبْريات الأربعِ كذلك، فإذا ذُكِرَ مُنتِجُها عُلِمَ أنَّ الباقي مِن السِّتة عشرٌ عقيمٌ، فقال:

٩٤. فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةُ * كَالثَّانِ ثُمَّ ثالِثٌ فَسِتَّةُ

(**فمُنتِجٌ لأوَّلٍ**) أي: فالمُنتِجُ للشَّكْلِ الأوَّلِ (**أربَعةٌ * كالثانِ**) أي وهو كالثّاني، فيكونُ مُنْتِجُه أربَعةً، وعقيمُ كلٍّ منهما اثنا عشر، (**ثم ثالِثٌ فـ**) ـمنتِجُهُ (**سِتةٌ**) وعقيمُه عشرة.

٩٥. ورَابِعٌ بِخَمْسةٍ قَدْ أُنْتَجَا * وغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا

(و) شكل (**رابِعٌ بِخَمْسةٍ قد أُنْتَجَا**) أي أنتَجَ خمسةً، فعقيمُه أحدَ عشر.

(**وغيْرُ ما ذكرْتُه**) مِن الضُّروبِ التي لم تَستَوْفِ شُروطَ الإنتاجِ (**لن يُنْتِجَا**) أي بل هو عقيمٌ، وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك مُستوفَيًا في كُلِّ شكل.

٩٦. وتَتْبَعُ النتيجةُ الأخَسَّ مِنْ * تِلْكَ المُقدِّمَاتِ هَكَذا زُكِنْ

(**وتتبَعُ النتيجةُ الأخَسَّ مِنْ * تِلكَ المُقدِّماتِ**) أي مِنْ مُقدِّمَتَيْ القياس، وهو ما فيه سلْبٌ أو جُزْئية، فإذا كانت إحْدى المُقدِّمتَيْن سالِبةً، كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ ناطِقٌ، ولا شيءَ مِن الناطِقِ بِصاهِلٍ» كانتِ النتيجةُ سالِبةً، وهي: «لا شيءَ من الإنسان بصاهِلٍ»، وإن كانت إحدى المُقدِّمتَيْن جُزئية، كقولِنا: «بعْضُ الحيوانِ إنسانٌ، وكلُّ إنسانٍ ناطِق» كانت النتيجةُ جُزْئيةً، وهي: «بعضُ الحيوانِ ناطق». (**هكذا زُكِنْ**) أي عُلِم.

٩٧. وهَذِهِ الأشْكَالُ بِالحَمْلِيِّ * مُخْتَصَّةٌ ولَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ

(**وهذه الأشكَالُ بالحَمْلِيِّ**) أي وهذه الأشكالُ الأربعةُ (**مُختَصَّةٌ**) بِالحَمْلِيِّ مِن القضايا، (**وليسَ**) ما ذُكِرَ مِن الأشْكالِ الأربعةِ (**بِالشَّرْطِيِّ**).

وهذا رأيٌ ضعيفٌ، والصَّحيحُ جَريانُ الأشْكالِ الأربعةِ في الحَمْلياتِ والشَّرْطياتِ كما تقدَّم التنبيهُ عليْه والتمثيلُ له.

٩٨. والحَذْفُ في بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ * أوْ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ

(والحذفُ في بعْضِ المُقدِّماتِ) أي حذْفُ إحدى المقدِّمتَيْن (أو النتيجةِ لِعِلْم) بالمحذوفِ، (آتٍ) أي جائزٌ.

كقولِنا: «هذا يُحَدُّ لأنه زانٍ»، فإنَّ المعنى: «وكلُّ زانٍ يُحدُّ» فقد حُذِفَتِ الكُبْرى، وكقولِنا: «هذا زانٍ، وكلُّ زانٍ يُحَدُّ» فقد حُذِفَتِ النَّتيجةُ؛ لأنَّ المعنى: «هذا يُحَدُّ» فحُذِفَتْ لِلعِلمِ بِها مِن القياسِ.

٩٩. وتَنْتَهِي إلى ضَرُورةٍ لِمَا * مِنْ دَوْرٍ اَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

(وتنتهِي) أي المُقدِّماتِ (إلى) ذي (ضرُورةٍ) إنْ لم تكُن ضَروريةً؛ (لِمَا) يلزَمُ على تقديرِ عدَمِ انتِهائِها إلى ضرورةٍ، (مِن دَوْرٍ) وهو توقُّفُ الآخَرِ على ما يتوقَّفُ عليه، (أو تسلسُلٍ) وهو ترَتُّبُ أمرٍ على أمرٍ إلى ما لا نهايةَ له.

(قدْ لَزِما) فلزومُ الدَّورِ فيما إذا استُدِلَّ على المُتأخِّرِ بما يتوقَّفُ عليه ذلك المُتأخِّرِ، ولزومُ التسلسُلِ فيما إذا توقَّف الأولُ على أدِلَّةٍ مُترتِّبةٍ لا غايةَ لها، فإنِ انتهى الأمْرُ إلى دليلٍ غيرِ ضُروريٍ مُقدِّماتُه ولا مُسلَّمة لم يَكْفِ.

مِثالُ ما مُقدِّماتُه ضروريةٌ: «هذا العدَدُ ينقسِمُ إلى مُتساويَيْن، وكلُّ مُنقسِمٍ كذلك زَوْجٌ».

ومِثال ما مُقدِّماتُه نظرية قولُك: «العالَمُ صِفاتُه حادِثةٌ، وكُلُّ مَن صِفاتُه حادِثةٌ فهو حادِث».

فنستدِلُّ على الصُّغرى بقولنا: «صِفاتُه مُتغيِّرةٌ، وكلُّ متغيِّرٍ حادث» والأولى مِن هاتين المقدِّمتين ضروريةٌ لِلمُشاهدة، ونستدِلُّ على الثانية مِنهما بالتغيُّر: إنْ كان مِن عَدَم إلى وجودٍ كان الوجودُ طارِئًا، أو مِن وجودٍ إلى عَدَم كان الوجودُ جائِزًا، والجائِز لا يقع إلا حادِثًا. ونستدِلُّ على الكُبْرى مِن القياسِ الأوَّلِ بقولِنا: «كُلُّ مَن كان صِفاتُه حادِثةً لا يعْرَى عن الحوادِث، وكلُّ مَن لا يعرى عنِ الحوادِث لايسبقُها، وكلُّ مَن لا يسبقُ الحوادِث فهو حادِثٌ» فقد انتهينا إلى الضرورة، ولا عِبْرةَ باعتِراضِ بعضِ الفلاسِفة على بعضِ تلك المقدِّمات؛ فإنَّ ذلك مُكابرة.

***

فصلٌ: في القياسِ الاستِثنائي

١٠٠. ومِنْهُ ما يُدْعَىٰ بِالِاسْتِثْنَائِي * يُعْرَفُ بِالشَّرْطِيْ بِلَا امْتِرَاءِ

(ومنه) أي القياسِ (ما) أي الذي (يُدْعىٰ) أي يُسْمَى (بِالاستِثْنائي) لاشْتِمالِه على أداةِ الاستِثناءِ، وهي «لكِنْ» كما سيأتي.

(يُعْرَفُ) ذلك القياسُ الاستثنائيُّ (بِالشَّرطِيِّ) لاشتِمالِه على مُقدِّمةٍ شرْطيةٍ وتُسمَّى «الكُبْرى»، والمشتمِلة على أداة الاستثناءِ «صُغْرى». (بِلا امتِراءِ) أي شَكٍّ، كمَّلَ به البيت. وعرَّفَ القياسَ الاستِثنائي بِقولِه:

١٠١. وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ * أَوْ ضِدِّهَا بِالفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ

(وهو الذي دَلَّ على النتيجةِ * أو ضِدِّها) أي نقيضِها بِأنْ تكونَ مذكورةً فيه أو نقيضِها (بِالفِعْل) أي بِصُورتِها (لا بِالقوة) أي لا تكون مُتفرِّقةَ الأجْزاءِ -كما في القياسِ الاقتراني- فإنَّ نتيجَتَه قد ذُكِرَت، لكنها متفرقةُ الأجْزاء في مُقدِّمَتَيْه، موضوعُها في الصُّغْرى ومحمولُها في الكُبْرى. وأمَّا القياسُ الاستِثنائيُّ ففيه عيْنُ النتيجةِ أو نقيضُها بِصورتِه، كما يأتي.

١٠٢. فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ * أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي

(فإنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ) أي القضيةُ الشَّرْطية -وذُكِّرَ باعتبار كونِها «قولًا»- (ذا اتِّصالٍ) أي هي ذاتُ اتِّصالٍ، أي: مُتَّصِلة.

(أنتَجَ وضَعُ ذاك) المُقدَّمِ؛ أي: إثباتُه (وضْعَ التَّالي) أي: إثباتَه.

١٠٣. ورَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أوَّلٍ وَلَا * يَلْزَمُ في عَكْسِهِما لِمَا انْجَلَىٰ

(و) أنتجَ (رفْعُ تالٍ رفْعَ أوَّلٍ) مثال ذلك: «كُلَّما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا لكِنّه إنسانٌ» يُنتِج: «فهو حيوانٌ» فقد أنتَجَ إثباتُ المقدَّم إثباتَ التَّالي؛ لأنَّ المُقدَّمَ ملزومٌ، والتالي لازِمٌ، ويلزَمُ مِن وجودِ الملزومِ وجودُ اللازم. ولو قلتَ في هذا المثال: «لكنه ليس بحيوانٍ» أنتَجَ: «فهو ليس بإنسان» لأنَّ رفعَ اللازِمِ يوجِبُ رفعَ الملزومِ، فعُلِمَ أنَّ المُنتِجَ منه ضَربان.

(ولا * يلزَمُ في عكسِهما) أي لا يلزَمُ الإنتاجُ مِن عكسِهما: أي مِن وضْعِ التالي أو رفع المُقدَّم. فلو قلتَ في المثال المتقدِّم: «لكنه حيوانٌ» لم ينتج: «أنه إنسان» لأنَّ اللازمَ قد يكون أعمَّ مِن الملزوم، ولا يلزَمُ مِن إثباتِ الأعَمِّ إثباتُ الأخصِّ، وكذا لو قُلْتَ: «لكنه ليس بإنسان» لا يُنتِج شيئًا؛ لأنَّ رفْعَ الأخَصِّ لا يُوجِبُ رفْعَ العامِّ. والملزومُ هنا أخصُّ مِن لازِمِه وهذا معنى قولِه: (لِمَا انجلىٰ) أي لِمَا اتضَحَّ مِن أنَّ التالي لازِمٌ، وقد يكونُ أعمَّ مِن ملزومِه فلا يلزَمُ مِن إثباتِه إثباتُ ملزومِه، ولا مِن نفي ملزومِه نفْيُهُ؛ فهذان الضّرْبان عقيمان.

١٠٤. وإنْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا فَوَضْعُ ذَا * يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ، والْعَكْسُ كَذَا

(وإنْ يكُن) القياسُ الشَّرْطيُّ (مُنفصِلًا) أي إنْ تكُنِ القضيةُ الشرطيةُ مُنفصِلةً، فهي على ثلاثةِ أقسام: حقيقيةٍ، ومانِعةِ جمعٍ، ومانِعةِ خُلُوٍّ. فإنْ كانت حقيقيةً (فوضْعُ ذا) أي: أحدِ طرَفَيْها (يُنتِجُ رفعَ ذاك) الآخَرِ.

(والعكْسُ كذا) أي ورفْعُ أحَدِ طرَفَيْها يُنتِجُ وضْعَ الآخَرِ، كقولِنا: «الموجودُ إمَّا قديمٌ أو حادِثٌ، لكنه قديم» يُنتِجُ: «أنه ليس بِحادِثٍ». أو «لكنَّه حادِثٌ» يُنتِجُ: «أنه ليس بقديم».

فلو قُلْتَ: «لكنه ليس بقديم» أنتَجَ: «أنه حادث»، أو «أنه ليس بحادث» أنتج: «أنه قديم» فقد أنتَجَ وضْعُ أحدِ الطرفين رفْعَ الآخَرِ، ورفْعُ أحد الطرفين وضعَ الآخر، وهو المرادُ بقوله:

١٠٥. وَذَاكَ في الأَخَصِّ، ثُمَّ إنْ يَكُنْ * مانعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ

(وذاك في الأخصِّ) أي في الحقيقيةِ، فإنْ كانت المنفصِلةُ مانِعةَ جَمْعٍ، فقدْ أشار إليها بقولِه: (ثُمَّ إنْ يكُن) أي الشرطيُّ بمعنى القضيةِ الشرطيةِ (مانِعَ جمْعٍ فبوضْعِ ذا) أي أحَدِ طرَفَيْها (زُكِنْ) أي عُلِم.

١٠٦. رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ، وإذَا * مانعَ رَفْعٍ كانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

(رفْعٌ لِذاك) أي الطرَفِ الآخَرِ لمنعِها الجَمْعَ بينهما (دونَ عَكْسٍ) فلا يلزَمُ مِن رفعِ أحدِ طرفيها وضْعُ الآخَرِ لجواز الخُلُوِّ عنهما.

مثالُ ذلك أن تقولَ: «هذا إمّا أسودٌ أو أبيضٌ، لكنه أسود» يُنتِجُ أنه غيرُ أبيض، أو «لكِنه أبيضٌ» ينتِجُ أنه غيرُ أسودٍ، ولو قلت: «لكنه ليس بأسودٍ» لم يُنتِج أنه أبيض ولا غيرُ أبيض، وكذا لو قلْتَ: «لكنه ليس بأبيضٍ» لم يُنْتِج أنه أسودٌ أو غير أسود.

وإن كانت القضيةُ المنفصِلةُ مانِعةَ خُلُوٍّ، فقد أشارَ إليها بقوله: **(وإذا * مانعُ رفْعٍ كانَ)** أي: وإن كانتِ القضيةُ الشرطيةُ مانِعةَ خُلُوٍّ **(فهو عَكْسُ ذا)** أي فالقضيةُ مانِعة الخُلُوِّ عكْسُ مانِعةِ الجمع، بمعنى أنَّ رفْعَ أحد طرفيها يُنتج وضعَ الآخر؛ لمنعها الخلو عنهما، ووضْعُ أحَدِ طرَفَيْها لا يُنتجُ شيئًا؛ لِجوازِ الجمْعِ بينهما. مِثالُها أن تقولَ: «هذا الشيءُ إمّا غيْرُ أبيضٍ أو غيرُ أسْوَدٍ، لكنه أبيض» يُنتِجُ أنه غيرُ أسود، أو «لكنه أسود» ينتجُ «أنه غير أبيض»، فقد لزم مِن رفْعِ أحَدِ طرفيها ثبوتُ الآخر. ولو قلْتَ: «لكنه غيرُ أبيض» لم يُنتِجْ أنه أسودٌ ولاَ غيرُه، أو قُلْتَ: «لكنه غيرُ أسود» لم يُنتِجْ أنه أبيضٌ ولا غيره.[1]

---

(١) انظر شكل (٤٢).

(٤٢) كيفية إنتاج القياس الاستثنائي

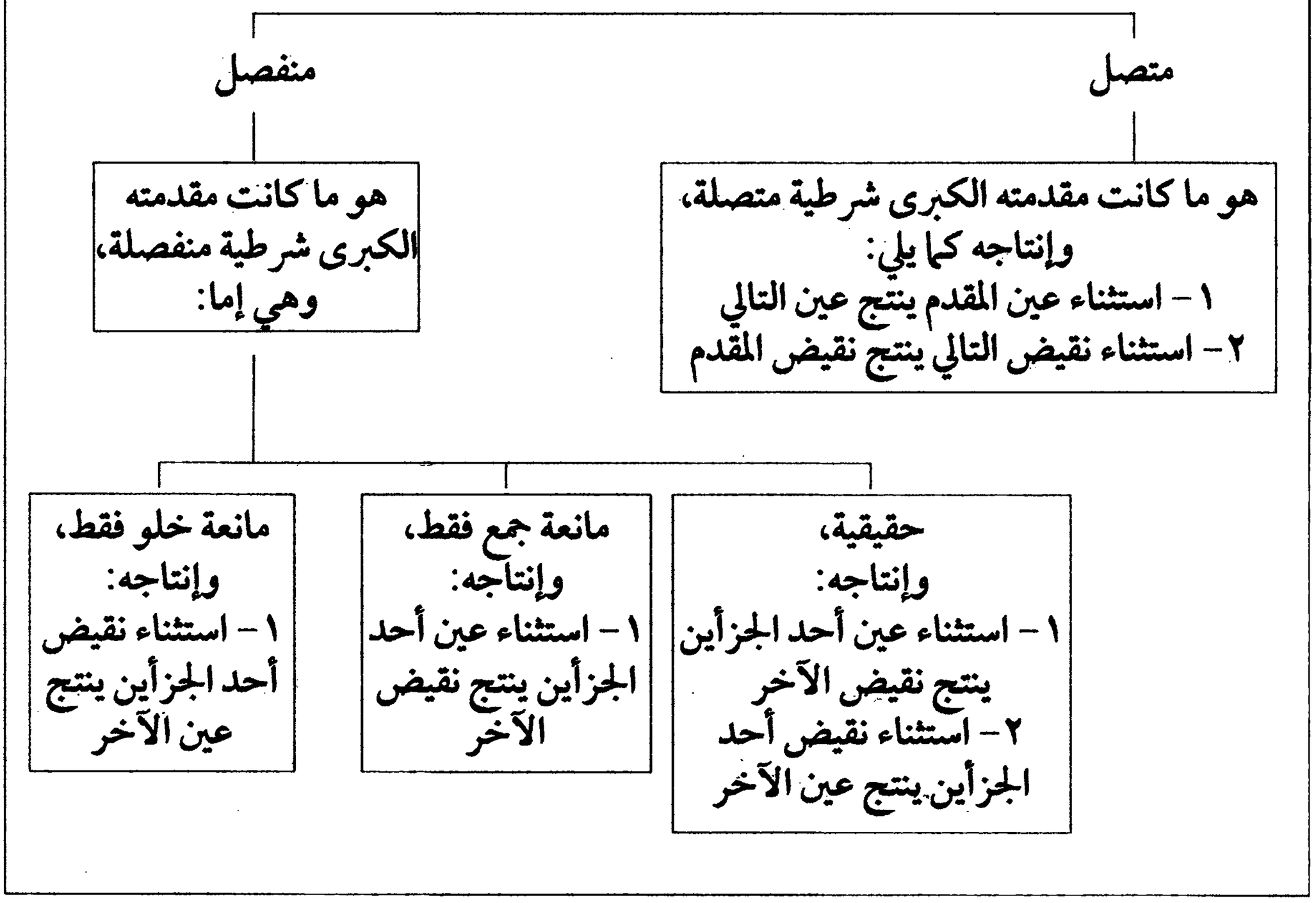

***

فصلٌ: في لواحِقِ القياسِ[1]

وقد عرَفْتَ أنّه لا يتِمُّ قياسٌ إلَّا مِن مُقدِّمتين لكن ذلك يُسمَّى قياسًا بسيطًا، وقد يكونُ القياسُ مِن أكثَرِ مِن مُقدِّمتين ويُسمَّى قياسًا مُركَّبًا، وقد ذكَرَه بقولِه:

١٠٧. ومِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا * لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا

(ومنه) أي القياسُ (ما) أي الذي (يدْعُونه) أي يُسمُّونه (مُركَّبًا) وهو ما أُلِّفَ مِن أكثر مِنْ مُقدِّمتَيْن.

(لكونِه مِن حُجَجٍ) أي أقيْسةٍ بسيطةٍ (قد رُكِّبا) أي أُلِّف، كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وكلُّ حيوانٍ حساس، وكل حساسٍ نامٍ، وكل نامٍ جسمٌ، وكل جسم مركَّب».

---

(١) لواحق القياس البسيط في الاستدلال أربعة وهي: القياس المركب، وقياس الاستقراء، وقياس التمثيل، وقياس الخلف، وقد ذكر المصنف ثلاثة وترك قياس الخلف وهو: أن يستدل على ثبوت المطلوب بإبطال نقيضه، وسمي قياس الخلف لأنه يؤدي إلى الخلف أي المحال على تقدير عدم حقية المطلوب، وقيل: لأن المطلوب يأتي من خلفه الذي هو نقيضه.
ويتركب قياس الخلف من قياسين: أحدهما اقتراني، والآخر استثنائي؛ تلخيصهما لو لم يتحقق المطلوب لتحقق نقيضه، ولو تحقق نقيضه لتحقق محال ينتج لو لم يتحقق المطلوب لتحقق محال، لكن المحال ليس بمتحقق فالمطلوب متحقق، كأن تقول في مقام الاستدلال على ثبوت قدمه تعالى: لو لم يكن قديما لكان حادثا، ولو كان حادثا لزم المحال، وما أدى إلى المحال باطل، وإذا بطل ذلك بطل ما أدى إليه، وإذا بطل ذلك ثبت المطلوب. [انظر: حاشية الصبان ص ١٤٤، حاشية الباجوري ص ٧٣].

١٠٨. فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ * واقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدِّمَهْ

(فَرَكِّبْنه إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَه) أي إِنْ تُرِدْ معرفةَ القياسِ فركِّبْه مِن أكثَرَ مِنْ مُقدِّمتَيْن، كما تقدَّم، (واقلِبْ نتيجةً به) أي في القياسِ المركَّب (مُقدَّمةْ) أي اجْعَلِ النتيجةَ الحاصلةَ مِن المقدِّمتين الأوليَيْن مُقدِّمةً لقياسٍ ثانٍ، فقُلْ: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وكُلُّ حيوانٍ حسّاسٌ» فـ«كُلُّ إنسانٍ حساسٌ»، فهذه نتيجةُ المقدِّمتَيْن الأوليَيْن، فاجْعَلْها مقدِّمةً صُغْرى وضُمَّها لما بعدها، فقل: «كُلُّ إنسانٍ حساسٌ، وكُلُّ حساسٍ نام»، واستخرِجْ من هاتين نتيجةً، فقُلْ: «كلُّ إنسانٍ نامٍ»، ثم اجعلْ هذه مقدِّمةً لقياسٍ ثانٍ، فقُلْ: «كلُّ إنسان نام، وكل نام جسم» ، وهكذا، وهذا معنى قولِه:

١٠٩. يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَىٰ * نَتِيجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرَّا

(يلْزَمُ مِن تركيبها) أي النتيجةِ (بِأُخْرىٰ) أي مع مُقدِّمةٍ أخرى؛ أي فيحصُلُ منها (نتيجةٌ إلى هلُمَّ جَرَّا): اسمُ فِعْلٍ بمعنى «أقبِلْ» يستوي فيه الواحِدُ والأكثر، فتقول: «هلُمَّ يا زيدُ، ويا زيدانِ، ويا زيدون»، و«جَرَّا» مصدرُ «جرَّه» إذا سحَبه.

هذا أصلُ معناه، ثم تُجوِّزَ بـ«هَلُمَّ» عن طلبِ الإقبال إلى الإخبارِ بالاستمرار، وبـ«جَرَّا» عن السَّحْبِ الحِسيِّ إلى التعميم المعنوي. والمعنى هنا: وانْتَهِ إلى أنْ يستمرَّ قلبُ النتيجةِ مُقدِّمةً استمرارًا عامًّا شامِلًا لجميعِ الأقيسةِ البسيطة التي تُؤخَذُ مِن القياسِ المركَّب.

١١٠. مُتَّصِلَّ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَىٰ * يَكُونُ أو مَفْصُولَهَا كُلٌّ سَوَا

(مُتَّصِلَّ النتائِجِ) بالنَّصبِ خبر «يكون» (**الذي حوىٰ**) النتائِجَ بِأنْ ذُكِرَتْ فيه (**يكونُ**)، أي: يُسمَّى بذلك لاتِّصالِ نتائِجِه بِالمُقدِّماتِ.

(**أو**) بمعنى الواو (**مفصولَها**) معطوفٌ على «مُتَّصِلَّ النتائِجِ»، أي: ويكونُ القياسُ مُنفصِلَها إنْ لم يَحْوِ النتائِجَ، أي: لم تُذْكَر فيه، بل طُوِيَتْ، كقولِنا: «كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس» وهكذا إلى آخِرِ القياس المتقدِّم مِن غير استِخراجِ نتيجةٍ لكل مقدمتين، وسُمِيَّ مُنفصِلَ النتائِجِ لعدم ذِكْرِها فيه. (**كُلٌّ**) مِن متصلِ النتائِجِ ومنفصِلِها (**سَوا**) في إفادةِ المطلوب.[1]

١١١. وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّي اسْتُدِلْ * فَذَا بِالاسْتِقَراءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ

(**وإنْ بِجُزْئِيٍّ على كُلي**) خُفِّفَتْ ياؤه للضرورة (**اسْتُدِل**) أي استُدِلَّ بِجُزْئِيٍّ على كُلِيٍّ بأن تصفَّحْتَ الجُزئيات وحكَمْتَ بِحُكْمِها على الكلي.[2]

---

(١) القياس المركب ما تركب من أكثر من مقدمتين، وينقسم إلى:
١ - متصل النتائج: وهو ما ذكرت فيه نتائجه، نحو: كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس فكل إنسان حساس، وكل إنسان حساس وكل حساس نام فكل إنسان نام، وسمي بذلك لوصل نتائجه بمقدماته. ٢ - مفصول النتائج: وهو ما لم تذكر فيه نتائجه، نحو: كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نام وهكذا، وسمي بذلك لفصل نتائجه عن مقدماته.
كذا يؤخذ من كلام الشيخ الملوي، ومقتضاه أن النتيجة تذكر في القسم الأول مرتين مرة نتيجة ومرة مقدمة، والذي يفيده كلام ابن يعقوب أنها تذكر فيه مرة واحدة، نحو: كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس فكل إنسان حساس وكل حساس نام فكل إنسان نام، وهكذا. [انظر حاشية الباجوري ص ٧٤].

(٢) فسر المصنف الاستقراء بالاستدلال بالحكم الجزئي على الحكم الكلي، وفسر بعضهم الاستقراء بالحكم الكلي على الكلي بما وجد في أكثر جزئياته، وكلا هذين التفسيرين ضعيف، والصحيح كما=

(**فذا بالاستِقراءِ عِندهُم عُقِل**) أي عُلِم، كما إذا تصفَّحْنا جزئياتٍ من الحيوان -كالإنسان، والفرس، والحمار- فوجدناها تُحرِّكْ فكَّها الأسفلَ عند المضغ، فحَكَمنا بِحُكْم تلك الجزئياتِ على كُلِّيِّها، وهو الحيوانُ، وقلنا: «كلُّ حيوانٍ يُحرِّكُ فكَّه الأسَفلَ عند المضغ». ثم إنْ كان المتصفَّحُ أكثرَ الجُزئيات سُمِّي الاستِقراءُ «ناقِصًا»، كالمثال المتقدم، وإن كان المتصفَّحُ جميعَ الجُزئيات كأنِ استقرَأنا جُزئياتِ الحيوانِ فوجدنا بعْضَها ماشيًا وبعضها غيرَ ماش، ووجدنا الماشي يموتُ وغيرُ الماشي كذلك، وحكمنا على كُلِّيِّه وهو الحيوانُ وقلنا: «كلُّ حيوانٍ يموتُ»، سُمِّيَ «استِقراءً تاما».[1]

١١٢. وعَكْسُهُ يُدْعَىٰ القِياسَ المَنْطِقِيْ * وَهْوُ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ

(**وعكْسُهُ**) أي الاستِقراءُ الذي تقدَّمَ أنه الاستِدلالُ بِحُكْم الجُزْئيِّ على الكُلي، وهو الاستِدلالُ بِحُكْم الكُلي على الجُزْئي، (**يُدعىٰ**) أي يُسَمَّى (**القياسَ المنطِقي**) فالقياسُ المنطقي (**وهو الذي قدَّمتُهُ**) أوَّلَ بابِ القياس عند قوله: «إنَّ القياسَ مِن قضايا صُوِّرا».

=قاله السعد ما ذكره حجة الإسلام من أنه تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات. [حاشية الباجوري ص ٧٤].

(١) مقتضى تفسير الاستقراء الناقص بأنه تتبع أكثر الجزئيات أنه يشترط في الاستقراء الناقص أن تكون الأمور المتصفحة أكثر الجزئيات، وهو ما جرى عليه كثير من المناطقة، ويلزم عليه خروج ما يكون بنصف الجزئيات فأقل فلا يكون استقراء، واستشكله ابن قاسم في الآيات بأنه قد استند الفقهاء في مسائل إلى الاستقراء مع أن الأمور المتصفحة فيها ليست أكثر الجزئيات، كما في حكمهم بأن أقل الحيض يوم وليلة، وأكثره خمسة عشر يوما، وغالبه ست أو سبع، فإنهم قد صرحوا بأن مستند الإمام الشافعي في ذلك الاستقراء، ومعلوم أنه لم يتصفح جميع نساء العالم ولا أكثر من كان في زمانه، فالوجه ترك التقييد بالأكثر وإن قيد به كثير من المناطقة، نعم ينبغي التقييد بالبعض الذي يحصل بتصفحه ظن عموم الحكم. [حاشية الباجوري ص ٧٤].

(فحقِّقِ) المعلومَ، فالقياسُ استِدلالٌ بحُكْمِ الكلي على الجزئي، كقولنا: «كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم»، فإنه استُدِلَّ بثبوت الجِسْميةِ للحيوانِ الكُلِّيِّ على ثبوتِها للإنسانِ الذي هو جُزْئي مِن جُزئياتِ الحيوان، والاستِقراءُ استِدلالٌ بِحُكم الجزئي على الكلي، كما عُلِم مما سبق.

١١٣. وحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِي حُمِلْ * لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ

(وحيثُ جُزْئيٌّ على جُزْئي) خففت ياؤه للضرورة (حُمِلْ)، أي: حيثُ حُمِلَ جُزْئيٌّ على جزئيٍّ آخَر في حُكْمِه (لجامع) مشترَكٍ بينهما، كحمْلِ «النبيذِ» على «الخمرِ» في الحُرْمةِ للإسْكارِ، (فذاك) الحملُ (تمثيلٌ جُعِل) أي يُسمَّى هذا الدليلُ تمثيلًا.

وقد عرَّفه السَّعْدُ[1] بقوله: «هو تشبيهُ جُزئيٍّ بجُزئيٍّ في معنىً مُشترَكٍ بينهُما ليَثْبُتَ في المُشبَّهِ الحُكْمُ الثابتُ في المُشبَّهِ به المُعلَّل بذلك المعنى».

١١٤. ولا يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ * قِياسُ الِاسْتِقَراءِ والتَّمْثِيلِ

(ولا يُفيدُ القَطْعَ) أي اليقينَ (بِالدَّليلِ) أي بنتيجةِ الدَّليلِ (قياسُ الاستِقراء والتمثيل).

(١) هو الإمام العالم العلامة المحقق المدقق البليغ مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الشافعي، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق وغيرها. ولد بتفتازان سنة ٧١٢هـ-١٣١٢م، صاحب المصنفات الفائقة المتقنة كالمطول، والمختصر، وشرح المفتاح، وشرح العقائد، وحاشية الكشاف. توفي سنة ٧٩١هـ-١٣٩٠م. [الدرر الكامنة ٦/ ١١٢-١١٣، الأعلام ٧/ ٢١٩-٢٢٠].

والدليلُ إظهارٌ في محلِّ الإضمارِ، أي: بنتيجتِه، أمَّا قياسُ الاستِقراءِ فلِجَوازِ أنْ يكونَ قد بقِيَ جُزْئيٌّ مِن جُزئيات على خِلافِ ما استقرَأْتَه، قالوا: «وقد وجِدَ أنَّ التِّمساحَ يحُرِّكُ فكَّه الأعلى عند المضغ» فلم تكُنِ النتيجةُ في الاستِقراء -وهي: «كلُّ حيوانٍ يُحرِّكُ فكَّه الأسفلَ عند المضْغ»- قطعيةً، وأمَّا قياسُ التمثيلِ فلأنَّه لا يلزمُ مِن تشابُهِ أمْرَيْنِ في معنى تشابُهُهُما في جميعِ الأحكام.[1]

---

(١) انظر شكل (٤٣).

(٤٣) لواحق القياس

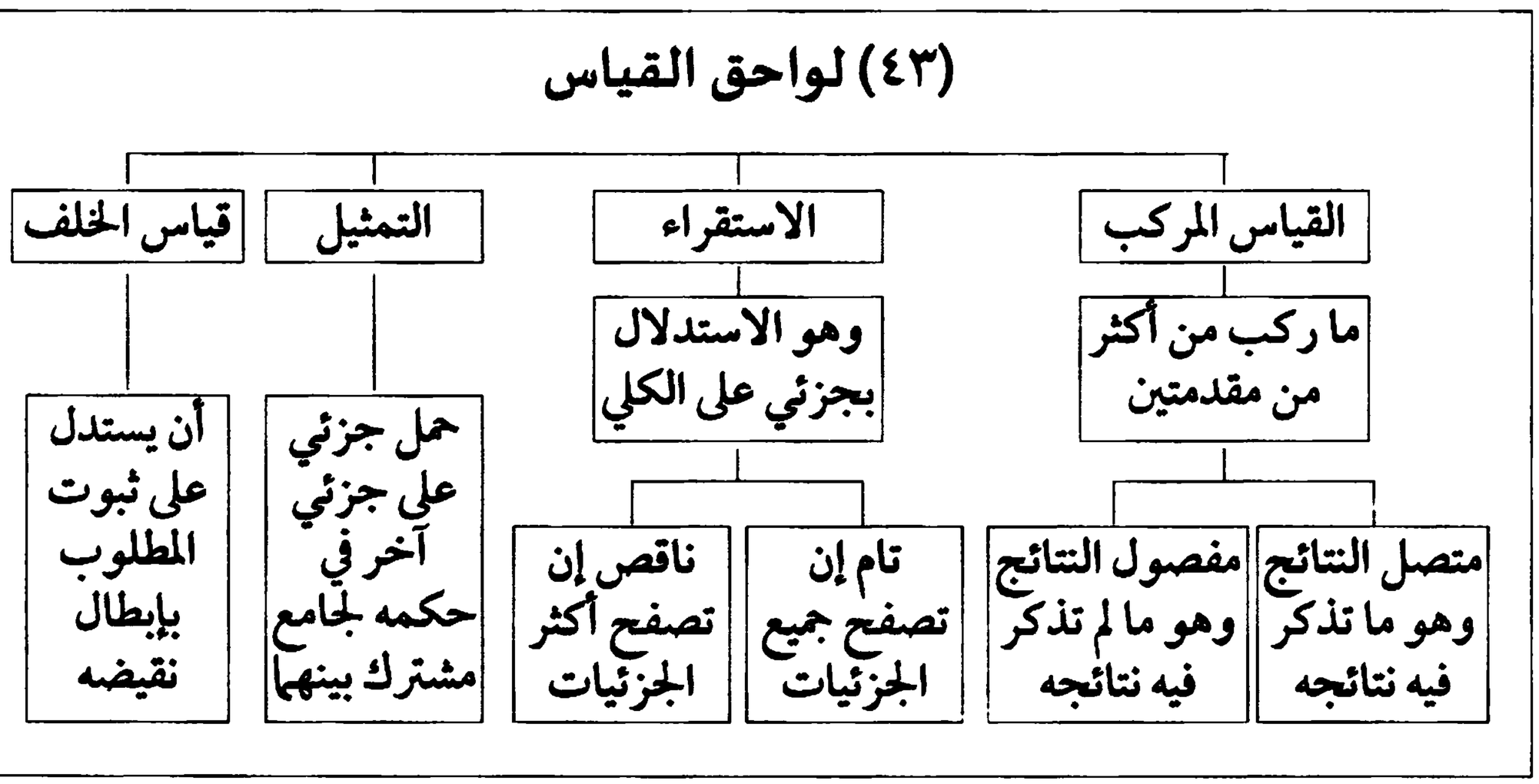

***

فصلٌ: في أقسامِ الحُجَّة

(فصلٌ: في أقسام الحُجَّة) أي الدليل، سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّ مَنْ تمسَّكَ به حَجَّ خصْمَه: أي غلبه.

١١٥. وحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّهْ * أَقْسَامُ هَذِيْ خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ

(وحُجَّةٌ) مبتدأٌ سوَّغَ الابتِداءَ به قصْدُ الجِنْس، وهي إمّا (نقليةٌ) وهي ما كانت مِنْ الكِتابِ والسُّنةِ والإجْماع، وإمَّا (عقليةٌ) وقد ذكَرَها بقولِه: (أقسامُ هذِي) الحُجَّة العقليةِ (خمسةٌ جليّة) أي ظاهِرة.

١١٦. خَطَابَةٌ شِعْرٌ وبُرْهَانٌ جَدَلْ * وخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ

أوَّلُها: (خَطابةٌ) وهي قياسٌ مؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ مقبولةٍ - لِصُدُورِها مِن مُعتقَدٍ كـ«وليٍّ» - أو مِن مُقدِّمات مظنونةٍ، كقولِنا: «كلُّ حائِط ينتثِرُ منه التُّرابُ ينهدِم»، ونحو: «فلانٌ يُسارُّ العدوَّ، فهو مُسلِمٌ لِلثَّغْر»، ونحو: «فُلانٌ يطوفُ بالليل بالسِّلاحِ، فهو مُتلصِّص»، والغرضُ منها ترغيبُ الناس فيما ينفعُهُم، كما يفعله الخُطَباءُ والوُّعاظ.

وثانيها: (شِعْرٌ) وهو قياسٌ مؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ تنبسِطُ منها النفسُ، نحو: «الخمْرُ مُقوِّيةٌ سيّالةٌ»، أو تنقبِضُ منها النفسُ، نحو: «العسَلُ مِرَّةٌ مُهوِّعة»[1]،

(١) المرة -بكسر الميم وتشديد الراء- ما في المرارة من الصفراء، وضبطه بعض الشيوخ بالدال=

ونحو: «الورْدُ صُرْمُ بغلٍ قائِم في وسَطِه رَوْثٌ»[1]. والغرَضُ مِنه انفِعالُ النَّفْسِ بالترغيبِ والترهيبِ، ويزيدُ الانفِعالُ بأن يكونَ على وزنٍ من أوزانِ الشِّعر أو بصوتٍ طيب.

(و) ثالِثُها: (**بُرهانٌ**) وهو قياسٌ مؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ يقينية، كما يأتي.

ورابِعُها: (**جَدَل**) وهو قياسٌ مؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ مشهورةٍ تختلِفُ باختِلافِ الأزمنة والأمكنة، فقد يكونُ الشيءُ مشهورًا عند قوْمٍ دونَ آخَرين، ومِن مُقدِّماتٍ مُسلَّمةٍ عند الناس وعند الخَصْمين، كقولِنا: «هذا ظلم، وكلُّ ظُلْمٍ قبيح»، وكقولِنا: «هذه مراعاةٌ للضُّعفاء، وكلُّ مُراعاةٍ للضعفاء محمودة»، والغَرض منه إلزامُ الخَصْمِ وإقناعُ القاصِر عن إدراكِ البُرْهانِ.[2]

(وخامِسٌ) أي خامِسها: (**سفسطةٌ**) وهو قياسٌ مؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ وهميةٍ كاذِبة، نحو: «هذا ميت، وكلُّ ميتٍ جمادٌ، فهذا جمادٌ»، وشبيهةٌ بالحَق وليست به، كقولِنا في صورة فرَسٍ على حائِط: «هذا فرسٌ، وكُلُّ فرسٍ صاهِلٌ».[3]

=المهملة المشددة وهي ما يجتمع في الجرح من القيح. ومهوعة ضبطها بعضهم بفتح الواو المشددة أي مقيأة، أي هي قيء النحل، وضبطها بعضهم بالكسر وهو أيضا صحيح. [حاشية الصبان ص ١٤٩-١٥٠].

(١) إشارة إلى قول ابن الرومي في هِجاءِ الورد، ويضرب به المثل فيما يستقبح كما في صبح الأعشى:

كأنه صُرْمُ بغلٍ حين يخرجه * عند البُراز وباقي الرَّوثِ في وَسَطِه

(٢) الجدل ما ركب من مقدمات مشهورة أو مسلمة؛ إما عند الناس وإما عند الخصم. فمثال الأول: الظلم قبيح وكل قبيح يشين ينتج الظلم يشين. ومثال الثاني: الإحسان خير وكل خير يزين ينتج الإحسان يزين. ومثال الثالث: قول زيد خبر عدل وكل ما هو كذلك يعمل به ينتج قول زيد يعمل به. وسمي بذلك لأنه يقع في المجادلة، وهو حسن إن كان المقصود به حسنا، بل قد يجب، كما لو ظهر من يضل الناس في العقائد الدينية أو غيرها، فيجب على من يحسن ذلك مجادلته. [حاشية الباجوري ص ٧٦].

(٣) السفسطة هي في الأصل الحكمة المموهة، والمراد بها ما ركب من مقدمات وهمية كاذبة أو=

(نِلْتَ الأمَل) جُملةٌ دُعائيةٌ تكمِلةٌ للبيت.

١١٧. أَجَلُّهَا البُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ * مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِينِ تَقْتَرِنْ

(أجلُّها) أي أقسام الحُجة (البرهانُ) فالجدَلُ، فالخطابةُ، فالشِّعرُ، فالسفسطة[1]. وعرَّفَ البُرهانَ بقوْلِه: وهو (ما أُلِّفَ) أي رُكِّبَ (مِن * مُقدِّماتٍ باليقين تقترِن) أي يقينية، فخرج به باقي أقسامِ الحُجَّةِ من الجدَلِ وغيره[2].

=شبيهة بالحق وليست به أو شبيهة بالمشهورة وليست به. فالأول كأن تقول: الحجر ميت وكل ميت جماد ينتج الحجر جماد. والثاني كأن تقول مشيرا إلى صورة فرس على حائط: هذا فرس وكل فرس صهال ينتج هذا صهال. والثالث كأن تقول في شخص يتكلم بالعلم على غير هدى: هذا يتكلم بألفاظ العلم وكل من كان كذلك فهو عالم ينتج هذا عالم. وتسمى مشاغبة، ومنها المغالطة الخارجية وهي: أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره ليظهر للناس أنه غلبه، ويستر بذلك جهله، وهي حرام ما لم تدع الضرورة إليها في دفع نحو كافر. [حاشية الباجوري ص ٧٦].

(١) انظر شكل (٤٤).

(٤٤) أقسام الحجة

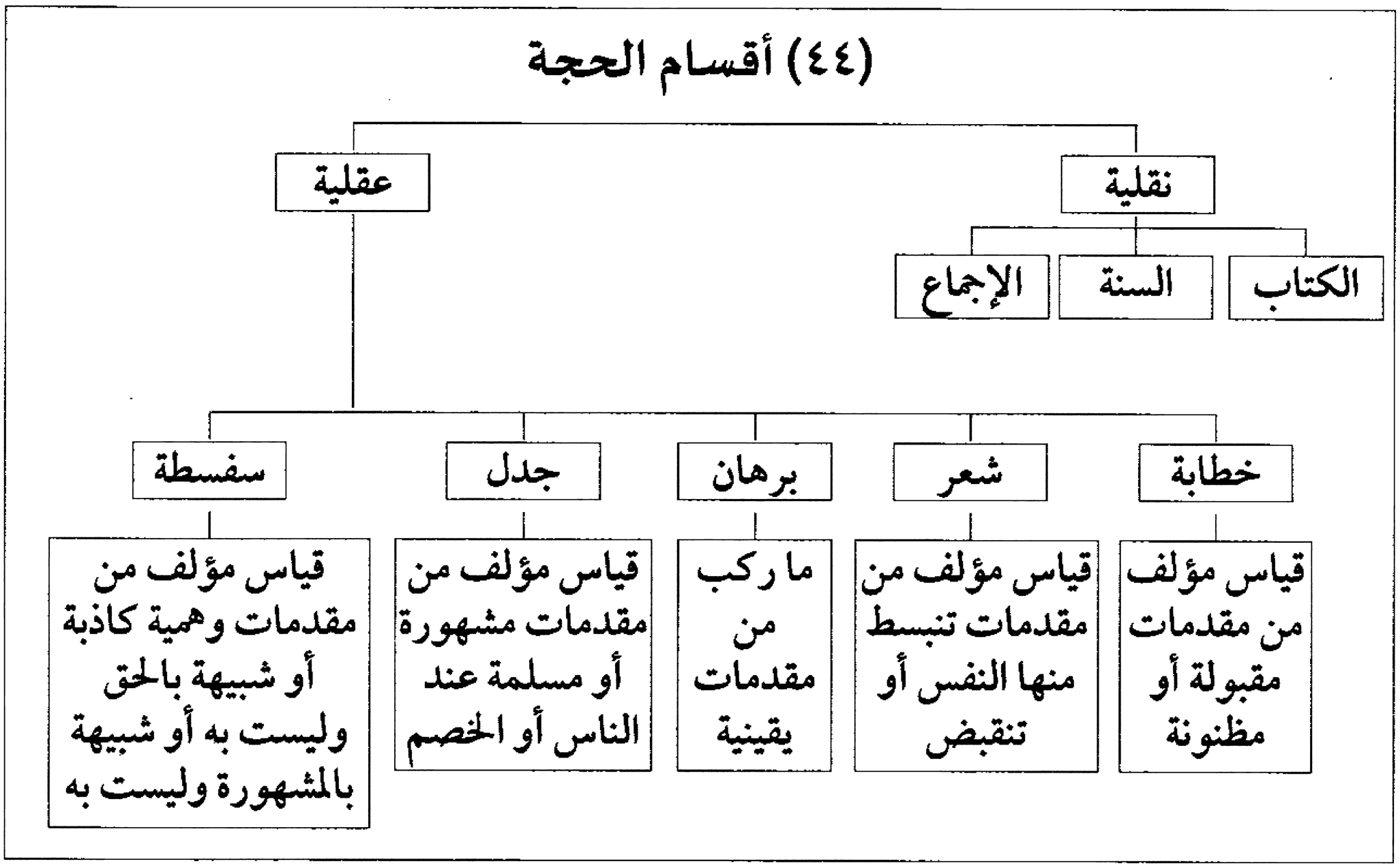

(٢) اعلم أن البرهان قسمان: لِمِّي وإنِّي، وذلك لأن الحد الوسط لا بد أن يكون علة للمطلوب ذهنا وإلا لم يصح الاستدلال، ثم لا يخلو فإما أن يكون علة في الخارج أيضا بمعنى أنه سبب فيه،=

وبيَّنَ اليقينياتِ بقولِه:

١١٨. مِنْ أوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ * مُجَرَّبَاتٍ مُتَواتِرَاتِ

(**مِنْ أوَّلِياتٍ**) أي المقدِّمات اليقينية هي الأوَّليّاتُ، أي الضروريّاتُ التي لا يتوقَّفُ حُكْمُ العقلِ فيها على استِعانةٍ بِحِسيٍّ أو غيره، بل بمُجرَّدِ تصوُّرِ الطَّرفَيْن يحكُمُ العقْلُ فيها، كقولِنا: «الواحِدُ نصف الاثنين» والكلُّ أعظَمُ مِن الجزء.

(**مُشاهَدات**) وهي ما لا يحكُمُ العقْلُ فيها بمجرَّدِ تصوُّرِ الطرفَيْن، بل يحتاجُ إلى المُشاهَدَةِ بالحِسِّ الباطِن، وتُسمَّى وجدانياتٌ، كالعِلْمِ بأنَّك جائعٌ أو غضبان أو متلذِّذٌ أو متألم[1].

=كما في قولك: زيد متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط محموم ينتج زيد محموم، فإن تعفن الأخلاط بمعنى خروج الطبائع عن الاستقامة علة لثبوت الحمى في الخارج كما هو علة له في الذهن، ويسمى البرهان حينئذ لميا لإفادته اللمية التي هي العلة، وسميت بذلك لأنه يقال في السؤال عنها لم. وإما أن لا يكون كذلك كما في قولك: زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط ينتج زيد متعفن الأخلاط، فإن الحمى ليست علة لثبوت تعفن الأخلاط في الخارج، بل الواقع العكس، ويسمى البرهان حينئذ إنيا لإفادته إنية الحكم أي ثبوته، وسمي بذلك لأنه يقال فيه: إن كذا. والحاصل أنه متى استدل بالعلة على المعلول كان البرهان لميا، ومتى استدل بالمعلول على العلة كان البرهان إنِّيا. [حاشية الباجوري ص ٧٦-٧٧]. انظر شكل (٤٥).

(٤٥) البرهان

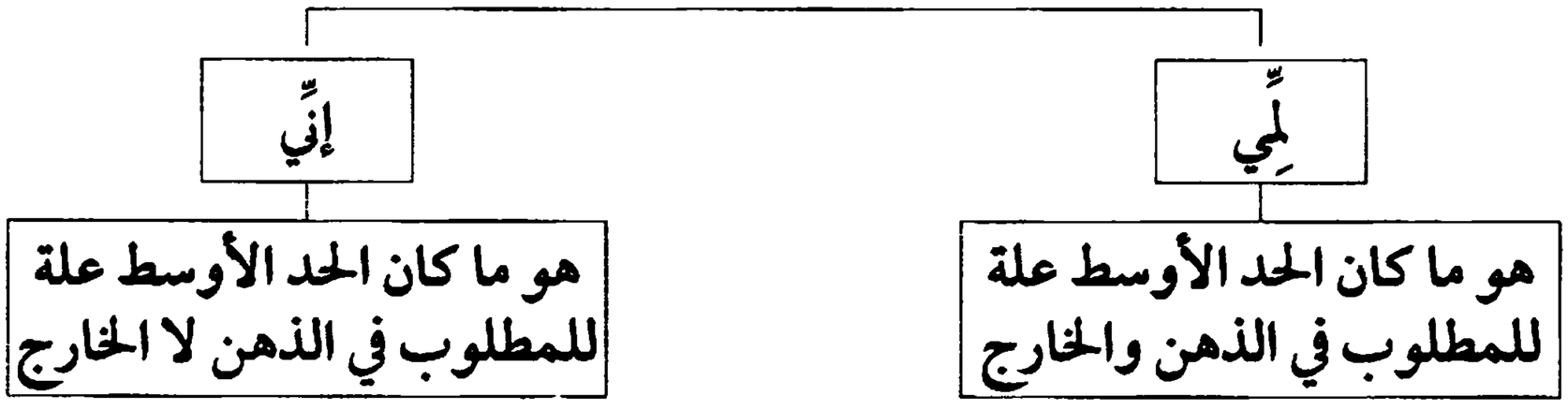

(١) المشاهدات هي القضايا التي يدركها العقل بسبب المشاهدة بالحس الباطني، كقولك الجوع مؤلم. وأما القضايا التي يدركها العقل بسبب المشاهدة بالحس الظاهر فهي المحسوسات،=

و(**مُجرَّبات**) وهي ما يحتاجُ العقْلُ في الجَزْم بِحُكْمِه إلى تكرارِ المُشاهَدة مرّةً بعد أُخرى، كقولِنا: «السقمونيا مُسهِّلةٌ للصفراء».

و(**مُتواتِرات**) وهي ما يحكُمُ العقْلُ فيها بواسِطةِ السَّماعِ مِن جمْعٍ يؤمَنُ تواطؤهُم على الكذِب، كقولِنا: «سيدُنا محمدٌ ﷺ ادَّعى النبوةَ وظهرت المعجزةُ على يديه».

١١٩. وحَدَسِيَّاتٍ ومَحْسُوسَاتِ * فتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِينياتِ

(**وحَدَسِيّات**) بتحريك الدال للضرورة، وهي ما يحكُمُ العقْلُ فيه بواسطةِ حَدْسٍ أو ظَنٍّ مُستندٍ إلى أمارةٍ، كقولِنا: «نورُ القمر مُستفادٌ من نور الشمس»؛ لاختلاف تشكُّلاته النورية بحسب قُرْبه من الشمس وبُعْدِه عنها.

(**ومَحْسوسات**) وهي ما يحكُمُ به العقلُ بواسِطةِ الحِسِّ الظاهِرِ مِن غير توقُّفٍ على شيءٍ آخر، كقولِنا: «الشمسُ مُشْرِقةٌ، والنار محرقة».(١)

=وهي السادسة في كلام المصنف، لكن تسمية الأولى بالمشاهدات والثانية بالمحسوسات إنما هو اصطلاح للمصنف وابن الحاجب ومن وافقهما، وإلا فكل منهما يسمى باسم الآخر، ولذلك جعلهما بعض المحققين قسما واحدا، وجعل القسم السادس القضايا التي قياساتها معها؛ وهي ما يدركها العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين، كقولك: الأربعة زوج؛ فإن العقل يدرك ذلك بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين، وتلك الواسطة أن الأربعة تنقسم إلى متساويين، وكل منقسم إلى متساويين زوج، وإنما لم يذكر المصنف هذا القسم لأنه تكلم عن الضروريات، وهو في الحقيقة من النظريات، وإنما عده كثير من الضروريات لأن قضاياه لما كانت قياساتها لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين صارت كلها ضرورية، وعلم من هذا أن العدد على كل ستة. [حاشية الباجوري ص ٧٧].

(١) انظر شكل (٤٦) في الصفحة التالية.

(٤٦) البرهان

أوليات	مشاهدات	مجربات	متواترات	حدسيات	محسوسات
هي القضايا التي يدركها العقل بمجرد تصور طرفيها	هي القضايا التي يدركها العقل بسبب المشاهدة بالحس الباطني	هي ما يدركها العقل بواسطة تكرار يفيد اليقين	هي ما يدركها العقل بواسطة السماع عن جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب	هي القضايا التي يدركها العقل بواسطة حدس يفيد اليقين	هي ما يدركها العقل بواسطة الحس الظاهر

(فتلك) المذكوراتُ (جُملةُ اليقينياتِ) التي يتألَّفُ البُرْهانُ منها لإنتاجِ اليقين.(١)

(١) ما سبق هي المقدمات اليقينية، وهناك مقدمات ظنية وهي: ١- المشهورات وهي ما اعترف بها الجمهور إما لمصلحة عامة أو لسبب رقة أو حمية وأنفة، فالأول نحو: العدل حسن والظلم قبيح، والثاني نحو: مواساة الفقراء محمودة، والثالث نحو: كشف العورة مذموم. ٢- المقبولات وهي مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه. ٣- المسلمات وهي مقدمات مسلمة عند الناس أو عند الخصمين. ٤- المشتبهات (المظنونات) وهي مقدمات يحكم بها العقل حكما راجحا مع تجويز نقيضه. ٥- المخيلات وهي مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض. ٦- الوهميات وهي مقدمات كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة، وهي لا تفيد يقينا ولا ظنا بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة. [فتح الرحمن على لقطة العجلان ص ٥٨].
انظر شكل (٤٧).

(٤٧) الظنيات

المشهورات	المقبولات	المسلمات	المظنونات	المخيلات	الوهميات
ما اعترف بها الجمهور لمصلحة عامة أو لسبب رقة أو أنفة	هي مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه	هي مقدمات مسلمة عند الناس أو عند الخصمين	هي مقدمات يحكم بها العقل حكما راجحا مع تجويز نقيضها	هي مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض	هي مقدمات كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة

١٢٠. وفي دِلَالةِ المُقَدِّمَاتِ * عَلَى النَّتِيجةِ خِلافٌ آتِ

(وفي دِلالةِ المُقدِّماتِ) العلم أو الظَّنِّ بها (على) العِلْم أو الظَّنِّ بـ(النتيجة) أي في الارتِباطِ بينهما (خِلافٌ آتٍ) ذكره في البيت بعده، ولَمَّا كان للدليلِ ارتِباطٌ بالمدلول سُمِّيَ ذلك الارتِباطُ دِلالةً. ثم ذَكَر الخِلافَ بقوله:

١٢١. عَقْلِيٌّ اَوْ عَادِيٌّ اَوْ تَوَلُّدُ * أَوْ وَاجِبٌ والأَوَّلُ المُؤَيَّدُ

(عَقْلِيٌّ) أي الارتِباطُ بينهُما عقْليٌّ لا يُمْكِنُ تخلُّفُه، فلا يُمكِنُ تخلُّفُ العِلْم أو الظنِّ بالنتيجةِ، عن العِلم أو الظَّنِّ بالمقدِّمتَيْن، بمعنى أنَّ الله -إن شاءَ- أوْجَدَ بقُدرته العِلْمَ أو الظَّنَّ بالمقدمتين، أو العِلْمَ أو الظَّنَّ بالنتيجةِ. ولا تتعلَّقُ القُدرةُ بالعِلم أو الظنِّ بالمقدِّمتَيْن، بدونِ العِلْم أو الظنِّ بالنتيجة، فهُما مُتلازمتانِ تلازُمًا عقليا، كتلازُمِ العَرَضِ أو الجَوْهرِ، لا يمكِنُ وجودُ أحدِهما بدون الآخر، وهذا لإمامِ الحرمين[1].

(أو) بمعنى الواو، أي: والثاني أنَّ الربط بينهما (عاديٌّ) بمعنى أنه يجوزُ تخلُّف العلم أو الظَّنِّ بالنتيجةِ عن العلم أو الظن بالمقدِّمتين، بأنْ ينتهي شخْصٌ في البلادةِ إلى أن يعلَمَ المقدِّمتين ولا يعلمَ النتيجةَ؛ لِعَدَمِ تفطُّنِه لاندِراجِ الأصْغَرِ

---

(١) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري الشافعي، الملقب ضياء الدين، المعروف بإمام الحرمين؛ أعلم المتأخرين من أصحاب الإمام الشافعي على الإطلاق، المجمع على إمامته المتفق على غزارة مادته وتفننه في العلوم من الأصول والفروع والأدب وغير ذلك، ولد في ثامن عشر المحرم سنة ٤١٩هـ-١٠٢٨م، توفي ليلة الأربعاء وقت العشاء الآخرة الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ٤٧٨هـ-١٠٨٥م. [وفيات الأعيان ٣/ ١٦٧-١٧٠، الأعلام ٤/ ١٦٠].

تحت الأوسط، وفي التصويرِ نظَرٌ، إذْ مِن الشُّروطِ التفطُّنِ لاندِراجِ الأصغر تحت الأوسط، وهذا القولُ للشيخ الأشعري[1].

(أو) بمعنى الواو، أى: والثالِثُ أنَّ الارتِباطَ بينهما (تولُّدٌ) بمعنى أنَّ القُدرةَ الحادِثةَ أثَّرَتْ في العِلْم أو الظَّنِّ بالنتيجةِ بواسطة تأثيرِها في العِلْم أو الظَّنِّ بالمقدِّمتين، إذ التولُّدُ أن يوجَدَ فِعلٌ لفاعِله فِعلٌ آخر، وهذا القولُ للمعتزلة، وهو باطِلٌ لقيام البُرهانِ على أنه لا تأثيرَ للعبد في شيءٍ من الأفعالِ الاختيارية.
(أو) بمعنى الواو، أي: والرابعُ أنَّ الارتِباطَ بينهما (واجِبٌ) بالتعليل بمعنى أنَّ العلمَ أو الظنَّ بالمقدِّمتين عِلةٌ أثَّرَتْ بذاتِها في العلم أو الظنِّ بالنتيجة، وهذا للفلاسفةِ، وهو باطِلٌ لقيام البرهان على انتِفاءِ تأثيرِ العِلَّةِ والطبيعة، وأنه -تعالى- هو الفاعِلُ المُختار. (والأوَّلُ) مِن هذه الأقوال هو (المؤيَّدُ) القويُّ؛ لعدَمِ ورودِ شيءٍ عليه.[2]

---

(١) هو الإمام العلامة أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري، اليماني، البصري، شيخ طريقة أهل السنة والجماعة وإمام المتكلمين وناصر سنة سيد المرسلين، ولد بالبصرة سنة ٢٦٠هـ-٨٨٣م، وسكن بغداد، ورد على الملحدة والمعتزلة والشيعة والجهمية والخوارج وغيرها، وتوفي ببغداد سنة نيف وثلاثين وثلثمائة هـ-٩٤٧م. [طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٣٤٧، معجم المؤلفين ٧/ ٣٥].

(٢) انظر شكل (٤٨).

(٤٨) دلالة المقدمات على النتيجة

عقلية	عادية	بالتولد	واجب بالتعليل
بلا تولد ولا تعليل ولا يمكن تخلفها وهو رأي إمام الحرمين	بلا تولد ويمكن تخلف العلم به وهو قول الشيخ أبي الحسن الأشعري	وهو أن يوجد فعل لفاعله فعل آخر وهو قول المعتزلة	وهو أن العلة أثرت في المعلول وهو رأي الفلاسفة

خاتِمةٌ: في بيانِ خَطَأِ البُرْهان

١٢٢. وخَطَأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا * في مادَةٍ أَوْ صُورةٍ، فالمُبْتَدَا

١٢٣. في اللَّفْظِ كاشْتِراكٍ، أَوْ كَجَعْلِ ذَا * تَبايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخَذَا

(**وخَطَأُ البُرهانِ حيثُ وُجِدا**) أي في أي مكانٍ وُجِد، فهو إمّا (**في مادةٍ**) بتخفيف الدال للضرورة، وهي كلٌّ مِن مُقدِّمتَيْه، (**أو**) في (**صورةٍ**) أي هيئةِ المقدِّمتين.

(**فالمبتدا**) أي الأولُ منهما وهو خطأُ المادةِ، إمَّا (**في اللفظِ كاشتراكٍ**) مثل قولك: «هذا قُرْءٌ» وتُريدُ الحيْضَ، و«كلُّ قُرْءٍ يجوزُ الوَطءُ فيه» وتُريدُ الطُّهْرَ، فلم يتكرَّرِ الحدُّ الوسَطُ فكذبتِ النتيجةُ.

(**أو كجَعْلِ ذا**) بالألف، قال المؤلِّفُ: «على لغة القصْرِ في الأسماء الستة»، (**تبايُنٍ**) مع لفظٍ آخر (**مثلَ الرَّديف**) له (**مأخَذَا**) أي مِن جِهةِ المأخذ، كقولِك: «هذا صارِمٌ» مشيرًا إلى سيفٍ غير قاطِعٍ، و«كلُّ صارِمٍ سيف».

فحقيقةُ السيفِ تُباينُ حقيقةَ الصَّارِم؛ لأن السيفَ ما كان على الهيئة المخصوصة قاطِعًا أو لا، والصارِمُ هو السيْفُ بقيْدِ القَطْعِ، فكانت النتيجةُ كاذِبةً؛ لأنَّ الصارِمَ في الصُغْرى أُريدَ به غيرُ القاطِع، فلم يَصِحّ حمْلُ السيفِ عليه في الكُبْرى، بل هو محمولٌ على الصَّارِمِ الذي هو القاطِعُ مِن جِنْسِ السَّيْفِ، فلم يتكرَّرِ الحدُّ الوسَط.

١٢٤. وفِي المَعَانِي لِالْتِبَاسِ الكَاذِبَهْ * بِذَاتِ صِدْقٍ فافْهَم المُخَاطَبَهْ

١٢٥. كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ * أو نَاتِجِ إحْدَى المُقَدِّمَاتِ

(و) الخطأ لِلبُرْهان (في المعاني لـ)ـأجْلِ (التِباسِ) القضيةِ (الكاذِبةِ * بـ)ـقضية (ذاتِ صِدْقٍ). وقولُه (فافْهَم المُخاطَبة) تكمِلةٌ للبيت.

(كمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيْ) بإسكان الياء للضرورة (كالذَّاتي) كقولِنا: «الجالِس في السفينةِ متحرِّكٌ، وكَل متحرك لا يثبُتُ في مكانٍ واحد» فإحدى المقدِّمتين كاذِبةٌ، إن أريدَ بالمتحرِّكِ فيها معنىً واحِدٌ، وإنْ أُريدَ بالمتحرِّكِ في الأولى المُتحرِّكُ بالعَرَض، وفي الثانية المتحرِّكُ بالذَّاتِ كانتا صادقتَيْن، لكن لم يوجَدْ تكرُّرٌ فلَمْ تَصْدُقُ النتيجةُ. (أو) كجَعْلِ (ناتِجِ إحْدى المُقدِّمات) أي جعْلِ النتيجةِ عيْنَ إحْدى المُقدِّمتَيْن، كقولِنا: «هذه نقلةٌ، وكلُّ نقلةٍ حركةٌ، فهذه حركة» فالنتيجةُ عيْنُ الصُّغْرى؛ لأن الحركةَ مُرادِفةٌ للنقلة.

١٢٦. والْحُكْمُ لِلجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ * وجَعْلُ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ

(و) مِن الخطأ في المعنى (الحُكْمُ للجِنس) أي عليه (بِحُكْمِ النَّوْعِ) كقولِنا: «كل فرس حيوان، وكلُّ حيوانٍ ناطق، فكل فرس ناطق» وهو كذِب، ويُسمَّى مثله إيهامُ العكْسِ؛ لأنه لما رَأى أنَّ كُلَّ ناطِقٍ حيوانٌ تَوَهَّمَ أنَّ كل حيوانٍ ناطق، وليس كذلك، فجاءَ الخطأُ. (و) مِن الخطأ في المعاني (جَعْلُ كالقَطْعي غيرِ القَطْعي) بالجرِّ بإضافة «جعل» وفصَلَ بين المُتضايفَيْنِ بالجار والمجرور الذي هو مفعولٌ ثانٍ للمصدر: أي وجَعْلِ غيْرِ القطعي مثلَ القطعي، كـ: «هذا ميتٌ، وكُلُّ ميتٍ جمادٌ».

١٢٧. والثَّانِ كالخُرُوجِ عَنْ أشْكَالِهِ * وتَرْكُ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إكْمَالِهِ

(**والثانِ**) حُذِفَتْ منه الياءُ تخفيفًا، وهو خطأُ الصورة، أي: هيئةِ المُقدِّمتَيْن (**كالخروجِ عن أشْكالِه**)، أي: أشكالِ القياسِ الأربعةِ، نحو: «كل إنسان حيوان، وكل فرس جسم»، فهذا خطأٌ في هيئة المقدمتين؛ لعدَم تكرُّرِ الوسَطِ فيهما، والقياسُ الاقترانيُّ لابدَّ فيه مِن مُكرَّرٍ.

(و) كـ(**ـتركِ شَرْطِ النَّتْجِ**) الإنتاجِ الذي هو (**مِن إكمالِه**) أي إكمال خطإ الصورة، مثل كوْنِ الصُّغْرى في الشكل الأول سالبةً أو الكُبْرى فيه جُزئية، نحو: «لا شيءَ من الإنسانِ بفرس، وكلُّ فَرَسٍ جِسْمٌ» ونحو: «كلُّ إنسانٍ حيوان، وبعضُ الحيوان صاهل»[1].

(١) انظر شكل (٤٩).

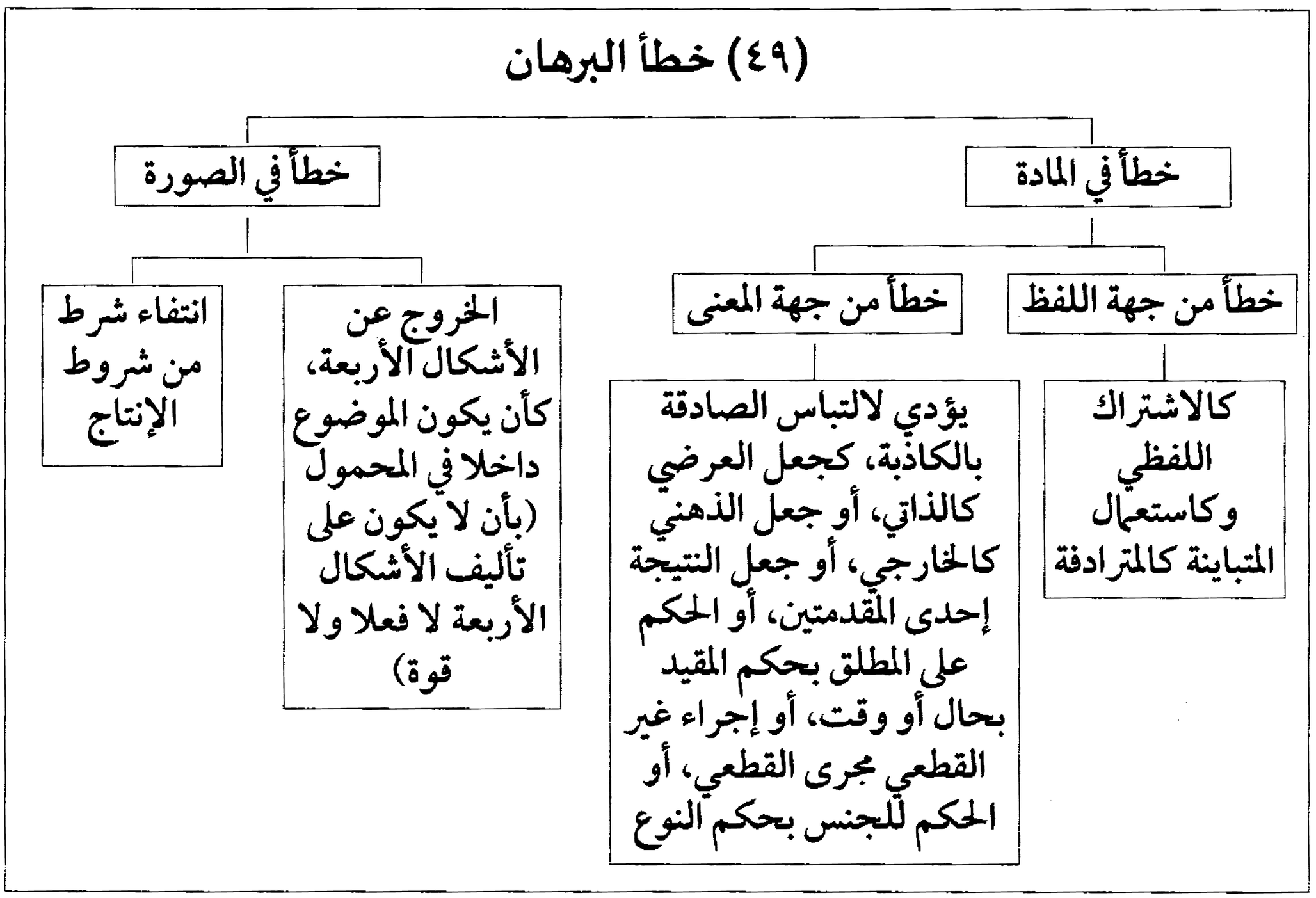

وفي التعبيرِ بالإكمال حُسْنُ اختِتامٍ، وهو أن يذكُرَ شيئًا يُشْعِرُ بالإتمامِ وانقِضاءِ المقصودِ.

١٢٨. هَذَا تَمَامُ الغَرَضِ المَقْصُودِ * مِنْ أَمَّهَاتِ المَنْطِقِ المَحْمُودِ

(هذا تمامُ الغَرَضِ المقصودِ) صِفةٌ كاشِفةٌ؛ أي: هذا آخِرُ التأليفِ الذي قصَدْناه (مِن) بيانيةٌ أو تبعيضية (أمَّهاتِ) أي: قواعِدِ (المنطِقِ المحمودِ) أي الخالي عن شُبَهِ الفلاسفة.

١٢٩. قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ * مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ

(قد انتهى) مُلْتَبِسًا (بِحَمْدِ ربِّ الفَلَقِ) أي: الصُّبْحِ، (ما رُمْتُهُ) أي: قصدْتُهُ (مِن فنِّ عِلْمِ المنطِقِ) إضافةُ العِلْمِ إلى المنطِقِ من إضافةِ المسمَّى إلى الاسم، وهذا البيتُ لَوالِدِ المصنِّفِ، أمَرَه بإدخالِه فأدخَلَه رجاءَ بَرَكَتِه.

١٣٠. نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيلُ المُفْتَقِرْ * لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيمِ المُقْتَدِرْ

(نظَمَهُ العبْدُ الذليلُ المفتقِر) أبلَغُ مِن الفقيرِ (لِرحمةِ) أي إنعامِ (المَوْلى العظيمِ المُقتَدِرْ) أي التامِّ القُدْرةِ، فهو أبلَغُ مِن القادِرِ.

١٣١. الأَخْضَرِيُّ عابِدُ الرَّحْمٰنِ * المُرْتَجِيْ مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ

(الأخضريُّ) قال المؤلِّفُ في شَرْحِه: «هو تعريفٌ لِنسَبِنا بِناءً على ما اشتُهِرَ في ألسنةِ الناسِ وليسَ كذلك، بل المتواتِرُ مِن أسلافِنا وأسلافِهم أنَّ نسبَنا للعباسِ

بْنِ مِرداس»، (**عابِدُ الرحْمن**) إشارةٌ إلى أن اسمَ المصنِّفِ عبدُ الرحمنِ.

(**المرتجي**) أي المؤمِّل (**مِن ربِّه**) أي مالِكه ومُربِّيه (**المَنَّانِ**) أي المنعم بجميعِ النِّعَم أو المُعدِّد لِلنِّعَم، وأمّا النَّهيُ عن المِنَّةِ فَلِلمخلوقِ، وأَمَّا الخالِقُ فيفعَلُ ما يشاء.

١٣٢. مَغْفِرَةً تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ * وتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ

(مغفِرةً) مِن الغَفْرِ -وهو السَّتْرُ- والمرادُ عدَمُ المؤاخَذة. (**تُحيطُ**) تلك المغفِرةُ (**بالذُّنوبِ**) جميعًا فإنَّ الله ربٌّ كريمٌ، لا يخيبُ قاصِدُه، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ [الزمر: ٥٣].

(**وتكشِفُ**) تلك المغفِرةُ (**الغَطا عنِ القُلوبِ**) أي تُزيلُ حُجُبَ رينِ الذنوب، المُحْدِقةِ بأنوارِ القُلوب، الحائِلةِ بينها وبين علّامِ الغُيوب.

١٣٣. وأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ العُلَا * فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا

(**وأنْ يُثيبنا**) أي: يُجازينا (**بجَنَّةِ العُلا**) أي: بِدُخولِها مع السَّابقين (**فإنه**) سُبْحانه وتعالى (**أكرَمُ مَنْ تفضَّلا**) أنعَمَ، وإنعامُه -تعالى- على العِبادِ تفضُّلًا منه لا وجوبًا علَيْه.

١٣٤. وكُنْ أَخِي لِلمُبْتَدِي مُسَامِحَا * وكُنْ لِإِصْلَاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا

(**وكُنْ**) المرادُ به النَّاظِرُ في هذا الكِتابِ، (**أخي**) ناداه بالأخوَّةِ استِعطافًا له؛ ليُخفِّفَ الاعتِراضَ واللومَ ويلتمِسَ له المعذرةَ.

(لِلمُبْتدِي) هو الآخِذُ في التعليم (مُسامِحا) أي كُنْ مُسامِحًا للمُبتدي غيرَ معترِضٍ عليه، بل التَمِسْ له المعذِرةَ، أو أصْلِحْ ما ينبغي إصلاحُه، بأن تُلْحِقَ بهامشِه في الحال التي تُوهِّم الخطأ فيها، كقولِك: «لعلَّ المرادُ كذا»، إذ رُبّما يكونُ ما جعلتَه صوابًا هو الخطأ، فلا يُهْجَمُ ببادِئِ الرأي على التخطِئة.

وهذا تواضُعٌ مِن المصنِّفِ حيث وصَفَ نفسه بِكَوْنِه مُبتدِئا، ولم يأمَنْ مِن وقوعِ الخطإِ.

(وكُنْ لإصلاحِ) اللام بمعنى «الباء» أو «في» (الفسادِ) الذي يظهَرُ لك (ناصِحا) لا تأتِ بِعباراتٍ فيها سوءُ أدب.

١٣٥. وأصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ * وإنْ بَدِيهةً فَلَا تُبَدِّلِ

١٣٦. إذْ قِيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيحَا * لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا

(وأصْلِحِ الفسادَ بالتأمُّلِ) هذا إذْنٌ مِن المصنِّفِ لمن رأى خَلَلًا أنْ يُصْلِحَه بعد التأمُّلِ وإمعانِ النظر لمن يكونُ أهلًا لذلك. (وإنْ بديهةً) أي وإنْ كان الإصلاحُ ذا بداهةٍ ببادِئ الرأي، (فلا تُبَدِّل) ولا تأتِ بما يدُلُّ على أنَّ الصَّوابَ خِلافُ ما ذُكِر. (إذْ قيلَ) لأنه قيلَ: (كم) خبريةٌ مبتدأٌ مُضافةٌ إلى (مُزيِّفٍ) قولًا (صحيحًا)، أي: كم شخْصٍ جاعِلِ الصحيحَ مُزيَّفًا، أي: مُعيبًا رديئًا. (لأجْلِ كَوْنِ فهْمِهِ قبيحًا) عِلة لـ«مُزيِّف»، وخبَرُ «كَمْ» محذوفٌ: أي موجودُ، وهذا إشارةٌ إلى قولِ الشاعر:

وكَمْ مِن عائِبٍ قولًا صحيحًا * وآفتُهُ مِن الفَهْمِ السَّقيمِ

١٣٧ . وقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ * العُذْرُ حَقٌّ واجِبُ لِلمُبْتَدِيْ

١٣٨ . وَلِبَنِي إِحْدَى وعِشْرِينَ سَنَهْ * مَعْذِرَةٌ مَقْبولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ

(وقُلْ لَمَنْ لم ينتصِفْ لِمَقْصدي) بلا مَيْنٍ: (العُذْرُ حقٌّ واجِبٌ لِلمُبْتَدِي).

(ولِبني إحدى وعِشرين سنة ** معذِرةٌ) أي عُذْرٌ (مقبولةٌ مُستحْسَنة) لِكوْنِ هذا السِّنّ يقِلُّ فهْمُ مَن فيه العِلْمَ.

١٣٩ . لَا سِيَّمَا فِي عَاشِرِ القُرُونِ * ذِي الجَهْلِ والفَسَادِ والفُتُونِ

(لاسيِّما) أي مِثْل الشَّخْصِ الذي هو (في عاشِرِ القُرون)، وفي القُرونِ أقوالٌ أشهَرُها أنها مائةُ سنةٍ، فهذا القرْنُ ينبغِي أنْ يُعذَرَ فيه الشَّخْصُ أكثر مما كان قبله. (ذي الجَهْلِ) وهو انتِفاءُ العِلم بالمقصود، أي: صاحِب الجَهْلِ لكثرةِ جَهْل أهله بسبب تأخُّرِ الزَّمانِ وتتابُعِ الفِتَنِ التي لم تكُنْ في العصور الخالية، (والفسادِ والفُتونِ) جمعُ «فِتنة».

١٤٠ . وكَانَ فِي أوائِلِ المُحَرَّمِ * تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجْزِ المُنَظَّمِ

١٤١ . مِنْ سَنَةٍ إِحْدَى وأَرْبَعِينْ * مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المِئِينْ

(وكان في أوائِلِ المُحرَّمِ * تأليفُ هذا الرَّجْزِ) الذي وزنُه «مُستَفْعِلُن» ستّ مرّات. (المُنظَّمِ * مِن سنةٍ) بالتنوين للوزن (إحدى وأربعين * مِنْ بعْدِ تِسعةٍ مِن المئين) مِن الهِجرة النبوية.

١٤٢. ثُمَّ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ سَرْمَدَا * عَلى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى

١٤٣. وآلِهِ وصَحْبِهِ الثِّقَاتِ * السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ

(ثم الصلاةُ والسَّلامُ) تقدَّم معناهُما (سَرْمَدَا) أي دائِمًا (على رسولِ الله) ﷺ (خيرِ مَنْ هَدَى) أي دلَّ الخلْقَ على طريقِ الحقِّ.

(وآلِه وصَحْبه) تقدَّمَ معناهُما أيضا. (الثِّقاتِ) جمعُ «ثِقةٍ» بمعنى الموثوقِ به الذي لا يُشَكُّ في أخباره، والصحابةُ كُلُّهُم عُدول.

(السَّالِكينَ سُبُلَ) أي: طُرُقَ (النَّجاةِ) التي هي سببٌ لِنجاةِ سالِكِها وهي طريقُ النبيِّ ﷺ وشريعتُه التي لا يَزيغُ عنها إلا هالِكٌ.

١٤٤. ما قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أبْرُجَا * وطَلَعَ البَدْرُ المُنِيرُ في الدُّجَا

(ما قطَعَتْ شمْسُ النَّهارِ) أي مُدَّةَ قَطْعِ شمْسِ النَّهارِ (أبْرُجا)[1] وهو جمْعُ قِلَّة، أُريدَ منه الكثرة؛ لأنَّ البُروجَ التي في السماء اثنا عشر بُرجًا: الحمَلُ، والثَّور، والجَوْزاء، والسَّرَطان، والأسد، والسُّنْبُلة، والميزانُ، والعقرب، والقَوْس، والجَدْي، والدَّلْو، والحوت.

(١) أي بسيرها، وليس المراد بذلك مدة معينة، بل الغرض التعميم في جميع الأوقات بأن تكون الصلاة والسلام عليه وعلى آله وصحبه تعم جميع الزمان على طريق الكناية كما هو عادة العرب. وقد اختلف في المراد بالبروج في قوله تعالى ﴿ولقد جعلنا في السماء بروجا﴾ [الحجر: ١٦] على أقوال، أحسنها ما قاله ابن عطية من أن المراد بها قصور في السماء، وقال مجاهد: المراد النجوم العظام، وقال أبو إسحاق: النجوم السبعة التي هي الكواكب السيارة. [حاشية الباجوري على السلم، ص١٣٦].

وتقطَعُ الشمْسُ الفَلَكَ في سنةٍ، وتقطَعُ كُلَّ يوم درجةً، وتُقيمُ في كلِّ بُرْجٍ ثلاثين يوما. (و) ما (طلَعَ البدْرُ) أي مُدَّةَ طُلوعِ البدر، أي القمر (المنيرِ في الدُّجا)[1]، ويقطَعُ الفَلَكَ في كُلِّ شَهْرٍ، ويُقيمُ في كلِّ بُرْجٍ ليلتين وثُلُثا، فسُبْحانَ مُكوِّنُ الأكْوان، والحمْدُ لله ربِّ العالمين.[2]

***

(١) الدُّجا جمع دُجيَّة وهي الظلمة كما في القاموس.

(٢) قلت:

وهذا آخر ما يسره الله تعالى
على هذا الشرح النفيس المبارك
لمن أراد تعلم المنطق أو تدريسه،
وخاصة على المبتدئين أمثالي،
وكان الفراغ في ليلة الأحد،
الرابع والعشرين من ذي الحجة ١٤٣٧هـ.

فهرس الكتاب

مقدمة ٥

ترجمة الناظم العلامة الشيخ الأخضري ٩

ترجمة الشارح العلامة الإمام الشيخ حسن القويسني ١١

نظم «السلم المنورق» للعلامة الأخضري ١٣

شرح القويسني - خطبة الكتاب ٢٥

فصلٌ: في جَوازِ الاشْتِغالِ بِه ٤٣

فصلٌ: في أنواعِ العِلْمِ الحادِثِ ٤٩

فصلٌ: في أنواعِ الدِّلالةِ الوضْعية ٥٦

فصلٌ: في مباحِثِ الألفاظ ٦١

فصلٌ: في نِسبة اللفظِ إلى معناه ٧٣

فصلٌ: في بيانِ الكُلِّ والكُليَّةِ والجُزْءِ والجُزئية ٧٧

فصل: في المعرِّفات ٨٠

بابٌ في القضايا وأحكامِها ٨٧

فصلٌ: في التَّناقُض ٩٩

فصلٌ: في العَكس المُستوِي ١٠٢

بابٌ: في القياس ١٠٨

فصلٌ: في الأشْكَال ١١٥

فصلٌ: في القياسِ الاستِثنائي ١٢٩

فصلٌ: في لواحِقِ القياسِ ١٣٣

فصلٌ: في أقسامِ الحُجَّة ١٣٩

خاتِمةٌ: في بيانِ خَطَأِ البُرْهان ١٤٧

فهرس الكتاب ١٥٦

***

صدر في هذه السلسلة

١. شرح الصدر بأخبار غزوة بدر	للشيخ عبد الله الشبراوي
٢. الكلمات الطيبات في المأثور عن الإسراء والمعراج من الروايات	للشيخ محمد بخيت المطيعي
٣. الميثاق والعهد في شرح من تكلم في المهد	للشيخ أحمد إبراهيم البرماوي
٤. الرفق بالحيوان في دين الإسلام	للشيخ حسنين محمد مخلوف
٥. أسماء الله الحسنى والآيات الواردة فيها	للشيخ حسنين محمد مخلوف
٦. سبيل الرشاد إلى نفع العباد	للعلامة الإمام أحمد الدمنهوري
٧. عنوان البيان وبستان الأذهان	للشيخ عبد الله الشبراوي
٨. المطالب القدسية في أحكام الروح وآثارها الكونية	للشيخ محمد حسنين مخلوف
٩. منتقى الخصال الموجبة للظلال	للشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني
١٠. شرح القصيدة المنفرجة	لشيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري
١١. فضائل النصف من شعبان	للعلامة نجم الدين الغيطي
١٢. مختصر المقاصد الحسنة	للشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني
١٣. شرح قصيدة «نهج البردة»	للعلامة الشيخ سليم البشري
١٤. الفيض العميم في معنى القرآن العظيم	للعلامة الإمام أحمد الدمنهوري
١٥. ثبت الشبراوي	للشيخ عبد الله الشبراوي
١٦. دليل الحاج	للشيخ محمد حسنين مخلوف
١٧. باب الفتوح لمعرفة أحوال الروح	للشيخ عبد الهادي نجا الأبياري
١٨. الرحلة اليابانية	للشيخ علي بن أحمد بن علي الجرجاوي
١٩. القول السديد في الاجتهاد والتجديد	للشيخ رفاعة رافع الطهطاوي
٢٠. نشوة الأفراح شرح راحة الأرواح	للشيخ عبد الهادي نجا الأبياري
٢١. تحفة الرأي السديد في الاجتهاد والتقليد	للشيخ أحمد يوسف الحسيني
٢٢. الجوهر النفيس على صلوات ابن إدريس	للشيخ محمد خليل الهجرسي
٢٣. شرح الوظيفة الزروقية	للشيخ أحمد بن أحمد السجاعي
٢٤. الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية	للشيخ عبد الرؤوف المناوي
٢٥. شرح القصيدة العينية لابن سينا	للشيخ عبد الرؤوف المناوي
٢٦. الزبدة الرائقة شرح البردة الفائقة (ط٢)	لشيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري
٢٧. باكورة الكلام على حقوق النساء في الإسلام	للشيخ حمزة فتح الله
٢٨. حسن الصنيع في المعاني والبيان والبديع	للشيخ محمد البسيوني البيباني
٢٩. التنوير في إسقاط التدبير	لابن عطاء الله السكندري

٣٠. شرح الأربعين النووية (ط٢)	للشيخ عبد المجيد الشرنوبي
٣١. صحيح المعاني شرح منظومة الفاضل البيباني	للشيخ عبد الهادي نجا الأبياري
٣٢. القول المنجي على مولد البرزنجي (ط٢)	للشيخ محمد عليش المالكي
٣٣. حكم التوسل بالأنبياء والأولياء (ط٢)	للشيخ محمد حسنين مخلوف
٣٤. شرح دلائل الخيرات (ط٢)	للشيخ عبد المجيد الشرنوبي
٣٥. الأنوار الحسينية شرح رسالة المسلسل الأميرية	للشيخ علي البلاوي
٣٦. فتح رب البرية شرح نظم العمريطي للآجرومية	للشيخ إبراهيم الباجوري
٣٧. شذا العرف في فن الصرف	للشيخ أحمد الحملاوي
٣٨. شرح الآجرومية (ط٢)	للشيخ خالد الأزهري
٣٩. شرح تحفة الإخوان في علم البيان (٢)	للعلامة أبي البركات أحمد الدردير
٤٠. مورد الصفا في سيرة المصطفى	للشيخ أحمد الحملاوي
٤١. شرح الصلوات الدرديرية (ط٢)	للشيخ أحمد الصاوي المالكي
٤٢. شرح بردة البوصيري	للشيخ إبراهيم الباجوري
٤٣. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب	للشيخ خالد الأزهري
٤٤. تاج العروس الحاوي لتهذيب النفوس (ط٢)	لابن عطاء الله السكندري
٤٥. شرح الحكم العطائية	للشيخ عبد المجيد الشرنوبي
٤٦. شرح البيقونية	للشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني
٤٧. منحة ذي الجلال في شرح تحفة الأطفال	للشيخ نور الدين الضباع
٤٨. شرح منظومة أسماء الله الحسنى للدردير (ط٢)	للشيخ أحمد الصاوي المالكي
٤٩. شرح الهمزية	للشيخ أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي
٥٠. حاشية الباجوري على رسالة الاستعارات	للشيخ إبراهيم الباجوري
٥١. المطلع شرح إيساغوجي	لشيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري
٥٢. شرح الأزهرية في علم العربية (ط٢)	للشيخ خالد الأزهري
٥٣. تحفة البشر على «مولد» ابن حجر (ط٢)	للعلامة الشيخ إبراهيم الباجوري
٥٤. شرح الحكم العطائية (ط٣)	للشيخ عبد الله الشرقاوي
٥٥. الإسعاد بشرح قصيدة «بانت سعاد» (ط٣)	للشيخ إبراهيم الباجوري
٥٦. آداب العبودية	للشيخ عبد الوهاب الشعراني
٥٧. أحسن الكلام فيما يتعلق بالسنة والبدعة من الأحكام (ط٢)	للشيخ محمد بخيت المطيعي
٥٨. شرح الخريدة البهية (ط٥)	للعلامة أبي البركات أحمد الدردير
٥٩. شرح بردة البوصيري (ط٣)	للشيخ خالد الأزهري
٦٠. شرح «السلم المنورق» في علم المنطق (ط٥)	للشيخ حسن القويسني